تاريخ المصريين ٣

ثورة يوليو والطبقة العاملة

عبد السلام عبد الحليم عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تـاريـخ المصريـين ٣

ثـورة يـولـيـو
والطبقه العـامـلة

بقـلـم
عبد السلام عبد الحليم عامر

الاخراج الفنى : محمد قطب

الغلاف : اسامة سعيد

تقـديـم

يسعدنى أن أقدم للقارىء الكتاب الثالث فى هذه السلسلة عن «تاريخ المصريين» ، وهو عن «ثورة يوليو والطبقة العاملة» ، للأستاذ عبد السلام عبد الحليم عامر ، وهو يغطى فترة خطيرة فى تاريخ مصر ، وهى الفترة من قيام ثورة يوليو الى يوليو ١٩٦١ ، حين أصدر عبد الناصر قرارات التأميم ٠

وأعتقد أن القارىء ، الذى رسخت فى ذهنه صورة يوليو بعد قرارات التأميم ، قد يصاب بخيبة أمل لما سوف يقرأه فى هذه الدراسة العلمية عن موقف الثورة من الطبقة العاملة فى الفترة السابقة على التأميم !٠ ولكن هذه الدهشة وخيبة الأمل يتبددان على الفور اذا هو عرف أن ثورة يوليو فى تلك المرحلة كانت تمر بمرحلتها الرأسمالية ــ أو بمعنى أدق ــ كانت تمر بمرحلة «الثورة البورجوازية الديموقراطية» ، وهى ثورة تسبق عادة الثورة الاشتراكية فى المجتمعات التى خضعت للاستعمار ٠

ومهمة مثل تلك الثورة البورجوازية الديموقراطية تكون ـ عـادة ـ تحطيم الملكيات الزراعيـة الكبيرة ، وتحرير جماهير الفلاحين من قيود علاقات الانتاج شبه الاقطاعية التى يرسفون فيها ، وذلك من خلال قوانين الاصلاح الزراعى ، ونقل المجتمع ـ من ثم ـ الى المرحلة الرأسمالية الخالصة .

وقد هيأت قوانين الاصلاح الزراعى ـ بالفعل ـ الفرصة للمجتمع المصرى للانتقال الى المرحلة الرأسمالية ، عن طريق اجبارها رأس المال الخاص على الانصراف عن الاستثمار فى المجال الزراعى ، وتوجيهه الى التصنيع ، ثم ـ من جانب آخر ـ زيادة عدد الملاك عن طريق تمليك ألوف الفلاحين الأرض .

وكان من المتـوقع فى تلك المـرحلة أن تتجـه الرأسمالية المصرية الى مجال التصنيع ، وتجرى بنفسها التحولات الاجتماعية التى تصاحب عادة الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى ـ ولكن تركيز الحكم فى يد ضباط ثورة يوليو أغلق البـاب فى وجه هـذا التطور ، لأن التجارب التاريخية فى الدول الصناعية الأوروبية قد أثبتت أن الرأسمالية لاتستطيع أن تجازف

بأموالها فى مشروعات التصنيع وغيرها الا اذا كان الحكم فى يدها بالفعل ، من خلال نظام ليبرالى صحيح ٠

ومن هنا ، وازاء تقاعس الرأسمالية المصرية عن أداء واجبها ، للأسباب السالف ذكرها ، وازاء حاجة المجتمع الماسة الى التصنيع ، فقد كان على الثورة أن تنقل الى يدها وسائل الانتاج ، وتقود بنفسها عملية التطور ، وهو ما جرى بالفعل فى يوليو ١٩٦١ ، وترتب على ذلك نقل البلاد الى مرحلة جديدة من تطورها الاقتصادى والاجتماعى ٠

على أنه فى خلال تلك السنوات التسع كان على الثورة أن تتعامل مع الطبقة العاملة فى ظروف فريدة تختلف عن كل ظروف عرفتها مصر ، فلا هى ظروف المجتمع الرأسمالى ، ولا هى ظروف المجتمع الاشتراكى ، وانما هى ظروف سيطرة أوليجاركية عسكرية على الحكم ، تصطدم بالاستعمار من جانب وتصطدم بالمجتمع القديم من جانب آخر ، وكانت نتيجة هذا التعامل هذه الدراسة العلمية التى نقدمها فى هذه السلسلة ، لمختص فى هذا المجال العلمى ، وهو الأستاذ عبد السلام عبد الحليم عامر ، مدرس التاريخ الحديث المساعد ٠

د٠ عبد العظيم رمضان

مقـــدمة :

يعد تاريخ الطبقة العاملة المصرية بحق من الموضوعات الهامة التى تستحق عنـاية الباحثين ، خاصـة أنها طبقة سريعة الحركة والتطور • ومن ثم ففيها كثير من الظواهر الاجتمـاعية والسـياسية والاقتصـادية التى برزت فى تاريخ مصـر •

وموضوع «ثورة يوليو والطبقة العاملة المصرية فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١» هام لثلاثة أسباب رئيسية هى :

أولا ــ أن دراسة المجتمع المصرى فى العصر الحديث لا يمـكن أن تتم الا بدراسة أوضاع الطبقـة العاملة والظروف التى حكمت تطورها • ولما كان المجتمع المصرى ــ ولا يزال ــ يحبو نحو الرأسمالية ، فان دراسة تاريخ الطبقة العاملة يعتبر حجر الزاوية فى دراسة أوضاع هذا المجتمع •

ثانيا ــ أن التصدى لحل مشكلات الطبقة العاملة فى مصر ــ وهى مشكلات لا تزال قائمة رغم كل ما بذل من

محاولات لحلها ـ لا يمكن أن يتم دون فهم لتاريخ نشأة هذه المشكلات والظروف التي صاحبتها وأبرزها المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا ـ أن من واجبنا أن نتتبع حركة وتطور هذه الطبقة ، الذى يكمن فيه كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي برزت في تاريخ مصر حتى يكون ذلك نبراسا تهتدى به الأجيال الحالية والقادمة .

وعلى هذا فان دراسة هذا الموضوع تخدم في النهاية عددا من الدراسات التي يمكن أن تساهم في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، كما تضع اجابات لكثير من الأسئلة منها : موقف الثورة من العمال ومشكلاتهم ؟ لماذا اعتصم وأضرب العمال في مارس عام ١٩٥٤ مؤيدين بقاء الثورة ؟ لماذا غيرت الثورة من مسلكها الاقتصادى ؟ كيف ولماذا سيطرت السلطات على التنظيمات والاتحادات النقابية ثم الاتحاد العام ؟ وما حققته التشريعات العمالية للعمال ؟ وماهو دور العمال المصريين العربي والافريقي ؟ وغير هذه الأسئلة كثير وكثير ، والتي تجيب عليها الدراسة بكل حيدة وموضوعية ، بعيدة عن أى لون أو تيار سياسي .

وقد رجعت في هذه الدراسة الى الأوراق التي عثرت

عليها والى الأبحاث والمقالات التى تعرضت لمشاكل الطبقة العاملة المصرية ، والى سجلات وزارة القوى العاملة ، وكتب وزارة الشئون الاجتماعية والى الوثائق الرسمية والى الدوريات العمالية والدوريات العامة •

ومع كل هذا فقد كانت المشكلة التى واجهتنى هى قلة المصادر ، اذ لم يترك عمال أو نقابيو هـذه الفترة مذكرات أو وثائق خاصة بها ، وزاد الأمر صعوبة أن أوراق النقابات والاتحادات حتى الاتحاد العـام ، قد ضاعت نتيجة لعدم أخذها بنظام الأرشيف أو لضياعها المتعمد ، ولذلك قمت بمحاولة الاتصـال بالنقابيين ، وأجريت مع بعضهم مقـابلات شخصية استكمالا لبعض النواحى التى كانت فى حاجة الى ايضاح •

ولقد حددت عام ١٩٥٢ بداية لهذه الدراسة لعدة أسباب منها :

أولا ـ أنه العام الذى تنتهى عنده معظم الدراسات التاريخية العمالية مثل دراسـة الدكتور رؤوف عباس ودراسـة عبـد المنعم الغزالى وكذلك دراسـات أمـين عز الدين •

ثانيا : أنه العام الذى شهد لأول مـرة فى تاريخ

الطبقة العاملة المصرية اعدام عاملين مصريين لم يرتكبا ما يستحقا بسببه الاعدام • بل أعدما ليكونا عظة وعبرة لبقيـة طوائف المجتمع المصرى عامة والعمـالى بصـفة خاصـة •

وأيضا وقفت بهذه الدراسة عند عام ١٩٦١ لأنه العام الذى شهد مولد قوانين يوليو الاشتراكية • التى تمثـل بداية مرحلة جـديدة فى تاريخ المجتمع المصرى بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة •

وقد قسمت الدراسة الى سبعة فصول ، متبعا فيها التقسيم الزمنى والموضوع فى نفس الوقت ، وقد تناول الفصـل الأول ، وهو كتمهيد واطـار مبسط ــ الوضع الاقتصـادى فى مصر فى الفترة موضـــوع البحث ، وعالجت فى الفصل الثانى منهـا العـلاقة بين العمـال والثـورة ، كمـا تنـاول الفصـل الثـالث المشكلات العمالية والثـورة ، وكذلك تنـاول الفصـل الـرابع التنظيمات والاتحادات النقابية ، أما الفصـل الخامس فناقش قيام الاتحاد العام للعمال وظروفه ، بينما ناقش الفصل السادس التشريعات العمالية ، ثم خصصت الفصل السابع لدراسة العـلاقات الخارجية العمالية ، وأنهيت الدراسة بخاتمة هى تقويم لها •

عبد السلام عبد الحليم عامـر

الفصل الأول

الوضع الاقتصادى فى مصر
من ١٩٥٢ ـ ١٩٦١

- العمال والطبقية ·
- الوضع الصناعى ·
- المراحل الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال هذه الفترة ·

يرى البعض أن الطبقات والصراع الطبقى لا وجود له الا فى مرحلة ما قبل الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى ويرى آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الانتاج وانما هو نصيب كل طبقة من السلطة السياسية فى المجتمع ·

والحقيقة انه لم يعد من بين علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات أو وجود الصراع بينهما ·

والطبقة تتكون من عدد من الأفراد يتشابهون فيما بينهم فى نواح معينة ، كنوع الحياة أو الحرفة أو

الثروة أو التعليم والثقافة ، ويختلفون عن غيرهم فى هذه النواحى نفسها داخل نطاق مجتمعهم ، وتنشأ الطبقة من تمايز تلقائى يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط فى المجتمع .

ومع هذا فيجب على الباحث ألا يقبل التصنيفات التى وضعت على أساس مجتمع غير مجتمعنا المصرى . اذ ان تصنيف البناء الطبقى لمجتمعنا لابد أن ينبع من دراسة واقعنا ، وسمة مجتمعنا أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو لم يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ولم يعرف أيضا السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى .

ومن هنا فانه لا يمكن قياس الطبقة العاملة المصرية بالطبقات العاملة الأوربية فى تقدمها أو تطورها ، فهى فى شتى مراحلها طبقة انتقالية كمجتمعنا الانتقالى تماما بينما الطبقات والمجتمعات الأوربية وصلت الى مرحلة النضج والوضوح التى لم نصلها بعد .

***

وقامت الثورة بعد تدهور النظام السياسى وبعد أن ظهر بوضوح عدم قدرته على حل المشكلة الوطنية وعجز أيضا عن حل المشكلة الاجتماعية التى برزت فى

الخمسينات فى شكل تناقض كبير بين من يملكون ومن لا يملكون ٠

ومن العوامل التى شجعت على هذا التناقض الاقبال على انشاء المصانع فى فترة الثلاثينات عقب تعديل التعريفة الجمركية واسترداد مصر لحقها فى فرض الرسوم لحماية صناعتها الناشئة منذ عام ١٩٣٠ مثل شركات عبود وغيره ، ويضاف الى هذا من جهة ثانية تأخر التشريع العمالى ، وكلما زاد عدد أصحاب المصانع كلما اشتد هذا التناقض بروزا وساعد على تضخم المشكلة الاجتماعية ٠

وكان أول قانون صدر بعد الثورة مباشرة هو قانون الاصلاح الزراعى وذلك لشدة الحاجة اليه ٠

فمنذ الأربعينات كانت قد أصبحت الحاجة ماسة للتخلص من الاقتصاد الزراعى السائد فى البلاد ، واقامة نظام اقتصادى جديد يقوم على مبدئين هما الاصلاح الزراعى والانتاج الصناعى ، وظل التصارع يدور بين النظامين الى أن قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وأخذت بالنظام الجديد ٠

وقد أوضح قانون الاصلاح الزراعى طريق التصفية

لكل ما يتعلق بمشكلة سوء توزيع الثروة ، وفيما يختص بالملكية الكبيرة فان القانون هدم الأساس الذى برزت منه المشكلة ، فقضى بألا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأرض الزراعية أكثر من مائتى فدان ، ورسم القواعد التى تتصل بالتنفيذ ، وعهد بذلك الى ادارة خاصة سميت (اللجنة العليا للاصلاح الزراعى) ٠

وحدد القانون ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة الايجارية التى قدرت بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، وقرر أن توزع الأراضى المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وعلى خريجى المعاهد الزراعية ، كما حدد المساحة التى توزع بخمسة آفدنة كحد آعلى وفدانين كحد أدنى ، ولكى يبقى على المستفيدين حرم بيع الأراضى الى أن يسددوا ثمنها ، والذى كان يسدد على ثلاثين عاما ، ومنعا لتفتيتها أيضا فانه منع الميراث فيها ، واذا تعدد المستحقون فيها بالميراث تراضوا فيما بينهم لمن تؤول اليه ، ورعاية للعمال الزراعيين فقد أسند تحديد أجر العامل اليومى الى لجنة يمثل فيها العمال الزراعيين والملاك وموظفى الدولة للتوفيق بين مصلحة الطرفين ٠

ولتوضيح سوء توزيع الثروة قبل ذلك القانون يكفى أن نشير الى أن نسبة من يملكون أقل من خمسة

أفدنة بلغ ٣ر٩٤٪ من جملة عـدد المـلاك وهم بذلك يعدون من الفقراء ، ويتضح سوء الموقف أكثر اذا أضيف اليهم من لايملكون شيئا ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد بلغ نسبة من يملكون أكثر من خمسين فدان ٤ ٪ من جملة عدد الملاك ٠

وقامت لجنة الاصلاح بحصر عدد الملاك الذين شملهم تطبيق القـانون فبلغوا ١٧٥٨ مالكا ، وكانت جمـلة الأراضى المسـتولى عليهـا ٦٤٠ر٦٥٦ فدانا ٠ وكذلك قررت الحكومة ضم أراضى الأوقاف الى الاصلاح الزراعى ليقوم بتوزيعها ، وتزيد مساحة هذه الأراضى على ٢٠٠ ألف فدان ، وبالتالى تكون الأراضى التى شملتها عملية التوزيع لصالح صغار الملاك أكثر من ٨٠٠ ألف فدان ٠

ورغم التغيير المشار اليه فى توزيع ملكية الأرض الناتج عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢، الا أن نصيب الملكية الصغيرة ظل ثابتا تقريبا (٤ر٩٤٪) ولكن نصيبها من الأرض ارتفع بوضوح من ٤ر٣٥ ٪ الى ٤ر٤٦٪ ، وأيضا زاد عدد الملكيات المتوسطة فى الفئة من ٢٠ ـ ٥٠ فدان من ٠٠٠ر٢٢ الى ٠٠٠ر٣٠ فدان بعد صدور هذا القانون ، كذلك ازدادت مساحة الفئات المتوسطة من ٦٥٠ ألف فدان الى ٨٠٠ ألف فدان ، بسبب

شرائهم الأرض الزائدة عند كبار الملاك ، أما بقية الفئات من (٥ ـ ١٠ ومن ١٠ ـ ٢٠ فدان) فقد ظلت بلا تغير •

ولم يسكت الملاك على مشروع الاصلاح بل قدموا عريضة تتضمن وجهة نظرهم فى الاعتراض عليه جاء فيهـا :

أولا ـ أن المشروع لا يتفق ودستور البلاد والناحية الدينية •

ثانيا ـ أن عدد الذين سيستفيدون من المشروع ضئيل لا يكاد يذكر بجانب الغالبية العظمى من المعدمين •

ثالثا ـ أن هناك نواح أخرى يجب أن تكون محل الاعتبار ، فالمزارع الكبيرة لديها امكانات العمل فازالتها يعنى أن الدخل القومى سيتأثر وأن توزيع الملكيات يعنى تفتتها •

رابعا ـ أنه اذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية فان الحد الأعلى للملكية يجب أن يكون ٢٠٠ فدان كما فى تركيا وأن خصوبة الأرض (التربة) يجب أن تكون محل التقدير وكذلك عدد أفراد الأسرة •

خامسا ــ أن توزيع الأراضى سيجعل الضريبة التصاعدية تتلاشى بحيث لا تحصل الحكومة على شىء منها .

سادسا ــ أنه يجب توخى العدالة فى تثمين الأرض المستولى عليها من الملاك طبقا لأحكام الدستور .

سابعا ــ أنه يمكن الاستفادة من تشغيل رؤوس الأموال فى الصناعة وأنه يجب أن يحصل المالك على التعويض نقدا .

والحقيقة أن هذا القانون عندما حدد ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة الايجارية والتى قدرت بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، كان مصيبا وكان هذا الثمن مجزيا ولم ينل من حق الملاك ، وبذا يثبت أن هدفه هو كسر شقة التفاوت الكبير فى الملكية الزراعية وأنه عمل على تقريب الفوارق بين الطبقات ، وكذلك قلل من عدد الأفراد المعدمين بوجود عمل لهم،وبذلك يدحض القانون زعم كبار الملاك من أن القانون لا يتفق ودستور البلاد والناحية الدينية .

ولكن كانت به ثغرة والتى حددت فى مادته الأولى الحد الأعلى للملكية الزراعية بمائتى فدان للشخص

الواحد ، وسمح هذا لكبار الملاك بالتهرب فكثرت عقود البيع الصورية ، ولذا أصدر رئيس الجمهورية فى عام ١٩٥٨ القرار بقانون رقم ٢٤ لعـــام ١٩٥٨ . وقرر بألا يجوز أن تزيد على ثلاثمائة فدان من هذه الأراضى جمـلة ما يمتلكه الفرد هو وزوجته وأولاده القصر ، وقلل هذا التعديل أيضا من عدد كبار الملاك الا أن حدود الملكية الزراعية ظلت كبيرة ، ولتصحيح هــذا الوضع تصحيحا سليما صدر فى عام ١٩٦١ القرار بالقانون رقم ١٢٧ والذى قضى بأنه لايجوز لأى شخص أن يمتلك أكثر من مائة فدان ، وبذلك قضى على هذه الثغرة التى ساعدت كثيرا من كبار الملاك على التحايل على القـــانون الأول ، وكان لقانون الاصلاح أثره فى الريف المصرى ، فقد استفاد منه الزراع والمستأجرين والعمال الزراعيين وصغار الملاك ، فقد كانت ٧٥٪ من الأراضى الزراعية مؤجـــرة ، وبذلك اســتفاد من خفض الايجــار عـــدد ٠٠٠ر٨٠٠ر٤ نسمة ، وفى ذلك تثبيت للبناء الاقتصادى فى الريف المصرى على أساس جديد .

وبعد ذلك القانون انشغل الضباط بتثبيت دعائم حكمهم وطرد الانجليز ، ولو استثنينا هذا القانون لكان فى الامكان القــول بأن الوضــع الاقتصادى ظل حتى

العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ يقوم على الاستمرار فى السياسة الاقتصادية القديمة ٠

ومع هذا فلابد من الاشارة الى الاجراءات التى اتخذتها الثورة فى المرحلة الأولى لتنعش الناحية الاقتصادية : فقد ألغت اللجنة الاقتصادية الاستشارية وأحلت محلها مؤسسة جديدة هى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، والهدف من المجلس هو أن يقوم بصياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية على أساس جديد ، فأصدر فى شهر يوليو عام ١٩٥٣ خطة الاستثمارات العامة فى برنامج لفترة أربع سنوات وأخذ فى تنفيذها ٠ كما ارتفعت استثمارات الحكومة من ٣٤ الى ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٦ مليون جنيه على التوالى فى السنوات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٦ ٠

ولاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية أصدرت القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٥٢ وسمح هذا القانون بتملك الأجانب لغالبية أسهم أى شركة مصرية ، وبهذا القانون خففت حدة سياسة التمصير التى كانت متبعة قبل الثورة ٠

كما كونت الثورة فى مارس عام ١٩٥٥ لجنة التخطيط ومهمتها كذلك وضع خطة شاملة للتنمية

الاجتماعية والاقتصادية ، ثم أنشأت فى يناير ١٩٥٧ هيئة تحمل نفس الاسم وكان هيكلها ذا مستويين أولهما اللجنة العليا برئاسة رئيس الجمهورية ، وعملها يتلخص فى وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليها ، والثانية لجنة التخطيط القومى وذابت فيها كل لجان ومجالس التخطيط السابقة ، كما ألغت مجلس الانتاج ، وأيضا كونت فى شهر يناير سنة ١٩٥٧ المؤسسة الاقتصادية لتتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط .

كما أعدت وزارة الصناعة فى عام ١٩٥٧ خطة خمسية وضعت قيد التنفيذ فى السنة التالية ، وكانت هذه الوزارة ، والتى رأسها عزيز صدقى تهتم بكم المشروعات التى تنفذها أكثر من اهتمامها بالكيف ، ولكنها على أية حال أتت بنتائج طيبة ، وان حدثت أخطاء فهذه سمات أولى الخطط .

ومن هنا بدأ التحول نحو التدخل من جانب الدولة بعد أن ظهر لها وبوضوح آن الرأسمالية المحلية أخذت توجه استثماراتها نحو قطاعات أخرى أهمها قطاع المبانى ، عازفة عن اقتحام مجالات صناعية معينة ، وفى ذلك تهرب منها من القيام بدورها فى التنمية الصناعية

ورغبة منها أيضا فى العمل فى مجالات سريعة الربح ، ولكن لاينبنى عليها اقتصاد وطنى سليم • اذ آن عماد الاقتصاد القوى الصناعة التعدينية والبترولية وماشابه ذلك من الصناعات الثقيلة •

وقد بلغ من سوء الأمر أنه حينما قدر الدخل القومى المصرى عام ١٩٥٦ بلغ حوالى ٩٠٠ مليون جنيه خص الصناعة منها حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، وبذلك وجدت الثورة نفسها مضطرة الى التدخل لانقاذ خطتها الخمسية الأولى من الانهيار •

اذا كانت الثورة تريد اصلاح الوضع الاقتصادى ، ولكن عدم تقبل الرأسمالية فى الاستجابة للاصلاح جعلها تتحول للتغيير ، وترجع العوامل التى جعلتها تقدم على التغيير بالاضافة الى ماسبق تفرغها من مسألة الجلاء مما جعلها تدخل في مرحلة الاشراف الاقتصادى وهى متفرغة من الوضع الخارجى ، ونتج عن ذلك الوضع فكرة الاشراف الاقتصادى والاقتصاد المختلط والموجه وبهذا بدأت مرحلة ثانية، تعرف فى التاريخ الاقتصادى المصرى بمرحلة الرأسمالية الموجهة •

وأصبح لرجال الثورة بعد ذلك وعن طريق عملهم

فى مجلس الانتاج تجاربهم فى تخطيط وتنفيذ وادارة المشروعات الجديدة ، والتى أعطهم الثقة بقدرتهم على الشروع فى مزيد من الخطط الطموحة لاقامة مشروعات الدولة ، فأصدروا برنامج التصنيع الأول ، وعقدوا مع الاتحاد السوفيتى قرض التصنيع الأول ، وكانت السمة الأساسية لهذه الفترة هى التمصير وهدفها التصنيع ، وظهر بوضوح أن الطابع المميز لهذه السياسة الاقتصادية هو التوجيه ، وفى نهاية عام ١٩٥٩ تأكد للثورة طريق القطاع العام ، وبتوالى عمليات التأميم بدأ الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية ·

ومنذ بداية عام ١٩٦٠ بدأت الدولة بعض اجراءات التأميم وكان أبرزها تأميم بنك مصر ، وشركات النقل الداخلى بالقاهرة ، وكذلك انتزعت تجارة الشاى والأدوية من أيدى القطاع الخاص ، وبهذا تهيأ المناخ لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر والمعروفة باسم الاشتراكية ·

ويجدر بالذكر أن تحول الثورة للاشتراكية لم يكن قرارا سريعا ولكنه اتخذ بعد طول معاناة مع الرأسمالية وأسلوبها الاقتصادى ، فقد هيأ لها المناخ بخروج الرأسمالية الأجنبية اثر التأميم والعدوان الثلاثى فى

عـام ١٩٥٦ ، ولكن الرأسمالية اسـتمرت فى تخوفها وعدم القيام بالاستثمارات المطلوبة ، لهذا لجأت الثورة مضطرة اضطرارا لاتخاذ الاشتراكية طريقا لها ٠

***

وطموح أى بلد لتحقيق تنمية اقتصـادية ينطوى دائمـا على الرغبـة فى التصـنيع ، وهى رغبـة لها ما يبررها ، والتصنيع فى مصر يقـوم فى ظل نظامين اقتصاديين مختلفين ، أحدهما نظـام المشروع الخاص الحر الذى لاتتدخل فيه الحكومة الا بقدر قليل ، والآخر نظام يسود فيه القطاع العام قطاع الصناعة ٠

وبالرغم من التقدم الذى أحرز فى ميدان الصناعة منذ الحرب العالمية الأولى الا أن هناك عدة مآخذ عليه :

أولها ـ أن انشاء المصـانع لم يسر وفقـا لخطة موضوعة ومحددة المعالم والأهداف ٠

ثانيها ـ أن الصناعة المصرية لاتمثل سوى ١١٪ من الدخل القومى ، ومن ذلك يتضح أن التوسع الصناعى لم يتطـور مع امكانيات مصر الوافرة من المواد الخام وغـيرها ٠

وكانت الصناعة فى مصر قبل عام ١٩٥٢ مركزة

فى منطقة القــاهرة ومنطقة الاسكندرية ، ففى عــام ١٩٤٧ كان ٣٧٪ تقريبــا من جملة عـــدد العمــال الصناعيين يعملون فى هاتين المنطقتين ، وذلك بالنسبة للصناعة بصفة عامة ، ولو نظرنا الى الصناعات الكبيرة فقط ، نجد أنه فى عام ١٩٥٦ كان فى منطقة القاهرة وحدها ٣٨٪ من جمــلة ٦٧٦ مؤسسة صــناعية كبيرة تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر ، و ٢٥٪ منها أيضا فى منطقة الاسكندرية ، ومعنى هذا أن حوالى ٦٣٪ من جملة عدد المصانع الكبيرة فى مصر كانت فى المنطقتين عام ١٩٥٦ ، وهو تركز خطير ، ليس فيه عــدل بالنسبة لمناطق مصر الأخرى ·

وتشجيعا للصــناعة فرضت الثــورة ثلاث ضرائب اضــافية للحمــاية الجمركية : الأولى ضريبة الاستيراد وفرضت بواقع ٧٪ منــذ عــام ١٩٥٥ وشملت جميع البنود ماعدا المواد الأولية الصناعية والآلات والدوريات والسلع التى يعاد تصديرها · وقد ألغيت هذه الضريبة عام ١٩٦١ ، والثانية رسم احصائى فرض عام ١٩٥٦ على جميع الواردات ، ماعدا المواد المطبوعة بواقع ٥٪ ورفع فى عام ١٩٦٠ الى ١٥٪ ، والثالثة رسم رصيف وفرض أيضا عام ١٩٥٥ لحساب البلديات بنسبة ٢٪ من

جملة الرسوم المدفوعة على الواردات ونصف فى المائة من قيمة الصادرات ٠

كما منحت الحكومة اعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية ولمدة سبع سنوات ، وكذلك زادت من قدرة البنك الصناعى على اقراض الصناعة ، ثم دخلت الحكومة مجال الاستثمار المباشر تحت اشراف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، بانشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ ، ومساهمتها فى مصنع انتاج عربات السكك الحديدية ٠

ونتيجة للجهود التى بذلت خلال السنوات الأولى من قيام الثورة للتوسع فى انتاج الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة ، فقد ازداد الدخل الصناعى وارتفعت نسبته الى الدخل القومى ، وبلغت نسبة الدخل الصناعى الى الدخل القومى أعلاها (٠ر١٣٪) عام ١٩٥٤ ، وهو العام الذى وقعت فيه اتفاقية الجلاء وهدأت الحالة السياسية الداخلية ، وعندما تغيرت الحالة السياسية الخارجية حتى وقوع العدوان الثلاثى انخفضت هذه النسبة الى (٢ر١٢٪) طوال سنتى ٥٥ ، ١٩٥٦ بمعدل واحد ، هذا بخصوص الوضع الصناعى حتى عام ١٩٥٦ ، وسنعرض للتوطن الصناعى فى البرنامج الصناعى الأول ١٩٥٧ ــ ١٩٦٠ ٠

وقد بلغت جملة استثمارات مشروعات الصناعات التحويلية فى البرنامج الصناعى الأول حوالى ٢٠٨ مليون من الجنيهات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى تفصيليا :

جدول بالتوزيع الاقليمى للصناعات التحويلية
فى البرنامج الصناعى الأول ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ م

رقم	الموقع	جملة راس المال بالألف جنيه	%	رقم	الموقع	جملة راس المال بالألف جنيه	%
١	القاهرة وضواحيها	٧٨ر٦٢٩	٣٧ر٨	١٥	المنصورة	٩٣٥	٠ر٤٥
٢	السويس	٣٥ر٩٥٠	١٧ر٤	١٦	دمياط	٧٥٠	٠ر٣٦
٣	اسوان	٢٧ر٩٨٥	١٣ر٥	١٧	كوم امبو	٧٠٠	٠ر٣٤
٤	الاسكندرية	٢٢ر٣٠٥	١٠ر٨	١٨	الاسماعيلية	٤٣٥	٠ر٢٠
٥	المحلة الكبرى	٨ر١٥٠	٣ر٩	١٩	الزقازيق	٤٠٠	٠ر١٩
٦	ادفو	٧ر٧٥٠	٣ر٨	٢٠	قليوب	٤٠٠	٠ر١٩
٧	ابو زعبل	٦ر٩٥٠	٣ر٣	٢١	دمنهور	٣٥٠	٠ر١٧
٨	كفر الدوار	٤ر٨٠٠	٢ر٣	٢٢	برنشت وام خنان	٣٠٠	٠ر١٤
٩	بلبيس	٣ر٢٠٠	١ر٥	٢٣	دسوق	٢٥٠	٠ر١٢
١٠	طنطا	١ر٥٣٥	٠ر٧٣	٢٤	ابو قير	٢١٨	٠ر١٠
١١	اسيوط	١ر٥٠٠	٠ر٧٢	٢٥	سوهاج	١٥٧	١ر٠٨
١٢	المنيا	١ر٥٠٠	٠ر٧٢	٢٦	ايتاى البارود	٥٠	٠ر٠٢
١٣	بورسعيد	١ر٤٩٢	٠ر٥٣	٢٧	بنهـا	٤٠	٠ر٠٢
١٤	زفتى وميت غمر	١ر١٠٠	٠ر٤٥				
جملة ج. ع. م.						٢٠٧ر٨٢١	١٠٠ر٠٠

ويتضح من هذا الجدول أن القاهرة والاسكندرية قد استحوذتا على نسبة كبيرة من استثمارات البرنامج الصناعى الأول مما يعتبر استمرارا لتركيز التوطن الصناعى فيها ، كما ظهر تركز جديد لأول مرة خارج القاهرة والاسكندرية فى منطقتى السويس وأسوان ، وبذلك استحوذت هذه المناطق الأربعة (القاهرة وضواحيها والاسكندرية والسويس وأسوان) فى هذا البرنامج على حوالى ٨٠٪ من جملة الاستثمارات ، ولكن يؤخذ على هذا البرنامج أنه اقتصر فى التوزيع الاقليمى للمشروعات على الصناعات التحويلية ، أى أنه استبعد مشروعات الصناعات الاستخراجية ومشروعات التدريب المهنى ٠

ويجدر بالذكر أن الثورة عندما أعدت خطة التصنيع والخطة الخمسية الأولى كان القطاع الخاص ما يزال مسيطرا على موارد البلاد الانتاجية ومع هذا يبدو أن رجال الأعمال لم يستشاروا فى اعداد خطة التصنيع لعام ١٩٥٧ ، وكان أيضا دورهم فى اعداد الخطة الخمسية فى عامى ٥٩ و ١٩٦٠ بسيطا للغاية ٠

كما يجدر بالذكر أيضا أن عدد العمال الذين ألحقوا بالعمل فى مشروعات البرنامج الأول للصناعة التي

وصلت مرحلة الانتاج الكامل قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ـ أى عقب السنوات الثلاث الأولى التى بدأ بعدها تنفيذ البرنامج الثانى للصناعة مباشرة ـ ٣٢٨٠٠ عاملا ، أما البرنامج الثانى للصناعة والذى تضمنته خطة ٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ فقد بلغت العمالة فيه فى السنة الأولى من تنفيذه ١٥٦٠٠ عاملا .

وكان عدد العمال عام ١٩٥٢ (٢٧٣ر١٥٦ عاملا) فأصبح فى عام ١٩٦١ (٣٥٩ر٦٢٨) أى بزيادة قدرها ٨٦ر٤٧٢ عاملا ، أما أجور العمال فقد ازدادت من ٣١ر٨٦٤ر٠٠٠ جنيه الى ٥٣ر٦٦٢ر٠٠٠ جنيه ، أى بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه تقريبا فى تلك الفترة ، ومعنى ذلك أن عدد العمال قد زاد بمقدار ٣١ر٦٪ فى الوقت الذى زادت فيه الأجور بمقدار ٦٨ر٤٪ ، ومن هذا تتضح الزيادة فى عدد العمال والتى تقابلها زيادة محسوسة فى الأجور .

وبحلول عام ١٩٦٠ أصبحت الدولة مسئولة عن جميع عمليات تجميع رؤوس الأموال الانتاجية ، ولم تكن تقوم قبل عام ١٩٥٢ بأكثر من ربعها ، وكذلك أصبحت معظم الاستثمارات الجديدة تحت سيطرة الدولة واشرافها .

وفى العيد التاسع للثورة قامت بتأميم عدد كبير من الممتلكات الصناعية والتجارية والمصارف وشركات التأمين ، كما أممت حوالى ٤٤ شركة من شركات الصناعات الأساسية ، واستولت على نصف رؤوس أموال ٨٦ شركة فى قطاع التجارة والصناعات الخفيفة، ثم أصدرت القانون ١١٩ بانتزاع شطر كبير من رؤوس أموال ١٤٧ شركة أخرى ، وبذلك وضعت الثورة أسس بناء المجتمع الاشتراكى

الفصل الثانى

العلاقة بين العمال والثورة

- الحركة العمالية قبل عام ١٩٥٢ ·
- قيام الثورة وقضية العمال ·
- أحداث كفر الدوار فى أغسطس عام ١٩٥٢ ·
- التحقيقات والمحاكمات وآثارها ·
- موقف التنظيمات والنقابات العمالية والحكومة من هذه الحوادث ·
- العمال وأزمة مارس ·
- الاضراب مؤيدوه ومعارضوه ·

نشأت الطبقـة العاملة المصرية خـلال الفترة من ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ من جماعات الفلاحين المعدمين الذين انتقلوا الى المدن ، ومن جماعات الصناع الحرفيين التى كانت تعمل فى ظروف تزداد ضيقا وفقرا ، جعلت منهم ومن جماعات الفـلاحين المعدمين موردا لا ينضب لهذه الطبقـة الناشـئة ، والتى ضمت الى روافدها العمال الأجانب ، ومن كل هذه الروافد خرجت الطبقة العاملة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر الى عالم الوجود ·

وتميزت أوضاع العمل المصرية بأجورها المنخفضة وساعات العمل الطويلة واستحواذ العمال الأجانب على الأعمال والوظائف الاشرافية ، كما خلت التشريعات من قوانين العمل ، ولذلك وقع عدد من الاضرابات فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، واعتبر اضراب لفافى السجاير فى القاهرة عام ١٨٩٩ شهادة ميلاد الحركة العمالية فى مصر ، وقد نتج عن هذا الاضراب تأسيس أول نقابة للعمال فى مصر عام ١٨٩٩ . وكان هذا الاضراب من تنظيم العمال الأجانب وان اشترك معهم العمال المصريون ولكن بصورة جانبية .

وفى الفترة من ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ تنتعش حركة الطبقة العاملة المصرية نتيجة للصحوة الوطنية ، وللارتفاع فى تكاليف المعيشة ولزيادة التناقض بين العمل ورأس المال ، ولذا فقد شهدت العشرينات محاولاتها الجادة التى هدفت الى تحديد علاقاتها بباقى القوى الاجتماعية ، وخلق تنظيم سياسى للمشاركة فى السلطة ، واتضح هذا فى برنامج ونشاط الحزب الاشتراكي المصرى فى مرحلته الفابية (أغسطس ١٩٢١ ـ يوليو ١٩٢٢) وفى مرحلته الماركسية (يوليو ١٩٢٢ ـ مارس ١٩٢٤) .

ونتيجة لجهود هذا الحزب فقد تكون فى عام ١٩٢١ أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر ، وقد تأسس هـذا الاتحاد فى مدينة القاهرة ثم انتقل الى الاسكندرية مع انتقال الحـزب اليها بعـد تحوله الى حزب شـيوعى ، وهنـاك قام العمـال باضرابات احتلوا فيها المصـانع وحاولوا طرد أصحابها منهـا ، ولذلك ألقت الحـكومة القبض على قادة الاضراب وألقت كذلك بقـادة هـذا الاتحاد فى السجون ، ونتيجة لهذا حل الاتحاد ٠

وسارعت حكومة الوفد فى عام ١٩٢٤ الى تأسيس (اتحاد نقابات عمال وادى النيل) وتزعم هذا الاتحاد عبـد الرحمن فهمى ، وهو من رجال حـزب الوفد ، وهدفت من هـذا التأسيس أن تنفـرد بالسيطرة على الحركة العمالية لكى تضمن عدم خروجها عليها ، ولهذا لم يكن غريبا أن ينهار صرح الاتحاد فى نوفمبر عـام ١٩٢٤ بمجرد القبض على زعيمه عبد الرحمن فهمى فى قضـية اغتيال السـير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السـودان العام ، كما يرجع هـذا الانهيار فى جوهره أيضا الى أن الاتحاد لم يعمق ارتباطه بالطبقة العاملة ٠

ونجح بعض قادة الحركة النقابية فى تأسيس اتحاد

جمع بعض النقابات فى عام ١٩٢٨ باسم الاتحاد العام لنقابات عمـال القطر المصرى ، ثم حدث خـلاف بين أعضائه تقرر على أثره ايقـاف نشاطه ، وفى أبريل ١٩٣٠ أسس حزب الوفد (اتحاد عام النقابات) ، وفى نفس هذا العـام أعاد عدد من مؤسسى الاتحاد العـام لنقابات عمال القطر المصرى نشاطه ، الذى ما لبث أن توقف فى مارس عام ١٩٣١ ٠

وفى أوائل عـام ١٩٣٤ عاد مـرة أخرى نشاط الاتحـاد العـام لنقـابات عمـال القطـر المصرى ، وحاول الوفد القضاء عليه في فبراير عام ١٩٣٥ عندما أسس المجلس الأعلى للعمل ، واستغل البوليس السياسى هذه الفرصـة فقضى على الاثنين ، ونتيجة لهـذا عادت النقابات مرة أخرى للنضال كل على حدة ، واتجة بعض قادتها الى ايجاد حل عمالى ومن ثم أسسوا (هيئة تنظيم الحركة العمالية) فى ١٢ سبتمبر ١٩٣٧ والغرض منها اعطـاء دفعة لنشاط النقابات وتنظيمها ونشر الدعاية لعودة حزب العمال باعتباره هيئة سياسية تحمى العمال، ولكن الحكومة استغلت ظروف قيام الحرب للقضاء على الاتحاد وذلك بالقبض على قادته ٠

وبصدور كادر عمال الحكومة عام ١٩٤٤ ، بدأت

نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية تتصل ببعضها للمطالبة بأن يطبق كادر عمال الحكومة عليها ، ونتج عن هذه الاتصالات تأسيس مؤتمر نقابات عمال الشركات والموسسات الأهلية فى عام ١٩٤٤ وقد تجمعت حوله بعض النقابات . ولكى يوسع من نشاطه وليضم جميع نقابات العمال فى مصر فى منظمة جديدة آسس فى أول مايو عام ١٩٤٦ مؤتمر نقابات عمال مصر ، والذى أجهز عليه فى ليلة ١١ يوليو من نفس العام وذلك بالقبض على رجاله مع موجة اعتقالات حكومة صدقى ·

ونشطت النقابات منذ عام ١٩٥٠ لتكون اتحادا عاما لجمع شملها ، كما أصدر اثنان من الشيوعيين ـ ياسين مصطفى ومحمد فتحى ـ كتيبا ، بهدف الدعوة لتوحيد النقابات ، واتخذ برنامج هذا الكتيب برنامجا للجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى والتى كونت فى عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ من زعماء النقابات (١) ، وقررت اللجنة دعوة جميع النقابات العمالية فى مصر لحضور مؤتمر عام يعقد بالقاهرة ، ورغم كل العقبات فانها اتصلت بغالبية التنظيمات

(١) تكونت هذه اللجنة من فتحى كامل وسيد ترك ومحمد عامر وأحمد طه وعبد العزيز مصطفى ومحمد نوح وانور مقار ومحمود العجمى وسيد دربالة ومحمد فرغلى وهم ممثلين لصناعات اساسية وفئات واسعة ··

العمالية وحددت يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ موعدا لانعقاد المؤتمر التأسيسى لاتحاد عام نقابات عمال مصر ٠

وفجأة دعت وزارة الشئون ممثل الاتجاهات المختلفة فى الحركة العمالية للاجتماع يوم ٢٦ يناير ٠ ٠ وكان من بين الحضور فتحى كامل ، عبد العزيز مصطفى ومحمود عبد الخالق وأحمد طه وممثلى الوزارة ، وكان من بين ما انتهى اليه رأى الحضور قبول الشعار المشترك وحق تقرير المصير ٠

ولكن أحداث حريق القاهرة حالت دون هذه اللجنة وعقد المؤتمر العام للاتحاد ، وقد ذكر أن توقيت الحريق فى هذا اليوم بالذات ـ ٢٦ يناير ١٩٥٢ ـ كان مقصودا به منع مؤتمر الاتحاد العام فى اليوم التالى ، وبالرغم من الحريق ورغم الأحكام والقبض على سكرتير اللجنة أحمد طه ومعه محمد عامر وحسن عبد الرحمن فانها استمرت فى نشاطها العلنى حتى قيام الثورة ٠

***

وعندما قامت الثورة كانت تعبيرا عن آمانى الشعب ومنه العمال فهدفها هدفهم ، وعبر عبد الناصر عن هذا بقوله : « ان الثورة فى أصالتها علم تغيير المجتمع ، والذى يتغير بتحليل علاقات القوى الاقتصادية

والاجتماعية فيه واعادة تشكيلها على أساس جديد لصالح أوسع الجماهير » ، وبدأت الثورة عملية التغيير بتحديدها أهدافها فى مبادئها الستة ٠

ووعى العمال أن تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف من أهداف الثورة انما يعنى تحريرهم من نير الاستغلال، ورفع مستواهم المادى والاجتماعى ، ومن هنا كان ارتباطهم بالثورة ، وقد أدى هذا الارتباط الى دعم قوى الثورة الوطنية في مواجهة القوى المضادة للقضاء عليها، واستعملت القوى المضادة أسلحتها ، مثل الاستغناء عن خدمات أعداد كبيرة من العمال ، لاحداث مشكلة عمالية متفاقمة يمكن استغلالها فى امتصاص جانب من تفكير الثورة من جهة وتحريك الروح السلبية فى نفوس العمال من جهة أخرى ٠

وكان من أسلحتها أيضا الانتقاص من حقوق العمال المكتسبة مثل تخفيض المنح أو العلاوات السنوية أو وقف صرفها ، ولكن الثورة واجهت ذلك باصدار التشريعات الخاصة بحماية العمال ٠

والحقيقة أن اصدار التشريعات لحماية العمال لم يكن أمرا سهلا فلم يكن يمكنها فى هذه الفترة المبكرة أن تقدم حلولا جذرية لكل مشاكل العمال ، كما لم يكن

سهلا وضع تقدير واقعي عن هذه المطالب وحقيقتها ، فهناك مشكلة علاوات الغلاء ومشكلة تعطيل تشريعات العمل ووقف فاعليتها ومأساة الحرية النقابية والوصاية الادارية البوليسية لحساب القوى المضادة وتراكم شكاوى العمال ومطالبهم أمام لجان التوفيق والتحكيم العاجزة واهمال التأمينات الاجتماعية ، ومما كان يزيد صعاب هذه المرحلة ويجعل مهمة الثورة صعبة أنه لم يكن هناك اتحاد عام للعمال يقدم صورة متكاملة عن مطالب العمال ، ولم يكن فى مقدور النقابات العمالية القائمة وهى منظمات محلية مفتتة أن تقوم بهذه المهمة لأنها ضعيفة فى نظرتها وفى تصوير مطالبها ، كما أنه لم يكن هناك دراسة علمية يعتد بها عن مشاكل العمل والعمال أو عن مطالب الطبقة العاملة ٠

ورغم كل هذه الصعاب قررت الثورة اجراء تعديل شامل للتشريعات العمالية فأصدرت قوانين ديسمبر عام ١٩٥٢ ، التى حققت ـ بمعايير المرحلة ـ المطالب الأساسية للطبقة العاملة ، ولكن الرأسمالية عملت على شل هذه القوانين ٠

وساعدها على ذلك أن الحركة النقابية فى هذه الفترة كانت حركة ضعيفة ومفتتة تنزع للاستقلال

وان كانت تتجاذبها تيارات الصراع السياسى ، والنزعات الوصولية والانتهازية ، واستمر تفتت الحركة النقابية حتى لقد وصل عدد النقابات الى أكثر من ٤٠٠ نقابة غالبها من نقابات المنشآت القليلة العضوية ، الضعيفة الموارد وغير القادرة على ممارسة أى نشاط نقابى فعال . ولعلاج هذه الظاهرة أعيد تنظيم الحركة النقابية على أسس جديدة فى النصف الثانى من عام ١٩٥٩ .

ومعنى هذا أن الحركة النقابية ظلت ضعيفة ومفتتة أمام الرأسمالية حتى عام ١٩٦٠ ، فقد كان يحمى الرأسمالية اتحاد صناعات قوى بينما قام اتحاد عام للعمال عام ١٩٥٧ ، واستمر ضعيفا حتى دورة عام ١٩٥٩ . وكان قد انقضى من عمر الثورة سبع سنوات بذلت فيها محاولات يائسة لعدم استغلال رأس المال للعمال ، وبعد أن اتضح عدم موائمة رأس المال للتطور بدأت الثورة تتدخل وبالتدريج لصالح المجتمع ككل ، وظهر أثر ذلك التدخل بوضوح على العمال والفلاحين لأن أغلب المجتمع المصرى مكون منهم ، وفى خطاب لعبد الناصر بدمشق ذكر فيه «سنعمل من أجل اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاونى وسنعمل على تقريب

الفوارق بين الطبقات » ٠

وبذلك غير عبد الناصر موقفه من الرأسماليين ووقف ضد أسلوبهم الاستغلالى الذى أعاق التطور والتنمية ، ولم يقض عبد الناصر على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ولكنه قلم أنيابها الاستغلالية ، وشجع ما تبقى منها مع القطاع العام المتزايد لخدمة التنمية الاقتصادية ٠

وفى عيد الثورة التاسع ـ ٢٢ يوليو ١٩٦١ ـ أعلن عبد الناصر قرارات التأميم حيث ذكر « ما هدفنا من هذا ؟ هدفنا أن نزيل التناقض الطبقى ٠٠٠ ومعنى هذا قضاء على ظلم اجتماعى واقامة عدالة اجتماعية » وبهذا بدأت مرحلة جديدة ٠

ويتبين مما سبق أن العمال قد عانوا من ظلم الرأسماليين ، وأن قرارات التأميم كانت للقضاء على هذا الظلم الاجتماعى الذى استمر حتى عام ١٩٦١ ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل كانت هناك أيام لا تنسى للثورة فى تاريخها مع الطبقة العاملة ونعنى بها موقفها من أحداث كفر الدوار فى أغسطس عام ١٩٥٢ ٠

***

واذا كانت القوى المضـادة لم تحاول الدخول فى معركة مكشوفة ضد الثورة لأنها كانت أضعف من أن تغامر بذلك ، فقد حاولت بطريق غير مباشر الايقاع بين قادة الثورة والعمـال ، وكانت أخطـر محاولاتها يومئـذ :

(أ) محاولة تشكيك العمال فى اتجاهات الثورة ، تشكيك قيادة الثورة فى تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال ... ، والذى كان قد تحدد موعد جديد لانعقاد مؤتمر التأسيس فى ٨ آكتوبر عام ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة .

(ب) محاولة اثارة الفر... الفتنة بافتعال حادث كفر الدوار الذى وقع فى ١٣ آغسطس ١٩٥٢ ، ولنرجع الى تفاصيل الحوادث .

وقـع الحـادث الأول فى السـاعة العـاشر والنصف مساء يوم ١٢ أغسطس بينما كان عمال وردية الصـباح بشركة الغزل بكفر الدوار يغـادرون بوابة المصنع بعد انتهاء عملهم ، وعمال وردية المساء يدخلون لتسـلم عملهم ، ارتفعت فى الجـو فجأة عاصـفة من الضجيج كان مصدرها العمال الخارجون ، وبدأ بالصفير

والصياح ثم ازدادت مظاهر الشغب ، فهجم العمال على عربات الشركة وأحرقوها ، بينما انهمك فريق آخر في احراق المكاتب . وعندما تدخل رجال الشرطة لتشتيت المتظاهرين نشبت معركة بين الفريقين أسفرت عن مصرع أحد جنود الشرطة ، كما أصيب عدد من المشاغبين باصابات جسيمة ، ولذا حجز رجال الشرطة عدد كبير من العمال المشتركين في الشغب داخل المصانع، وطير الخبر الى رجال الجيش الذين أسرعوا الى مكان الحادث واحتلوا منطقة المصانع .

وتبين أن بعض المشاغبين حددوا طلبات العمال في منشورات قاموا بتوزيعها على العمال بينما أخذ بعضهم يكتب هذه المطالب على سبورة في صالة العمل ، وكانت هذه المطالب تتلخص في ابعاد ذوى النفوذ في الشركة واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، ونقل مقرها الى داخل المصانع بدلا من مكانها البعيد عن المصانع ، والمطالبة بمساواتهم بالموظفين في الاجازات والمنح ، ومنحهم علاوات وبدل مسكن لمن لا مسكن لهم في المصانع ، وطالبوا أيضا بزيادة الأجور ، وعدم فصل واحد منهم وبأبعاد محامى الشركة وطرد مديرها وأحد كبار موظفيها .

ثم عاد المتظاهرون فى الساعة الثانية من بعد ظهر ١٣ أغسطس محاولين الهجوم على المصنع لتخليص من قبض عليهم بداخله ، ولما هموا باقتحام باب المصنع عنوة تصدت لهم قوات الجيش وأطلقت عليهم النيران ، فهرب المشاغبون تاركين خلفهم ثلاثة من القتلى ، وعندما توجهت القوات لمقابلة العمال القادمين من الشرق أطلق أحدهم ـ كما قيل ـ الرصاص على جنديين من جنود الجيش ، فأصيبا واستشهدا ٠

وهناك من يقول أن حادث كفر الدوار بصفة عامة بدأ فى صورة مظاهرة ابتهاج بقيام الثورة ، ثم ركبت بعض العناصر هذه المظاهرة ، ودفعتها الى صدام بين العمال وجنود الشرطة ، فتحولت بذلك من مظاهرة سلمية الى معركة دموية ، ولم يكن هناك نزاع عمالى بين عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وبين ادارة هذه الشركة ٠

وعند المناقشة السريعة لهذه الأقوال ، نجد أن القول الأول بأن العمال هم الذين أطلقوا الرصاص على جنود الجيش زعم سيتضح عدم ثبوته فيما بعد ، وأيضا يمكن قبول الشق الأول من الرأى الثانى بأن المظاهرة كانت سلمية وأنها كانت ابتهاجا بالثورة ثم تحولت ، أما قوله

بأنه لم يكن هنـــاك نزاع عمـــالى بين العمال والشركة فهذا قول غير مقبول ، اذ ذكر فى الصحف والمراجع وجود نزاع عمالى ، وأنه قبض على ثلاثة عمال بتهمة كتابة لافتة بمطالب العمال فى اليوم التالى للحوادث ، كمـا لوحظ فى التحقيق أن أقوال العمال المعتقلين على وتيرة واحدة وهى أنهم أرادوا أن يلفتوا النظر الى مطالبهم العادلة ٠

ويتضـــح من هـــذا أن حادث كفر الدوار لم يكن مفاجئة لادرة المصنع كما ذكر ، بل انه قد قدمت مطالب للعمال وأن هذه المظاهرة كانت من أجل تلبية مطالبهم، ولكن تدخلت عناصر غريبة على العمال وحولت مسار المظـــاهرة للوقيعة بين العمال والثورة وهو ما حـــدث فعـــلا ٠

***

وعقـــدت فى مساء ١٤ أغسطس جلسة للمجلس العسكرى بالقاعة الكبرى بمبنى ادارة الشركة لمحاكمة مصطفى خميس ٠ ونسب اليه أنه فى يوم ١٣ أغسطس بدائرة كفر الدوار ، اشترك مع آخرين مجهولين فى

تجمهر ، بقصـد ارتكاب الجرائم عمدا (١) • فقتلوا عمدا كلا من أحمد محمود مبروك خلف وأحمد محمد نصر الدين • بأن أطلقوا عليهم النـار التى أدت الى وفاتهما وقاوموا بالعنف موظفين عموميين فى أثنـاء تأدية وظيفتهم وبسببها (٢) •

وبقراءة شهادات الشهود يتضح أن المتظاهرين في المعركة التى قبض فيها على المتهم لم يطلقوا النار ، وأن المتهم قبض عليه عند الكوبرى ، وأن قتل الجنديين كان فى معركة أخرى فى نفس وقت. هذه المعركة التى قبض

(١) تكونت هذه المحكمة برئاسة البكباشى عبد المنعم أمين . والبكباشى محمد عبد العظيم شحاته . والصاغ أحمد وجد الدين حلمى . وعضوية قائد الأسراب حسن ابراهيم السيد ، والصاغ محمد بدوى الخولى ، واليوزباشى فتح الله رفعت ، واليوزباشى محمد جمال الدين القاضى ، نائب الأحكام الصاغ خليل حسن خليل ، والمدعى الصاغ عبده عبد المنعم مراد •

(٢) وانتقت المحكمة من بين المثيرين ٢٩ متهما رئيسيا وهم : مصطفى محمد خميس ، ومحمد حسن البقرى ، وعبد المقصود عبد الجواد عقدة ، ومحمد أبو اليزيد شهاب ، وأحمد عبد المقصود رزق ، ويوسف المغازى ، ومحمد مصطفى عيد ، وعطية أبو العينين ، وعنادة على عبده ، وعبد المنعم رفعت ، وهاشم عبد الغنى دره ، وفؤاد عبد الرحمن السقا ، وأحمد حامد الدسوقى ، وشوقى محمد شمس ، والسعيد أحمد عيسى ، وأحمد محمد صالح ، وأحمد مساعد الحمزاوى ، وحلمى فهمى أبو النجا ، وصلاح الدين محمد عبد الله ، ويوسف حسن أحمد ، وصلاح طاهر منصور ، وعطية محمود مسلم ، وعبد الوهاب عبد الواحـد مصـطفى ، وعبد المنعم السرجانى ، ومحمد ابراهيم على ، وحسن دسوقى ، ووهبة عبد الفتاح ، وعثمان سعد أحمد زغلول ، ورمضان محمد أبو بكر •

فيها على المتهم ، وأن النار التى قتلتهم أطلقت فى المعركة الأخرى على الترعة وعلى بعد كيلو متر من مكان المتهم ، كما أن المتهم عندما قبض عليه كان يحمل فى يده فرع شجرة وليس بندقية ثم انه قبض عليه قبل ضرب النار بثلاث دقائق وانه كان يهتف بحياة محمد نجيب ·

مع ملاحظة أن هذه الشهادات شهادات اثبـات · ولكنها فى حد ذاتها تنطق بنفى التهمة وتبرئة المتهم ، والمتهم نفسه ذكر أنه علم بأمر المظاهرات فجأة فخرج يبحث عن أخيه الصغير ، وفى أثناء البحث وجد نفسه فجأة على رأس المظـاهرة ، وأنه يعمـل كاتبا بالشركة وليس واحدا من عمالها ولذلك فلا مصلحة له فيها ، كما نفى معرفته بأهدافها ·

و بعد أن عقدت محكمة خاصة لمصطفى محمد خميس وحـده ، عقدت محاكمة لبقيـة المتهمين وتلى تقرير الاتهام ، جاء به أنهم تجمعوا فى فناء شركة كفر الدوار فأحدثوا الجرائم التالية : قتل جندى بوليس هو سيد حسن الجمل ، اضرام النـار عمدا فى مبنى الادارة ، نهبوا وأتلفوا بالقوة بعض الموجودات ، سرقوا بالاكراه بندقية عسـكرى شرطة ، قاوموا بالعنف بعض رجال الضبط أثناء تأدية وظائفهم ·

وبالنظر فى شهادات الشهود فى هذه القضية الأخيرة ، نجد أنها تجمع على أن المتهم محمد حسن البقرى كان متزعما المظاهرة وقائدها ـ ولكنه هو وحده الذى ينفي ذلك ـ واذا كانت الشهود قد أجمعت على أنه قاد المظاهرة فانها لم تشر الى أنه قتل أحدا ٠

وبعد هذا اعد خارج قاعة الجلسة « الاستاد» ليشهد نهاية الاضطرابات حيث حضر كثير من العمال والأهالى ، تلا عليهم الصاغ صلاح الدفراوى نائب أحكام المنطقة الشمالية حكم الاعدام على مصطفى خميس ، وقدم الدفاع عنه التماسا الى اللواء محمد نجيب يطالب فيه بتخفيف الحكم عليه ، وفعلا قابله نجيب ولكن دون نتيجة ٠

وبالنسبة للمحاكمة الثانية ـ ٢٩ متهما ـ فقد نص قرار المحكمة على اعدام محمد حسن البقرى ، والأشغال الشاقة على (١١) متهما بين ١٥ ، ٥ سنوات وحبس ثلاثة من المتهمين لمدة سنة وبراءة (١٤) متهما ، ونفذ حكم الاعدام فى صباح ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ على المتهمين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى ٠

ومن هذه المحاكمات يتضح أنها اتسمت بالتسرع وعدم التروى ، فالثورة بهذا العمل جعلت منه عبرة لارهاب بقيـة طوائف العمال ، فهذه المظـاهرات أولا اتخذت طابع الابتهاج بالثورة والهتاف لمحمد نجيب ثم تحولت الى ما حدث ، ولم يتحرك العمال الا للدفاع عن أنفسهم بعد أن اعتدى عليهم رجال الشرطة ثم الجيش، ثم ان قتل الجنديين لم يتم بطريقة مباشرة من العمال ، بل ان هـذه التحقيقات أيضـا لم تنسب للعمال قتـل الجنديين مباشرة بل حملتهم تبعة الحادث ، وحتى لو قتل الجنديان ، فهل كان الأمر يقتضى ما حدث ، كما أن المحكمة لم تقدم أى دليـل عن كيفية قتل جنـدى الشرطة وأين ومتى ، وكان الأجـدر بهـا أن تبحث المطالب العمالية **وتحققها** •

وبعد أن انتهت التحقيقات على هـذا النحو نرى لزاما علينا أن نعرض لبعض التحقيقات الفرعية التى صاحبت هذه الأحداث :

اتجهت الشبهات حول مدبرى حوادث كفر الدوار الى شخصين همـا حافظ عفيفى ونجله أمين الذى كان يشغل وظيفة وكيل حسابات الشركة ، ومن القرائن التى تلقى الشبهة على الدكتـور حافظ عفيفى أنه كان فى

منطقة المصانع قبل وقوع الحادث بيوم واحد ، وكان قد قبض على نجله أمين حافظ ، واشتبه في وجـوده أمام مساكن العمال ، وفتش وحقق معه لمعرفة أسباب وجوده فى هذا المكان •

ولكن حافظ عفيفي ذكر أنه دهش مما قيل من أنه وابنه حاولا حرق شركةكفر الدوار فقد أنشـأ هـذه الشركة بجهوده ، كما أنه من أكبر المساهمين فيها فمن غير المعقول أن يمس هذه الشركة أو غيرها من قريب أو بعيد ، وأنه قـرأ فى الصحف أنه ذهب الى الشركة قبل حادث الحـريق ، والواقع أنه لم يمر بمدينة كفر الدوار الا يوم ٢٦ يوليو ، وأنه من غير المعقول ــ كما يقول ــ أن يتآمر على عهد يطالب بالتطهير والاصلاح ، وهو أول من طالب بهما • ثم ذكر أيضا أن هناك محاولة خطيرة لتضليل المحققين ، ومحاولة ابعادهم عن المسئولين الحقيقيين فى هذه الحوادث •

ثم أفرج قاضى التحقيقات عن أمين حافظ عفيفى (نجله) وكان قد أتهم بأنه أحـرز حشيشـا فى كفر الدوار ، وبعد التحقيق قرر القاضى الافراج عنه •

كما ألقى القبض على عبـده عشرى رئيس لجنـة الوفد التنفيذية بكفر الدوار اذ قيل أن له اشتراكا فى

هذا الحادث ، وأيضا حقق مع مأمور كفر الدوار نظرا لتهاونه في قمع المتظاهرين ولأنه أهمل واجبه ، ولم يسفر التحقيق عن اثبات أن له ضلعا فيها ليتهاون ، اذ كانت قد حامت حوله الشبهات هو الآخر ، كما أثبت التحقيق أيضــا أن أمين حافظ عفيفى وعبــده عشرى ليس لأى منهما ضلع بالحادث ٠

والآن نلقى نظرة تحليلية على الحادث للوقوف على أبعاده ودوافعه :

فلقد ذكر محمد نجيب أنه صدق على الحكم وفى ذهنه عــدة اعتبارات ، أهمها أرواح العســاكر الذين قتلوا ، واحتمالات انتشار هذه الاضطرابات ، ورفض مصطفى أن يصرح بشىء يكون مبررا لتخفيف الحــكم عليه ، كما أن أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضا صدقوا على قرار الاعدام ، حتى لا تمتد الاضطرابات الى جميع أنحاء البلاد ولجعلهم عظة وعبرة للآخرين ، كما أنهم كانوا يتصورون أن قادة هذه الاضطرابات من العمال الشيوعيين ، لكل هذا قابلت الثورة هذه الحركة بحزم وشدة ، مما جعلها تعاقبهم بأقصى العقوبة ٠

فهذه الحركة عكرت صفو الثورة ، مما جعل الثورة

تعتقد أن هذا العمل موجه ضدها ،ولهذا كانت المحاكمة سافرة العدوان على حقوق المتهمين فلم تتح لهم فرصة الاعتماد على المحامين ، كما أثبت التحقيق أن الشرطة هى التى أطلقت النار قبل الشغب مما استفز العمال وبذلك ينهار ركن هام فى القضية ، كما آن عبد المنعم أمين الذى رأس المجلس العسكرى كان بعيدا عن الحيدة الواجبة نظرا لعداءه لليساريين ٠

وهناك من يفسر هذه الحوادث تفسيرا سطحيا بقوله أن ثورة العمال كانت حركة مدبرة من بعض المحرضين الذين أرادوا محاربة الثورة ، وأن العمال لم تكن لهم مطالب ، ويكفى للتدليل على مجافاة هذا القول للحق الاشارة الى أن العمال تقدموا بمطالبهم بطريقة رسمية لادارة الشركة ، وتقدموا بمذكرات رسمية متوالية عن مطالبهم ، وكان آخر هذه المذكرات تلك التى تقدموا بها قبل الحوادث بأيام ، على أثر اضراب عمال شركة صباغى البيضا ، قبل حوادث كفر الدوار بأربعة أيام ، وأن المذكرة عرضت وبحثت فى اجتمـــاع هام عقدته الشركة خصيصا لهذا الغرض ، وكان برئاسة الأستاذ عبد المقصود أحمد رئيس مجلس ادارة بنك مصر وعضو مجلس الادارة المنتدب بشركة مصر للغــزل والنســيج

الرفيع بكفر الدوار ، وأن هـذا الاجتمـاع تم يوم ١٢ أغسطس وانتهى فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، وبعد ذلك بدأ الاضراب حوالى الساعة العاشرة مساء نفس اليوم ، أى بعد خمس ساعات من انتهاء ذلك الاجتمـاع ٠

وقد ذكر عبد المغنى سعيد مسئول المسائل العمالية الدولية بمصلحة العمل بأنه لم يجـد فى حيثيات حكم المحكمة ما يقنعه بعدالتها ، وأيده فى هذا أنور سلامة بقوله لقد قرأت حيثيات الحكم وعندها أحسست وأنا كزعيم نقابى أن العمال ظلموا وان الأحكام مرسـومة للارهاب ٠ كما اتضح أن الرصاصة التى أطلقت عنـد ضفة ترعة المحمودية فأصابت جنديين من جنود الجيش، كانت بأيدى بعض الفـلاحين الذين يعملون فى عزبة كنج عثمان وهى تابعة للأوقاف الملكية ٠

ومن كل ما سبق يتضح أن عملاء ــ القوى المضادة ــ استغلوا الحادث ، وحولوا مساره من مظـاهرة لمطالب العمال مغلفة بالهتاف بحياة نجيب الى قتل وتخريب ، فهم من عزبة ملكيـة وغرضهم الايقـاع بين الثـورة والعمـال ، وكذلك احراج الثـورة واظهارها بمظهر العاجز على حفظ الأمن ، ومن ثم تعـود الأوضاع الى

ما كانت عليه قبل الثورة بعد أن تسلم لهم الأمور فهم المستفيدون من هذا ، أما ما هى الفائدة التى عادت على العمال من هذا العمل فلا شيء ، فالعاملان أعدما ضحية خوف الثورة من قيام حركة مغايرة لها ، وبهذا كان العمال بين فكى كماشة الرأسماليين من ناحية والثورة من ناحية أخرى ، فالثورة لم تقابل الحركة بحكمة ، ولكن رأت فيها فرصة لاستعراض العضلات حتى تخاف كل التكتلات الأخرى .

***

ورغم ما حدث للعمال أصدرت اللجنة التأسيسية لاتحاد النقابات بيانا أيدت فيه الثورة وطالبتها بالضرب بيد من حديد على هؤلاء الخونة ـ كما ذكرت ـ وقامت نقابة عمال شركة الشرق للدخان والسجاير برياسة فتحى كامل ، وهو نقابى له وزنه فى الحركة العمالية ، بارسال برقية تستنكر فيها الأعمال التخريبية التى قام بها الخونة وتطالب بأخذهم بكل شدة ، وبهذا فقد سجلت موقفا متخاذلا فبدلا من أن تستفسر وتطالب بايضاح الموقف تطالب بأخذهم بكل شدة ، وعلى نفس المنوال سارت نقابة عمال المطابع المصرية ، فعلى الرغم من

ضخامتها وحنكة رئيسها سيد قنديل فانها أرسلت برقية بنفس معنى البرقية السابقة ٠

كما اجتمعت نقابات العمال فى مصر كلها بناء على دعوة وجهها النبيل عباس حليم ـ عضو حزب العمال ـ وكان من أهم القرارات التى اتخذوها :

(أ) يطالب المؤتمرون باعادة النظر فى التشريعات العمالية ويطالبون بتمثيلهم فى اللجان التى يتقرر تشكيلها لهذا الغرض ٠

(ب) يعلنون أن على رأس مطالبهم تعميم الاشتراك الاجبارى فى النقابات ٠

ولاريب أن هذا الاجتماع والبيان هو أنشط عمل قامت به الهيئات العمالية ، فهو يطالب باعادة النظر فى التشريعات العمالية وبتمثيل العمال فى اللجان التى يتقرر تشكيلها لهذا الغرض ، ويطالب كذلك بتعميم الاشتراك الاجبارى فى النقابات . وبذلك شخص بعض المطالب العمالية وهى مطالب عامة بطبيعتها ، ولم يطالب بتشكيل الاتحاد العام مثلا ، أو ايضاح لماذا واجهت الحكومة هذا الموقف بهذه الصورة ، وفيما عدا هذا الاجتماع فان كل ما بذله النقابيون موقف يسجل

عليهم لا لهم ، وبذلك تكون الثورة قد نجحت فيما هدفت اليه من ارهاب بقية طوائف العمال وفئات المجتمع ٠

وعن موقف الحكومة من الأحداث ، فقد عكف السيد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية على دراسة ثلاث مشروعات هامة للعمال ، أولها مشروع خاص بتنظيم التوفيق والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال، وثانيها خاص بعقد العمل الفردى ، وثالثها متعلق برفاهية العمال من النواحى الاجتماعية ٠ ثم صدرت القوانين فى ديسمبر ١٩٥٢ وسنناقشها فى فصل التشريعات العمالية ٠

***

لعل آخطر حركة عمالية مصرية هى الحركة التى قام بها عمال جمهورية مصر عام ١٩٥٤ ، وبالرغم من المحن التى مرت بها الحركة العمالية ، والتى كان أقلها عدم الاعتراف بها كقوة يعمل حسابها ، الا أنها فى هذه الأزمة قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك وجودها كقوة مؤثرة ٠

وقد بدأت الأحداث عندما نادى الساسة التقليديون

والمؤيدون بالقوى المضادة ، وعقدوا وزعماء الأحزاب اجتماعات بنقابة المحامين ، قرروا فيها عودة الجيش الى ثكناته ، وحل مجلس قيادة الثورة ، واستمرار الأحزاب مع تطهيرها ، وترك الحكم للمدنيين ، وهنا انشق مجلس قيادة الثورة ازاء معالجة ما حدث الى فريقين متصارعين لكل أنصاره من رجال الجيش ، كادت الثورة تصفى نفسها ، واجتمع مجلس قيادة الثورة ووضعه عبد الناصر أمام الاختيار المرير والصعب ، استمرار الثورة أو الديمقراطية وعودة الأحزاب ، ووقف عبد الناصر بجانب الديمقراطية ، وكانت نتيجة التصويت فى مجلس الثورة ثمانية أصوات فى جانب الديمقراطية وأربعة أصوات مع استمرار الثورة وصدرت قرارات ٢٥ مارس ٠

وكانت هذه القرارات بمثابة الفتيل الذى فجر الموقف وبدأت اضرابات عمال النقل لمساندة الثورة ، وانفجرت المظاهرات ضد الأحزاب ٠٠٠ الخ ٠

وما يهمنا هنا هو الاتصالات التى أجراها كل طرف لاستقطاب العمال له ، فقد جرت أولا اتصالات سرية لتحريك عمال النقل المشترك ، لكى يقوموا باضرابات ومظاهرات مؤيدة للواء نجيب ، بعدها ذهب صاوى أحمد

صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك في منتصف الليل الى ابراهيم الطحاوى وأحمد عبد الله طعيمة فى هيئة التحرير بميدان عابدين وأبلغهما بالاتصالات التى أجراها معه ومع زملائه القائمقام يوسف صديق لضم عمال النقل الى صف محمد نجيب ، والقيام بالاعتصام فى الاتحاد تأييدا له ضد مجلس الثورة وهم يرفضون ذلك سرا •

ويجدر بالذكر أيضا أن محمدى عبد القادر سكرتير اتحاد نقابات النقل المشترك ذهب فى نفس الليلة الى الداخلية ، حيث قابل ضباط شئون العمال ـ سيد ابراهيم ، محمد النبوى اسماعيل ، مصطفى الشيخ ـ وأبلغهم باتصال يوسف صديق بهم ثم توجه بعد ذلك الى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة بهيئة التحرير وذكر له تفاصيل هذا الاتصال ، الذى قام بدوره وفورا بالاتصال بعبد الناصر لابلاغه بذلك ، وما كان من عبد الناصر الا أن طلب من طعيمة أن يصحب محمدى معه ويحضرا اليه فى منشية البكرى ، وفى هذا اللقاء أوضح له محمدى أن العمال ستضرب وستعتصم من أجل بقاء الثورة ووافقه عبد الناصر على ذلك •

ومن ذلك يتضح أن الصاوى ومحمدى قد اتصل كلا

منهما سرا بعبد الناصر مؤيدين بقاء الثورة ورافضين سرا أيضا فكرة محمد نجيب لبقاء الأحزاب .

وعندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات ٢٥ مارس لتصفية الثورة تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية للثورة للعب دورها ، وهنا اتصل الطحاوى مرة أخرى وبسرعة بعبد الناصر ، وأخبره باستعداد رؤساء النقابات العمالية للاعتصام والاضراب حتى يعدل مجلس الثورة عن قراراته ، وكان واضحا أن تطورات الموقف ليست فى صالح مجلس الثورة بعد القرارات ، ولذا شعرت القيادات العمالية بالخطر الذى يتهدد مكاسبها فى حالة تصفية الثورة .

وفعلا استدعى الصاغ طعيمة هذه القيادات الى هيئة التحرير (١) يوم ٢٦ مارس لابلاغها بقرارات مارس ، والغرض من هذا الاستدعاء جس نبضها فيما يمكن أن تفعله لمساندة الثورة ، وفى هذا الاجتماع ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لبقاء الثورة

---

(١) حضر هذا الاجتماع كامل العقيلى رئيس نقابة عمال الطيران وزكى مخيمر رئيس نقابة عمال الترام وسيد خلاف رئيس نقابة عمال المحال التجارية . كما استدعى الصاغ طعيمة « أمين حماد » مدير الاذاعة وجرى التنسيق على ان تتولى الاذاعة نشر قرار الاضراب .

ـ وكان صاحبها محمد كامل العقيلى ـ وأعجبت الفكرة طعيمة ، فقد كان متفقا على هذا سرا مع الصاوى ومحمدى من قبل ووافق عليها بسرعة ٠

وقد تم اختيار الصاوى لتزعم الاضراب وكذلك اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام نظرا لسيطرتها على شريان مواصلات القاهرة ، وذهب العقيلى وخلاف ومخيمر الى جراج بولاق الذى كان يموج بالاضراب فى ذلك اليوم ، لأن امتياز الأتوبيس كان قد آل الى من يدعى « ميتا » وأصر على نقله الى مصر القديمة ، وعارض العمال ذلك ، وهنا وصل قادة العمال الثلاثة وأخطروا الصاوى بالقرار ، فوافق وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام فى الساعة السابعة والنصف مساء ٢٦ مارس ٠

***

وعقد مؤتمر نقابات العمال فى ٢٧ مارس بدار نقابة عمال الشوربجى ـ ٧٢ ش الجيش ـ مؤتمرا عاما، وقرر الأعضاء بالاجماع اتخاذ القرارات الآتية :

(أ) اعلان الاضراب العام من يوم ٢٩ مارس عام

١٩٥٤ فى جميع المرافق العامة بالبلاد حتى يستجيب مجلس الثورة لرغبة الشعب ٠

(ب) تأييد القرارات التى اتخذها مؤتمر عمال النقل المشترك ٠

(جـ) قيام هيئة تكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يصدرها المجلس ٠

(د) عدم اجراء انتخابات حتى يتم الجلاء ٠

وشرح العمال فى هذا المؤتمر سبب موقفهم هذا فى كلماتهم التى ألقوها ، فذكر عبد العزيز السيد رئيس المؤتمر : « اذا نحن أعلنا التمسك بأهداف الثورة ٠٠ فاننا نعلن ذلك محافظة منا على المكاسب التى حققتها لنا » ، بينما ذكر مصطفى درويش كممثل للشركة الشرقية ، أن العمال يمثلون الطبقة العظمى التى عاشت قبل الثورة مستغلة وجاءت الثورة فأعطت العمال جانبا كبيرا من حقوقهم ٠٠ وهذه الأحزاب ٠٠ كانت ولا تزال تعبيرا عن مصالح فئة قليلة تعيش على دماء الشعب » ٠

وهذا المؤتمر بحق ، كان معبرا عن آراء الطبقة العاملة فى وقوفها ومساندتها للثورة والكلمات التى ذكرت توضح تفهم قادة العمال لظروفهم ، وأنهم فى موقفهم

هذا يعملون لمصلحتهم ، وبنظرة طبقية واضحة ، فهم يعرفون أن عودة النظام القديم ضـد مصلحتهم ، وأن المياه ستعود الى مجاريها القديمة لو عادت الأحزاب ، لهذا تمسكوا بالثورة فقد أحسوا بفائدة التشريعات العمالية ، ورأوا بعض الاصلاحات الاجتماعية التى عادت عليهم ، ثم انهم أفلتوا بعض الشىء من سطوة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لابعادهم عن السلطة ، فلماذا يوافقون بعد كل هذا على عودتهم ؟

ولم يخف هذا محمدى عبد القادر سكرتير اتحاد النقل المشترك ، عندما ذكر أن الأحزاب حكمتهم بالرشوة وستحكم كما حكمت ، فهل تقبل الطبقة العاملة أن يعود هؤلاء ليتربعوا على مقاعد مجالس ادارات الشركات ليتحكموا فيها ، وهل يضمن انسان كما ذكر ثورة أخرى، اذا انحرف رجال الأحزاب عن أهداف الوطن فى حالة عودتهم ؟

ونفذ قرار الاضراب والاعتصام تأييدا لبقاء الثورة ، وأعلنت النقابات أن قادة الحركة العمالية قرروا الاضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تتم الاستجابة لمطالبهم وهى :

(أ) عدم السماح بقيام الأحزاب ٠

(ب) استمرار مجلس الثورة فى مباشرة مسئولياته وسلطاته ٠

(جـ) عدم الدخول فى معارك انتخابية ٠

(د) قيام هيئـة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات الى جانب مجلس الثورة ، وتكون بمثـابة جمعية وطنية تعرض عليها قرارات مجلس الثورة ٠

وهنا التقط مجلس الثورة طرف الخيط ، واستعاد توازنه وأخذ يستعيد الزمام فى يده من جديد ٠

ودعيت مجالس ادارات النقابات الأخرى لتضرب وتعتصم الا أن عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة بتأثير النقابى الماركسى محمود فرغلى ، الذى كان متأثرا بموقف التنظيمات الماركسية من الثورة ، بالرغم من أن رئيس نقـابة الترامزكى مخيمر كان بين المعتصـمين بدار الاتحاد ، ثم ما لبثت مركبـات الترام أن توقفت بالقوة ، وبهـذا حققت الحركة العمالية نجاحها الذى اعتمد فى الأساس الأول على التعاون بينها وبين هيئة التحرير سواء بشكل سرى أو علنى ٠

كانت هـذه هى نظـرة المعتصمين والمتظـاهرين والمـؤيدين ، وكانت نظـرة الذين لم يضربوا أيضـا

لا تختلف عنهم كثيرا ، بل هى تكمن فى الحذر فقط ، فان عمال الترام ورغم اشتراك رئيس نقابتهم فى الاضراب الا أنهم امتنعوا عن الاضراب ، ورأى رئيس نقابتهم قبل الموافقة على قرار الاضراب الرجوع الى مجلس ادارة النقابة الذى اتخذ القرارات الآتية :

(أ) احترام قرارات مجلس قيادة الثورة التى أصدرها وعدم معارضتها ٠

(ب) البلاد فى حاجة الى الاستقرار فى هذه الفترة وليس هناك ما يدعو لايجاد خلافات فى الرأى ٠

(جـ) يحرم قانون النقابات التدخل أو الاشتغال بالشئون الدينية أو السياسية ٠

وحيث أن القرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة بقيام الاضراب وانتخاب الجمعية التأسيسية وحل المجلس كلها قرارات سياسية ، فلا يجوز لأعضاء نقابات العمال التدخل فيها أو اتخاذ قرارات بشأنها ، وقرر الأعضاء بالاجماع الامتناع عن الاشتراك فى الاضراب ، كما أصدرت نقابة عمال المطابع بالقاهرة بيانا ذكرت فيه أنه مع تأييدها التام لرجال الثورة الا أنها لم توقع على بيان المعتصمين الذى أذيع بالراديو ، وذلك حرصا

منهـا على مصلحة البـلاد وعـدم رغبتها التدخـل فى السياسة ٠

بينما وصفت حـركة الاضراب من قبل فريق من الذين لم يضربوا بأنها مؤامرة ضد الشعب ، وأن بعض العناصر اندست بين صفوف العمال فى يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ لتشوه اضرابهم عن العمـل من أجـل المطـالبة بحقوقهم ، ولتحول الغرض من هـذا الاضراب الى لون آخر لا يفيد العمال ٠

فقد كان العمال المنتمون لاتحاد نقابات عمال النقل المشترك فيما عدا عمال الترام بالقاهرة مضربين من أجـل مطالبهم الخاصـة ، وبينما الوضـع هـكذا اذا بالمنشـورات المغرضـة توزع عليهم ، فى الوقت الذى أذاعت فيه دار الاذاعة المصرية أنه قد جاءها بيان بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعـام والعمل والاعتصـام حتى تجاب القرارات التى سبق الاشارة اليها ٠

وذكرت الاذاعة أن هذا البيان موقع عليه من اتحاد نقابات عمال ومستخدمى النقل المشترك واتحاد نقابات عمال ومستخدمى المحال التجارية والنقابة العامة لسائقى

السيارات بالقاهرة ونقابات عمال النسيج والنقابة العامة لعمال المطابع الأميرية بالقاهرة واتحاد نقابات العمال الزراعيين ، وأنه قد وصل الى علمها أن عمال شركة الغزل الأهلية وشركات المنسوجات المصرية بالاسكندرية قد توقفوا عن العمل ـ ٢٧ مارس ـ واعتصموا بمصانعهم احتجاجا على قرارات مجلس الثورة الأخيرة •

ولم تلبث أن تلقت صحيفة المصرى ومختلف دور الصحف بيانا من عمال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات بالاسكندرية يستنكرون فيه ما أذاعته الاذاعة ، ويكذبون ما ورد خاصة بشركتى الغزل والمنسوجات اللتين يعملون بها •

كما صدرت بيانات من عمال النقل الميكانيكى وعمال التنظيم واتحاد نقابات عمال الشركات والمحال التجارية العامة ونقابة المطابع وعديد من النقابات الأخرى يكذبون ما قيل عن اضرابهم استنكارا لقرارات مجلس الثورة ، ويؤكدون أنهم يؤيدون القرارات التى أصدرها مجلس الثورة فى ٢٥ مارس ، كما أنهم يطالبون بالغاء الآحكام العرفية وعودة الحياة النيابية

واطلاق الحريات العامة والافراج عن المعتقلين السياسيين واتخاذ الكفاح المسلح لاجلاء المستعمر وعدم الارتباط بأحلاف عسكرية ، وتأليف اتحاد عام للنقابات والتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ٠

وعند فحص هـذه المطالب نجد أنها مطـالب عامة لا تخص الطبقة العاملة بصفة خاصة الا فى مطلب اتحاد عام ، لهذا فهى تمثل فئة العمال الذين يريدون انهاء مجلس الثورة تضامنا مع الديموقراطيين وبالتالى فهم يضعون مطالبهم العمالية فى الدرجة الثـانية وفضلوا الرؤية العامة ومن هنا يتضح أن وعيهم الطبقى أقل من الفئة الأولى التى نظرت لوضعها الطبقى أولا ٠ فهى تعلم أن مصلحتها مرتبطة بالثورة لا بعودة الأحزاب ، كما أن هناك وكما اتضح نقابات امتنعت عن الاضراب ولكنها فى الوقت نفسه تؤيد بقاء الثورة ، لأن الاضراب فى نظرها عمل سياسى وهذا يحرمه القانون ، ومن هنا يمكن القول ان العمال الذين قاموا بالاضراب كانوا معبرين عن رغبة الطبقة العاملة كلها وهدفها ٠

وبانتهاء الاضراب أصدر مؤتمر نقابات العمال(١) بيانا أنهى به الاضراب ٠

وهكذا نجح الاضراب وقرر مجلس قيادة الثورة ارجاء تنفيذ قراراته التى كان فيها نهايته ، ولابد من التسليم بأنه كان لدى العمال وعى طبقى وحس خاص بأن عودة الثورة ضد عودة الأحزاب وعودة الرجال القدامى لكراسى مجالس الشركات ضد التشريعات العمالية الجديدة ، ولذلك لعب العمال هذا الدور الكبير لاستمرار الثورة حتى يأخذوا حقوقهم ويستمر كسبهم ويزيد،وعبر عن ذلك واضع فكرة الاضراب ـ العقيلى ـ قائلا « عندما فوجئنا بأن الميدان سيفتح لمحترفى السياسة القدامى تخيلنا النكسة وتصورنا الماضى كله » ٠

---

(١) ووقع على القرارات السكرتير العام محمد حسن أبو الحسن وعبد العزيز محمد السيد رئيس المؤتمر وسيد خلاف رئيس اتحاد نقابات المحلات التجارية المصرية ويوسف لبيب حسن رئيس نقابة مستخدمى النقل المشترك بالقاهرة ومحمود شاهين رئيس اتحاد نقابات المياه والغاز والمشروبات بالجمهورية ومحمد محمود القبانى رئيس نقابة سائقى السيارات بالقاهرة ومحمد محمد حسان عن نقابة مستخدمى وعمال السينما والمسرح وفريد محمد السيد عن نقابة عمال ومستخدمى السيارات المتحدة والسيد عمار رئيس نقابة المجموعة السادسة ٠

وبذلك يوضح لنا واضع فكرة الاضراب والاعتصام أن العمال كانوا لا يريدون استمرار الثورة ، للثورة نفسها وانما من أجل تحقيق مطالب العمال فى التغيير الذى ينشدونه ، من أجل تحريرهم من الاستغلال ورفع مستواهم المادى والاجتماعى ٠

***

الفصل التالت

المشكلات العمالية والثورة

- مطالب عمال الحكومة ·
- مطالب العمال الأهليين ···

أطلــق المشتغلون بالمســائل العمــالية مصــطلح (شروط العمل) على المطالب التى يتقدم بهــا العمال الى أصحاب الأعمال ، أو الى الجهات الحكومية لتساعدهم على تحقيقها ·

ولقد كانت هناك مطالب لعمال الحكومة ومطالب للعمال الأهليين وعمال المصانع والمتاجر ، وكل من هذه المطالب وان كانت متقــاربة ومتشابكة الا أنه بالنظرة الفاحصة يمكن التمييز بينها ، ومن ثم كان تقسيمها الى قسمين فلكل قسم منها مطالبه الخاصــة والتى تهم فئة عماله المنتمين اليه ، وأيضا لكل منهم مطالبه العــامة

التى تلتقى مع مطالب الطبقة العاملة كلها ، والتى سنلاحظها من خلال العرض ·

أولا ـ مطالب عمال الحكومة :

يجد الباحث فى مشكلات مستخدمى الحكومة وهم الطائفة التى يطلق عليها مصطلح (الخدمة السايرة) مفارقات غريبة تتعلق بالفارق الكبير بين ظروف أولئك العمال الذين تطبق عليهم أحكام القانون وأولئك الذين لا يخضعون له وقد أدى هذا الوضع الى حرمان هذه الطوائف من كثير من المزايا كالعلاوات الاجتماعية وعلاوة الزواج·· الخ ، ولذلك نجد أن نقابات عمال ومستخدمى الحكومة قد تقدموا بمذكرة الى مجلس الوزراء طالبوا فيها باصلاح أحوال هؤلاء العمال (١) وأبرز نقاط هذه المذكرة ما يلى :

رفع مستوى فئة الخدمة السايرة الى ما يعادل الكادر العادى ، تطبيق لوائح العمال على جميع الصناع والعمال والفنيين الموجودين فى المصالح والوزارات قبل عام ١٩٤٥ وبعدها ووضع المستخدمين الكتابيين الذين قضوا أكثر من خمسة سنين فى أعمال كتابية على

(١) قدمت فى مارس عام ١٩٥٧ ·

درجات ، وكذلك تطبيق قواعد المعـادلات على المؤهلين منهم ، وذلك لكى يتمكنوا من مواجهة مطالب الحياة ٠

وعلى نفس النهج سارت نقابة عمـال ومستخدمى وزارة الأوقاف فقدمت مذكرة الى المسئولين (١) طالبت فيها بالغاء نظام الخدمة السايرة وتطبيق كادر عمـال اليومية عليهم ، بتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات واحتسـاب أجازة أسـبوعين بأجـر ، وصرف عـلاوة اجتمـاعية لجميع العمـال والمستخدمين على الأوقاف ، وصرف ملابس للبوابين وعمال المصاعد والخفراء ٠

ويتضح من بحث هذه الشكايات أن عمال الحكومة كان منهم من هو موضوع على درجات وخاضع للوائح، ومنهم من كان غير خاضع لها ، مما ترتب عليه وجود فروق مادية بينهم ، بل ان بعضهم مثل عمال الأوقاف قد عانوا من الزيادة فى ساعات العمل وعـدم تمتعهم بالاجازة ٠٠٠ الخ ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على عـدم تطور التشريعـات العمـالية مع تطور الحاجات العمـالية ٠

***

ثانيا ـ مطالب العمال الأهليين وعمـال المصانع والمتاجر :

---

(١) قدمت فى ديسمبر عام ١٩٥٧ ٠

وأيضا يجد الباحث فى مشكلات هؤلاء العمال مطالب عامة ، أى تخص الطبقة العاملة كلها وسنتكلم عنها بعد قليل ، ومطالب خاصة ، أى تخص فئة العمال المطالبين بها مثل : تعيين طبيب لعلاج العمال ، والمساواة بين العمال المصريين والأجانب ، وأيضا اقرار حق العمال فى اعانة غلاء المعيشة ، وكذلك الزام صاحب العمل بتحرير سركى يسلمه للعمال ، وبتوزيع الاجازات السنوية للعمال على الأعياد الرسمية ، والمطالبة بجعل ساعات العمل ٩ ساعات فى اليوم ٠٠٠ وهكذا ، ولن نطيل الحديث هنا عن هذه المشكلات بل سنركزه على المطالب العامة فقط ومنها :

(أ) الأجور :

الأجور هى نوع من الدخل يحصل عليه العامل فى مقابل عمله ، وفى مصر يتكون بناء الأجور من أجنحة ثلاثة منفصلة عن بعضها ، وقد تشكل كل منها بفضل الظروف التاريخية التى أثرت فيه والأجنحة الثلاثة هى : بناء الأجور فى القطاع الخاص ، بناء الأجور فى القطاع الحكومى ، بناء الأجور فى القطاع العام ٠

ولم يتدخل المشرع فى بناء الأجور فى القطاع الخاص الا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن تدخله

بشكل مؤثر فلم يلزم القطاع الخاص بوضع لوائح الأجور ، أما بناء الأجور فى القطاع الحكومى فأكثر تنظيما منه فى القطاع الخاص ، بينما نجد أن بناء الأجور فى القطاع العام قد ورث رقعة كبيرة من بناء الأجور فى القطاع الخاص بكل ما كان يميزه من خلل وتفاوت فى نظم تقدير الأجور وطريقة دفعها .

وبصفة عامة فقد عاش كثير من عمال مصر منذ أن صدر قانون عام ١٩٥٠ محددا الحد الأدنى للأجور فى الصناعة بـ ١٢٫٥ قرشا يعملون بهذا المبلغ مقابل ثمانية ساعات عمل أو أكثر ، وهذا المبلغ كما ذكر القانون يشمل علاوة الغلاء للمتزوج وله ثلاثة أولاد ، واذا طالب العمال بزيادة أجورهم ، تقرر هيئات التحكيم أنها لا يمكن أن تتدخل فى شئون صاحب العمل التى حددها القانون .

وكان من دواعى تغيير هذا القانون ارتفاع تكاليف المعيشة ، ولأن الحد الأدنى للأجر وضع فى عام ١٩٥٠ على أساس الأوضاع الاقتصادية فى وقتها ، ووضع قياسا على الأوامر العسكرية السابقة والخاصة باعانة غلاء المعيشة .

ولقد كان متوسط أجر العامل الصناعى ٩٨ قرشا

فى الأسبوع عـام ١٩٤٤ ثم زاد الى ٢٣٠ قرشا عـام ١٩٥٥ ، وبذلك زاد متوسط الأجر الأسبوعى للعامل الى ما يقرب من مرتين ونصف ، وبالرغم من ذلك فقد استمر أجر العامل ـ فى نفس الفترة ـ منخفضا بالنسبة لتكاليف المعيشة التى ارتفعت أيضا الى حوالى ٢٨٢ ٪ عما كانت عليه قبـل الحـرب العالمية الثانية ، لهـذا انخفضت الأجور فى حقيقتها واستمر انخفاضها حتى نهاية فترة الدراسة ٠

وفى عام ١٩٥٧ بحثت مشكلة الأجور فى مجلس الأمة ٠ اذ طالب نواب العمال فى المجلس وزير الشئون الاجتماعية ـ حسين الشافعى ـ بوضع حد أدنى جديد للأجـور ، ولكنه رفض ذلك قائلا « ان أجـور العمال حددتها قوانين قديمة وان الحكمة اقتضت عدم التعرض لتعديل هذه القوانين وهذه الأجور » ٠

ويجدر بالذكر أن حوالى ثلث محافظات الجمهورية كانت تقل أجور عمالها عن ثمانية جنيهات فى الشهر عـام ١٩٥٩ ، وهو أجـر منخفض ، والمحافظات هى : الدقهلية ، دمياط ، الشرقية ، سوهاج ، الفيوم ، كفر الشيخ ، المنوفية ، أسيوط ٠ ومن ثم كانت المشكلات التى ظهرت من مشكلة الأجور هى :

أولا ـ عدم التناسب بين الحد الأدنى الذى فرضه القانون والأسعار القياسية ٠

ثانيا ـ عدم وجود قاعدة لحساب هذا الحد بالنسبة للصناعات المختلفة ، وعدم وجود قاعدة لوضع مستويات الأجر طبقا للنهضة والكفاية ٠

ثالثا ـ عدم وجود قاعدة للعلاوات ، ولتطور الأجر بتطور درجات العمل ٠

رابعا ـ وجـود آكثر من نظام للمعاملة فى الجهاز الحكومى ، وكان يتحتم ضرورة توحيد نظم المعاملة ٠

خامسا ـ عدم التفرقة بين الأعزب والمتزوج ذى الأعباء العائلية ٠

ومن هذه المشكلات يتبين أن مشكلة الأجور فى مصر قد ظلت قائمة على أساس الارتجال ، ومتروكة لقانون صدر فى عام ١٩٥٠ محددا الحد الأدنى للأجر ، وأيضا متروكة لقـانون العرض والطلب وما نتـج عنـه من استغلال أصحاب الأعمال للعمال ، لذلك ظلت الأجور ضعيفة ولم تسر مع حركة الأسعار ٠ وترتب على هذا أن ظل المستوى الاجتماعى للعمال منخفضا ٠

ولعلاج هذا الوضع صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ ، وبه مادة جديدة لوضع الحد الأدنى للأجور ، عن طريق لجان الأجور الاقليمية ، والتى تعتبر خطوة للأمام ، لأنها تتيح بتكوينها الثلاثى مساهمة النقابات والادارة الحكومية فى وضع الحد الأدنى للأجور ، وأنها كأداة محلية أقدر على ادراك ظروفها ٠

ثم صدر فى مارس عام ١٩٦١ القرار المنفذ لذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للاقليم المصرى ، وقرر بأن يوضع الحد الأدنى للأجور فى كل صناعة وفى نطاق كل محافظة حسب امكانيات الصناعة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لها ، وبعد ذلك صدر قرار آخر فى مايو عام ١٩٦١ باختيار مناطق كفر الدوار وكفر الزيات والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وأسوان لتؤلف فيها لجان لتحديد الأجور باعتبارها مناطق صناعية هامة ٠

وبالرغم من هذه القرارات والتى صدرت قرب نهاية فترة الدراسة الا أنها لم تأت بجديد ، فلم تتكون اللجان ولم تحل مشكلة الأجور واستمرت حتى صدور القوانين الاشتراكية ، بالرغم من أنها كانت موضع شكوى مرة للعمال ٠

(ب) ساعات العمل ونناقشها فيما يلى :

١ ـ ساعات العمل :

بدأ تدخل المشرع فى موضوع ساعات العمل منذ عام ١٩٣٣ ومن تدخله بمرحلتين : وأولى هذه المراحل امتدت من عام ١٩٣٣ الى عــام ١٩٥٩ • وحددت فيها ساعات العمل وفتراته لفئات معينة من العاملين ، وأيضا لفئات معينة من النشاط الاقتصادى،مثل تشغيل الأحداث والنساء فى الصناعة والتجارة بالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٣ ، والقانون رقم ٨٥ لعام ١٩٣٣ ، وكذلك تناول القــانون رقم ١٤٧ لعــام ١٩٤٥ تشغيل العمــال فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة • ثم تناول التشريع بالتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج بالقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦ •

وثانى هــذه المراحل هى مرحلة التحديد الشامل لساعات العمل بوضع حد أقصى لساعات العمل وكان ذلك بالقــانون رقم ٩١ لعــام ١٩٥٩ ، ونصت المادة (١١٤) منه على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة للطعام

والراحة ، مع المحافظة على توفير يوم راحة فى الأسبوع للعامل ، وحسب نص المادة (١١٥) من هذا القانون أيضا أصدر وزير الشئون الاجتماعية التنفيذى قرارا بتشغيل بعض فئات العمال سبع ساعات يوميا (١) وهم عمال الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة ٠

ويتبين من هـذا القرار وهو ما يؤكد الشـكاوى العمالية أنه حتى عندما صدر قانون العمل الموحد فى عام ١٩٥٩ وبه جواز تخفيض ساعات العمل فى بعض الصناعات لم يطبق الا فى فبراير ١٩٦٠ على أثر قرار الوزير هذا ، واستمر بقية العمال فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل حتى صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسنعرض لبعض من هذه المطالب ٠

فقد تقدم عمال مطاحن دمنهور بشكوى الى الرئيس اللواء محمد نجيب والى وزير الشئون الاجتماعية ، لأنهم يشتغلون من الساعة السابعة صباحا الى السابعة مساء بدون فترة راحة أو للغـذاء أو يوم للراحة الأسبوعية واذا مـرض العامل يوما يخصـم أجره ، ولذلك طالبوا بتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وصرف أجور

---

(١) صدر القرار فى فبراير عام ١٩٦٠ وكان عدد هذه الصناعات ٢٦ صناعة

أيام المرض ، وأيضا اشتكى ثلاثة آلاف عامل ومستخدم يعملون فى شركات الملاحة البرية بالسويس لأنهم يعملون يوميا أكثر من ١٢ ساعة متوالية ٠

وذكرت النقابية عايدة فهمى أن تحديد ساعات العمل سن بتشريع يشمل الرجال والنساء معا ، على أساس الارتباط الدولى ٩ ساعات وجاء فى التشريعات الخاصة بالعاملات « بالسماح لها بترك العمل مرتين خلال تسعة أشهر ولمدة أقصاها نصف ساعة » لارضاع طفلها وهذا غير منفذ فى مصر على الاطلاق ٠ ولذلك وجب تعديل التشريعات لتتناسب مع تقدم المجتمع ووضع المرأة فى العمل ٠

وغير هذه الشكاوى كثير والذى يدل على استغلال العمال وعملهم أكثر من التسع ساعات المحددة قانونا ٠ مما جعل العمال يطالبون بمطلبين فى وقت واحد ، أولهما : تطبيق القانون الخاص بعمل العمال تسع ساعات موضع التنفيذ ، وثانيهما : العمل على تخفيض فترة العمل ، وذلك بتغيير القانون من تسع ساعات الى ثمانى ساعات ، وحفزهم على ذلك وجود اتفاقية دولية أقرتها الحكومات المنضمة الى هيئة العمل الدولية ومنها

مصر ، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يوم العمل يجب ألا يزيد على ثماني ساعات ٠

ولابد من الاشارة الى أن تخفيض ساعات العمل فيه فائدة للعامل وصاحب العمل ، فمن جهة صاحب العمل نجد أن العامل المصرى لا يصـــل انتـــاجه فى الساعات الأخيرة من عمله الى نصف الانتاج وفى هذا عبء عليه ، ومن جهة العامل نجـد أن عمره العملى أقصر بكثير من العمر العملى لعمال الدول التى أخذت بمبدأ تخفيض ساعات العمل ، كما أنه لا يستطيع أن يمارس نشاطا نقابيا أو اجتماعيا ، نظرا لاجهاده فى العمل ٠

فقد كان متوسط الساعات التى يعملها العامل فى الأسبوع لعمال المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فى الصناعات التحويلية ٥١ ساعة عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ ثم زاد الى ٥٢ ساعة عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ ثم توالى هبوطا وصعودا حتى وصل الى ٥٠ ساعة عام ١٩٥٩ ٠ ثم هبط الى ٤٨ ساعة عام ١٩٦١ ، ومن هذا المتوسط تتضح حقيقة أن العامل كان يعمل ما يقرب من تسع ساعات فى اليوم وفى هذا سلب لجهده وعرقه ، والجدول التالى يبين متوسط ساعات العمل الأســبوعية فى المحافظات فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦١ :

المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع
القاهرة	٤٧	الدقهلية	٤٨	الفيوم	٥٢
الاسكندرية	٤٩	دمياط	٤٧	بنى سويف	٤٩
بورسعيد	٤٩	كفر الشيخ	٤٦	المنيـا	٥٠
الاسماعيلية	٥١	الغربية	٥١	اسيوط	٤٨
السويس	٤٨	المنوفية	٤٨	اقسام الحدود	٤١
القليوبية	٤٧	البحيرة	٤٧	سوهاج	٤٩
الشرقية	٤٩	الجيزة	٤٩	قنـا	٤٨
				اسوان	٥٠
المتوسط الكلى لساعات العمل الاسبوعية					٤٨

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط ساعات العمل مرتفع فى الفيوم والمنوفية والاسماعيلية وأسوان والمنيا وهى محافظات لم تتطور فيها الصناعة بعد ، كما أن عدد عمالها بسيط ، وبالتالى ينعكس هذا فى عدم تكتلهم والمطالبة بحقوقهم أو أن يفرضوا مطالبهم على أصحاب الأعمال ، بينما هو منخفض فى القاهرة والقليوبية والبحيرة ودمياط والغربية ، وهى محافظات صناعية وظهرت فيها وحدة الطبقة العاملة ، التى فرضت

شروطها فخفضت ساعات عملها ، أما انخفاض ساعات العمل فى أقسام الحدود فهو نتيجة لقلة العمال ولقلة الصناعات .

ويتبين مما سبق أن قانون تحديد ساعات العمل وتنظيمها لم يكن منفذا على معظم الطبقة العاملة ، فبينما معظم القوانين العمالية الدولية تسير نحو انقاص ساعات العمل من ثمانية ساعات الى أقل ، نجد أن القانون المصرى والخاص بتشغيل العمال تسع ساعات لم يطبق .

٢ ـ الراحة الأسبوعية :

كما أن القوانين العمالية المصرية خلت جميعا من نص يلزم صاحب العمل فى الصناعة باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وكان من الواجب أن ينص القانون على أن من حق عامل الصناعة أن يحصل على يوم فى الأسبوع راحة ، وكل ما حدث أن قانون ساعات العمل فى المحال التجارية ألزم أصحاب الأعمال بالغلق الأسبوعى وبالتالى ألزمهم باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وهناك نص قانونى آخر يلزم باعطاء الأحداث والنساء راحة أسبوعية ، أما عمال الصناعة جميعا من البالغين فمن

حق صاحب العمل أن يلزم العامل بالعمل دون توقف ، وأن يعوضه عن ذلك بصرف أجر مضاعف عن يوم راحته الأسبوعية .

ومن هنا أيضا كثرت شكاوى النقابات مطالبة بتحديد يوم للراحة . ومن هذه الشكاوى المذكرة التى رفعتها الى المختصين نقابة عمال ومستخدمى محال البقالة بالقاهرةوضواحيها والجيزة وعددها ٤٠٠٠ عامل، وجاء فيها : أنه حرصا منها على مصالح أصحاب الأعمال وعلى المستهلك تطالب باغلاق جميع محال البقالة يوميا من الساعة العاشرة مساء ، وباغلاقها أيضا يوم فى الأسبوع (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحيين) ، وبتحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على تسع ساعات فى اليوم حسب نص القانون .

وهكذا نجد أن القانون لم يلزم أصحاب الأعمال بتحديد يوم لراحة العمال مما جعلهم ينتهكون حرمة راحة العمال واستمر هذا الوضع حتى صدور القوانين الاشتراكية .

(جـ) فصل العمال :

لقد زاد أصحاب الأعمال من فصل العمال بعد

الثورة نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية المضطربة وتم الفصل على عدة محاور ، منها الفصل بسبب النشاط النقابي ولتوفير العمال ولاستغلال فترة الاختبار وغيرها وسنناقشها فيما يلى :

١ ــ الفصل بسبب النشاط النقابى :

ان انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبــارية وذلك على الوجه المبين فى القــانون • ولقد نصت المادة ٥٣ من قانون النقابات على حماية النقابى ، بفرض غــرامة على رب العمــل اذا وقع عليه جزاء أو فصله بسبب النشاط النقابى •

ولكن بعض أصحاب الأعمال يعتقدون أن النقابية تطاول عليهم ، فمثلا مصنع ثلج عباس وهبى وهو من أكبر مصانع القــاهرة ، فصل ثلاث رؤســاء للنقــابة بالتوالى ، فكان رئيس النقابة منهم لا يستقر فى منصبه أكثر من يوم واحد ، واليوم الذى يتــولى الواحد منهم رئاسة النقابة هو اليوم الذى يبعث فيه اليه بقرار فصله من صاحب المصنع عبــاس وهبى ، وبعد هذا فصــل سكرتيرى النقــابة واحــدا بعد الآخر ، وكلهم ضحايا النقابية •

كما حدثت حوادث هى مظهر من مظاهر اعتداء بعض ادارات المؤسسات على حق عمالها فى ممارسة النشاط النقابى ، فقد قامت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، بفصل عاملين من عمالها على أثر تقدمهما للترشيح فى انتخابات عضوية مجلس ادارة النقابة ، ولجأ العاملان الى الجهات المسئولة ــ وزارة الشئون الاجتماعية ، والاتحاد القومى ، الاتحاد العام للعمال ــ وعندما استوضحت هذه الجهات المسئولة الشركة عن أسباب الفصل اعتذرت الشركة عن الايضاح مقررة أن الفصل هو حق مطلق لها ، وغير هذه المظالم الكثير والكثير مما تفيض به أنهار الصحف ·

واذا كان قانون النقابات ينص على حماية النقابى ، الا أنه لا يوجد نقابى واحد عاد الى عمله بحكم القانون بعد فصله بسبب النشاط النقابى ، ولا يوجد أيضا صاحب عمل جوزى بنص المادة ٥٣ ، فأصبحت الحماية واهية لصعوبة تحقق شروط هذه المادة من ناحية ولتفاهة العقوبة من ناحية أخرى ، فقد كان لصاحب العمل ما أراده ، وطالما أن الثمن المال فانه يستطيع الدفع ·

وقد كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لعام ١٩٥٢ تنص على أنه اذا فسخ أحد الطرفين العقد

ولعلاج هذا الوضع صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ ، وبه مادة جديدة لوضع الحد الأدنى للأجور ، عن طريق لجان الأجور الاقليمية ، والتى تعتبر خطوة للأمام ، لأنها تتيح بتكوينها الثلاثى مساهمة النقابات والادارة الحكومية فى وضع الحد الأدنى للأجور ، وأنها كأداة محلية أقدر على ادراك ظروفها .

ثم صدر فى مارس عام ١٩٦١ القرار المنفذ لذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للاقليم المصرى ، وقرر بأن يوضع الحد الأدنى للأجور فى كل صناعة وفى نطاق كل محافظة حسب امكانيات الصناعة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لها ، وبعد ذلك صدر قرار آخر فى مايو عام ١٩٦١ باختيار مناطق كفر الدوار وكفر الزيات والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وأسوان لتؤلف فيها لجان لتحديد الأجور باعتبارها مناطق صناعية هامة .

وبالرغم من هذه القرارات والتى صدرت قرب نهاية فترة الدراسة الا أنها لم تأت بجديد ، فلم تتكون اللجان ولم تحل مشكلة الأجور واستمرت حتى صدور القوانين الاشتراكية ، بالرغم من أنها كانت موضع شكوى مرة للعمال .

(ب) ساعات العمل ونناقشها فيما يلى :

١ ـ ساعات العمل :

بدأ تدخل المشرع فى موضوع ساعات العمل منذ عام ١٩٣٣ ومر تدخله بمرحلتين : وأولى هذه المراحل امتدت من عام ١٩٣٣ الى عـام ١٩٥٩ ٠ وحددت فيها ساعات العمل وفتراته لفئات معينة من العاملين ، وأيضا لفئات معينة من النشاط الاقتصادى،مثل تشغيل الأحداث والنساء فى الصناعة والتجارة بالقانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٣ ، والقانون رقم ٨٥ لعام ١٩٣٣ ، وكذلك تناول القـانون رقم ١٤٧ لعـام ١٩٤٥ تشغيل العمـال فى الصناعات الخطرة والضارة بالصحة ٠ ثم تناول التشريع بالتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج بالقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦ ٠

وثانى هـذه المراحل هى مرحلة التحديد الشامل لساعات العمل بوضع حد أقصى لساعات العمل وكان ذلك بالقـانون رقم ٩١ لعـام ١٩٥٩ ، ونصت المادة (١١٤) منه على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم الواحد أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ، لا تدخل فيها الفترات المخصصة للطعام

والراحة ، مع المحافظة على توفير يوم راحة فى الأسبوع للعامل ، وحسب نص المادة (١١٥) من هذا القانون أيضا أصدر وزير الشئون الاجتماعية التنفيذى قرارا بتشغيل بعض فئات العمال سبع ساعات يوميا (١) وهم عمال الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة ٠

ويتبين من هـذا القرار وهو ما يؤكد الشـكاوى العمالية أنه حتى عندما صدر قانون العمل الموحد فى عام ١٩٥٩ وبه جواز تخفيض ساعات العمل فى بعض الصناعات لم يطبق الا فى فبراير ١٩٦٠ على أثر قرار الوزير هذا ، واستمر بقية العمال فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل حتى صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسنعرض لبعض من هذه المطالب ٠

فقد تقدم عمال مطاحن دمنهور بشكوى الى الرئيس اللواء محمد نجيب والى وزير الشئون الاجتماعية ، لأنهم يشتغلون من الساعة السابعة صباحا الى السابعة مساء بدون فترة راحة أو للغـذاء أو يوم للراحة الأسبوعية واذا مـرض العامل يوما يخصـم أجره ، ولذلك طالبوا بتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وصرف أجور

---

(١) صدر القرار فى فبراير عام ١٩٦٠ وكان عدد هذه الصناعات ٢٦ صناعة

أيام المرض ، وأيضا اشتكى ثلاثة آلاف عامل ومستخدم يعملون فى شركات الملاحة البرية بالسويس لأنهم يعملون يوميا أكثر من ١٢ ساعة متوالية ٠

وذكرت النقابية عايدة فهمى أن تحـديد ساعات العمل سـن بتشريع يشمل الرجال والنســاء معا ، على أساس الارتباط الدولى ٩ ساعات وجاء فى التشريعات الخاصة بالعاملات « بالســماح لها بترك العمل مرتين خلال تسعة أشهر ولمدة أقصاها نصف ساعة » لارضاع طفلها وهذا غير منفذ فى مصر على الاطلاق ٠ ولذلك وجب تعـديل التشريعات لتتناسب مع تقـدم المجتمع ووضع المرأة فى العمل ٠

وغير هذه الشكاوى كثير والذى يدل على استغلال العمال وعملهم أكثر من التسع ساعات المحددة قانونا ٠ مما جعل العمال يطالبون بمطلبين فى وقت واحـد ، أولهما : تطبيق القــانون الخاص بعمل العمــال تسع ساعات موضع التنفيذ ، وثانيهما : العمل على تخفيض فترة العمل ، وذلك بتغيير القانون من تسع ساعات الى ثمانى ساعات ، وحفزهم على ذلك وجود اتفاقية دولية أقرتها الحكومات المنضمة الى هيئة العمل الدولية ومنها

مصر ، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يوم العمل يجب ألا يزيد على ثمانى ساعات ٠

ولابد من الاشارة الى أن تخفيض ساعات العمل فيه فائدة للعامل وصاحب العمل ، فمن جهة صاحب العمل نجد أن العامل المصرى لا يصل انتاجه فى الساعات الأخيرة من عمله الى نصف الانتاج وفى هذا عبء عليه ، ومن جهة العامل نجد أن عمره العملى أقصر بكثير من العمر العملى لعمال الدول التى أخذت بمبدأ تخفيض ساعات العمل ، كما أنه لا يستطيع أن يمارس نشاطا نقابيا أو اجتماعيا ، نظرا لاجهاده فى العمل ٠

فقد كان متوسط الساعات التى يعملها العامل فى الأسبوع لعمال المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فى الصناعات التحويلية ٥١ ساعة عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ ثم زاد الى ٥٢ ساعة عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ ثم توالى هبوطا وصعودا حتى وصل الى ٥٠ ساعة عام ١٩٥٩ ٠ ثم هبط الى ٤٨ ساعة عام ١٩٦١ ، ومن هذا المتوسط تتضح حقيقة أن العامل كان يعمل ما يقرب من تسع ساعات فى اليوم وفى هذا سلب لجهده وعرقه ، والجدول التالى يبين متوسط ساعات العمل الأسبوعية فى المحافظات فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦١ :

المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع	المحافظة	متوسط ساعات العمل فى الأسبوع
القاهرة	٤٧	الدقهلية	٤٨	الفيوم	٥٢
الاسكندرية	٤٩	دمياط	٤٧	بنى سويف	٤٩
بورسعيد	٤٩	كفر الشيخ	٤٦	المنيا	٥٠
الاسماعيلية	٥١	الغربية	٥١	اسيوط	٤٨
السويس	٤٨	المنوفية	٤٨	أقسام الحدود	٤١
القليوبية	٤٧	البحيرة	٤٧	سوهاج	٤٩
الشرقية	٤٩	الجيزة	٤٩	قنا	٤٨
				اسوان	٥٠
المتوسط الكلى لساعات العمل الاسبوعية					٤٨

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط ساعات العمل مرتفع فى الفيوم والمنوفية والاسماعيلية وأسوان والمنيا وهى محافظات لم تتطور فيها الصناعة بعد ، كما أن عدد عمالها بسيط ، وبالتالى ينعكس هذا فى عدم تكتلهم والمطالبة بحقوقهم أو أن يفرضوا مطالبهم على أصحاب الأعمال ، بينما هو منخفض فى القاهرة والقليوبية والبحيرة ودمياط والغربية ، وهى محافظات صناعية وظهرت فيها وحدة الطبقة العاملة ، التى فرضت

شروطها فخفضت ساعات عملها ، أما انخفاض ساعات العمل فى أقسام الحدود فهو نتيجة لقلة العمال ولقلة الصناعات ٠

ويتبين مما سبق أن قانون تحديد ساعات العمل وتنظيمها لم يكن منفذا على معظم الطبقة العاملة ، فبينما معظم القوانين العمالية الدولية تسير نحو انقاص ساعات العمل من ثمانية ساعات الى أقل ، نجد أن القانون المصرى والخاص بتشغيل العمال تسع ساعات لم يطبق ٠

٢ ـ الراحة الأسبوعية :

كما أن القوانين العمالية المصرية خلت جميعا من نص يلزم صاحب العمل فى الصناعة باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وكان من الواجب أن ينص القانون على أن من حق عامل الصناعة أن يحصل على يوم فى الأسبوع راحة ، وكل ما حدث أن قانون ساعات العمل فى المحال التجارية ألزم أصحاب الأعمال بالغلق الأسبوعى وبالتالى ألزمهم باعطاء العامل راحة أسبوعية ، وهناك نص قانونى آخر يلزم باعطاء الأحداث والنساء راحة أسبوعية ، أما عمال الصناعة جميعا من البالغين فمن

حق صاحب العمل أن يلزم العامل بالعمل دون توقف ، وأن يعوضه عن ذلك بصرف أجر مضاعف عن يوم راحته الأسبوعية ٠

ومن هنا أيضا كثرت شكاوى النقابات مطالبة بتحديد يوم للراحة ٠ ومن هذه الشكاوى المذكرة التى رفعتها الى المختصين نقابة عمال ومستخدمى محال البقالة بالقاهرة وضواحيها والجيزة وعددها ٤٠٠٠ عامل، وجاء فيها : أنه حرصا منها على مصالح أصحاب الأعمال وعلى المستهلك تطالب باغلاق جميع محال البقالة يوميا من الساعة العاشرة مساء ، وباغلاقها أيضا يوم فى الأسبوع (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحيين) ، وبتحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد على تسع ساعات فى اليوم حسب نص القانون ٠

وهكذا نجد أن القانون لم يلزم أصحاب الأعمال بتحديد يوم لراحة العمال مما جعلهم ينتهكون حرمة راحة العمال واستمر هذا الوضع حتى صدور القوانين الاشتراكية ٠

(جـ) فصل العمال :

لقد زاد أصحاب الآعمال من فصل العمال بعد

الثورة نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية المضطربة وتم الفصل على عدة محاور ، منها الفصل بسبب النشاط النقابى ولتوفير العمال ولاستغلال فترة الاختبار وغيرها وسنناقشها فيما يلى :

١ ـ الفصل بسبب النشاط النقابى :

ان انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين فى القانون • ولقد نصت المادة ٥٣ من قانون النقابات على حماية النقابى ، بفرض غرامة على رب العمل اذا وقع عليه جزاء أو فصله بسبب النشاط النقابى •

ولكن بعض أصحاب الأعمال يعتقدون أن النقابية تطاول عليهم ، فمثلا مصنع ثلج عباس وهبى وهو من أكبر مصانع القاهرة ، فصل ثلاث رؤساء للنقابة بالتوالى ، فكان رئيس النقابة منهم لا يستقر فى منصبه أكثر من يوم واحد ، واليوم الذى يتولى الواحد منهم رئاسة النقابة هو اليوم الذى يبعث فيه اليه بقرار فصله من صاحب المصنع عباس وهبى ، وبعد هذا فصل سكرتيرى النقابة واحدا بعد الآخر ، وكلهم ضحايا النقابية •

كما حدثت حـوادث هى مظهر من مظاهر اعتـداء بعض ادارات المؤسسـات على حق عمالها فى ممارسـة النشاط النقابى ، فقد قامت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، بفصل عاملين من عمالها على أثر تقدمهما للترشـيح فى انتخابات عضـوية مجلس ادارة النقـابة ، ولجأ العاملان الى الجهات المسئولة ـ وزارة الشئون الاجتماعية ، والاتحاد القومى ، الاتحاد العام للعمـال ـ وعنـدما استوضحت هـذه الجهات المسئولة الشركة عن أسباب الفصل اعتذرت الشركة عن الايضاح مقررة أن الفصل هو حق مطلق لها ، وغير هذه المظالم الكثير والكثير مما تفيض به أنهار الصحف ٠

واذا كان قانون النقابات ينص على حماية النقابى ، الا أنه لا يوجد نقابى واحد عاد الى عمله بحكم القانون بعد فصله بسبب النشاط النقابى ، ولا يوجد أيضـا صاحب عمل جوزى بنص المادة ٥٣ ، فأصبحت الحماية واهية لصعوبة تحقق شروط هذه المادة من ناحية ولتفاهة العقوبة من ناحيـة أخرى ، فقد كان لصـاحب العمل ما أراده ، وطالما أن الثمن المال فانه يستطيع الدفع ٠

وقد كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لعام ١٩٥٢ تنص على أنه اذا فسـخ أحـد الطرفين العقـد

بلا مبرر فيلتزم من فسخ العقد بالتعويض ، ورأى المشرع أن المادة ٣٩ لا تكفى لأن العامل يرفع دعوى التعويض وتظل أكثر من سنة فى الغالب تنظر أمام المحاكم . لذا أراد المشرع أن يضع قيدا على حرية صاحب العمل فى الفصل ، فوضع المادة ٣٩ مكرر لها ، ولكن لم تحقق الحكمة منها ، فرغم أن المادة ٣٩ مكرر تعطى القاضى الحق فى الحكم بارجاع العامل لعمله ، الا أن المحاكم جرت على الحكم بالتعويض الزهيد ، وأدى هذا العيب فى المادة ٣٩ مكرر الى جعل أصحاب الأعمال يفصلون العمال بدون حساب ، لأنهم على أسوأ الفروض سيدفعون التعويض ، ولهذا خطورته بالنسبة للعمال لأنه أدى الى استفحال مشكلة البطالة ، وأهدر الحماية والحرية النقابية ، ولذا أوردنا احصائية تبين الأحكام الصادرة وقضايا الفصل التعسفى خلال عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ تبعا للمحاكم والأحكام الصادرة لصالح العمال ولغير صالحهم .

المحكمة		الأحكام الصادرة	احكام صادرة لصالح العمال	احكام صادرة لغير صالح العمال
القاهرة	٥٥	٢٩٨١	١٦٦٧	١٣١٤
	٥٦	٢٥٠٩	٩٩٢	١٥١٧
الاسكندرية	٥٥	٨٢٨	١١٤	٧١٤
	٥٦	٨٣٢	٢١٦	٦١٦
قليوب	٥٥	٢٠١	٧٠	١٣١
	٥٦	٢٤٩	١٣٧	١١٢
بورسعيد	٥٥	١٠١	٣٨	٦٣
	٥٦	٧١	٢٣	٤٨
طنطا	٥٥	٦٨	٣٦	٤٢
	٥٦	٥٨	٣٩	١٩
المجموع	٥٥	٤١٧٩	١٩١٥	٢٢٦٤
	٥٦	٣٧١٩	١٤٠٧	٢٣١٢

ويتضح من هذه الاحصائية أن جملة الأحكام في عام ١٩٥٥ كانت ٤١٧٩ صدر منها لصالح العمال ١٩١٥ وهو ما يقرب من ٤٠٪ وهى نسبة بسيطة ، وحتى اذا حكمت المحكمة لصالح العمال ، فكلمة صالح العمال تعنى التعويض ولا تعنى اعادة العامل الى عمله، وهذا يدل على سيطرة الفكر الرأسمالى وعدم اهتمام القضاء ببحث القضايا العمالية مما جعل العمال مقهورين لا يجدون من يعطيهم حقوقهم لا من قبل صاحب العمل ولا من جهة القضاء ٠

لكل هذا لم يكن غريبا أن يطلب أعضاء لجنة العمل بمجلس الأمة فى عام ١٩٥٧ ـ أنور سلامة ، كمـال مروان ، أبو اليزيد يوسـف ـ بانشـاء وزارة للعمل والعمـال وبضرورة تعـديل جديد للمادة ٣٩ مكرر ، والخاصة بالفصل التعسفى بجعل الحكم باعادة العامل المفصول الى عمله وجوبيا ، اذا ثبت أن الفصل يرجع الى أسباب نقابية ، وكذلك بانشاء هيئة تحكيم عليـا تختص بنظر الطعون فى قرارات التحكيم ٠

وهكذا ضج العمال بالشكوى داخل قاعات مجلس الأمة وخارجها من سوء استخدام التشريعات العمـالية ومن ظلمها للعمال ٠

٢ ـ استغلال المادة الثالثة من قانون عقـد العمل الفردى :

وكانت مادة الاختبار وهى المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردى احدى الطرق التى استغلها أصحاب الأعمال لفصل العمال والتخلص منهم بالجملة ـ اذ تجيز هذه المادة تعيين العامل تحت الاختبار لمدة ستة شهور ـ وبهذا تركت المجال مفتوحا أمام ذوى الضمائر الخبيثة للاستفادة من العامل مدة الاختبار ثم تشتته بعـد ذلك

استنادا الى القانون وهكذا يمضى العـامل حياته تحت الاختبار ٠

وقد كتب أحمد فهيم شـكوى ، الى وزير الشئون الاجتماعية ذكر فيها ان ٤٢ عاملا من بين مائتى عامل استغنى عنهم كمجموعة قبل انتهاء فترة الاختبار صاحب مصنع « لويس شحاتة » بشبرا الخيمة ، وطالب الوزير فى هذه الشكوى بتعديل هذا النص ، لأن ما حدث ينهض دليلا على استغلال نص القانون بما يتنافى مع الغرض الذى قصده المشرع ٠

ثم تبين من احصائية قام بها اتحاد النسيج أن عدد العمال تحت الاختبار فى صناعة النسيج كان لا يزيد عن ١٠ ٪ من مجموع العمال عام ١٩٥٢ ، ثم وصلت نسبتهم الى ٥٠ ٪ من مجموع العمال عام ١٩٥٧ ، وليس معنى هذا أن هؤلاء العمال دخلوا جددا فى هذه الصناعة بل ان العامل تحت الاختبار هو نفسه العامل الذى مارس المهنة عشرة أو عشرين عاما ٠

فقد أتاحت هذه المادة التخلص من العامل القـديم ذى الأجر المرتفع ، واعطاءه كافة حقوقه القانونية ، لأن صاحب العمل يعوض ما دفع من مكافأة من فروق

الأجـر بين العامل القديم المثبت والعامل الجديد الذى يعينيه تحت الاختبار والذى يقبل العمل بأى أجر ٠

٣ ـ التوفير (الاستغناء) :

وهو وسيلة أخرى لفصل العمال ، فقد كان أصحاب الأعمال يتحايلون للتخلص من عمالهم أو على الأقل من فريق منهم محاولين تغليف هـذا التحايل بغلاف ملون بلون القـانون ، فيعمد بعضهم الى التظـاهر بالافلاس فيغلق أبوابه فى وجه عماله بدعوى أنه سيسوى ديونه ، ثم يعود الى فتح أبوابه بعد التسوية التى يكون متفقا عليها مع العملاء ، وبذلك يتخلص من قدامى العمـال ليحل محلهم آخـرين ، وعلى سبيل المثـال قامت شركة الغزل الأهلية المصرية بكرموز ومحرم بك بالاستغناء عن عـدد من عمالها (٢٠٠ عامل) دون أى سبب سـوى رغبتها فى (توفير) أجور هؤلاء العمال ، كمـا قامت أيضا شركة كودك بفصل ٢٧ عاملا بسبب (الوفر) ٠

كانت هـذه نماذج من تصرفات أصحاب الأعمال لتوفير العمال ، ورأينا منهـا كيف كانت تلجأ الى كل وسيلة (لتوفير) العمال متخلصة من قانون عقد العمل ، مما سبب تشرد العمال وضياع حقوقهم ، كما أظهرت

أيضا هذه النماذج تراخي الجهات المعنية بأمور العمال مما شجع أصحاب الأعمال على التخلص من عمالهم القدامى .

(د) قضية اشتراك العمال فى رأس المال :

وهى فكرة جديدة وجريئة ظهرت لأول مرة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية بوفاة صاحب مؤسسة سورناجا عام ١٩٥٧ ، فقد أدت وفاة الرجل الى توقف جزئى للمؤسسة عن الانتاج ، وتعجل الورثة فى الوصول الى أى نوع من التصفية تضمن أكبر فائدة ، وكادت المؤسسة تنهار لولا أن تدخلت الدولة عن طريق حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية ، واتفقت مع الورثة لتخليص الشركة من وضعها وادخال العمال مساهمين فى رأس المال بقيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند تركهم الخدمة والتى تكون فى حالة التصفية دينا ممتازا يأتى بعد الضرائب ، وكان من نتيجة ذلك أن تحررت الشركة من قيودها وأصبح وضعها المالى سليما ، وكانت هذه التجربة صورة تعاونية ساعدت على استمرار العمل والصناعة وزيادة الانتاج،مع ضمان عدم تصرف العامل فى الأسهم لأنه لا يستحقها الا عند ترك الخدمة .

وهكذا كانت سورناجا ميــدانا جديدا يقتدى به بقية العمال ، فقد تقدمت نقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحــلة الكبرى بطلب الى وزير الشئون الاجتماعية والعمل لشراء ألف سهم من أسهم الشركة على أن توزع على أعضائها وتسدد على أقساط شهرية ، وقيمة كل قسط جنيه واحد ، ووافقهم الوزير على طلبهم هــذا والذى به دعمــوا الفكرة وعملوا على نشرها .

وبذلك دخل العمــال ميدان مشــاركة رأس المال وتوافق هذا مع بداية دعوة تكوين المجتمع الاشتراكى التعاونى أو قبله بعدة شهور ، وبهذا اشترك العمال فى رأسمال مؤسساتهم قبل صدور القوانين الاشتراكية ، وان دل ذلك على شىء فانمــا يدل على نضــج وعيهــم الطبقى .

الفصل الرابع

التنظيمات والاتحادات النقابية

من ١٩٥٢ ـ ١٩٦١

- اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية .
- المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر .
- مؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر .
- النقابات العمالية .
- الاتحادات العمالية .

وكما مر بنا فقد ترتب على حريق القاهرة واعلان الأحكام العرفية والقبض على قادة النقابات وأعضاء اللجنة التحضيرية ، أن المؤتمر العام للاتحاد لم ينعقد ، وان كان قد أعيد تكوين اللجنة التحضيرية قبل مايو عام ١٩٥٢ باسم جديد هو اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية ، وقامت اللجنة الأخيرة بوضع لائحة الاتحاد ، وقررت عقد مؤتمر نقابات العمال لبحث اللائحة واعلان تأسيس الاتحاد ، وحدد أيام ١٤ ، ١٥ ،

١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ لعقد هذا المؤتمر ، ولكن مصلحة العمـل كانت لهم بالمرصاد فأرسلت الى أعضاء اللجنة التأسيسية خطابات تخطرهم فيها بأن قانون النقابات لم ينص على تكوين اتحاد عـام ، وأن تكوين هذه اللجنة قبل تعديل القانون أمر سابق لأوانه وغير جائز ٠

ثم عادت اللجنة التحضيرية الى لعب دورها من جديد فى عهد الثورة نتيجة لاتصالات سرية قام بها عبد المغنى سعيد وأحمـد طه وغيرهم مع مجلس قيـادة الثـورة ، واتفقوا على خطـة معينة لطريقة عملها ، وعلى هـذا الأساس عادت اللجنة ، الا ان مجلس الثورة ـ وكما ذكر أحمد طه ـ كان متخوفا من وحدة الحركة العمالية وقيام الاتحـاد ٠

وفى ٣١ يوليو عام ١٩٥٢ عقدت اللجنة التأسيسية اجتماعا أصـدرت على أثره بيـانا وجهتـه الى الشعب المصرى والطبقـة العاملة ، طالبت فيه باعادة الحيـاة النيابية فورا والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وعلى رأسها القوانين العمالية،واستصدار التشريعات العمالية

والغاء البوليس السياسى والقلم المخصوص واستكمال حركة التطهير (١) •

ويبدو أن (حدتو) كانت وراء اصدار هذا البيان الذى وقع عليه منها كلا من عبد العزيز مصطفى ، أحمد طه ، أنور مقار ، محمود فرغلى ، سيد مصطفى • وأنها اكتفت بخمسة من كوادرها كأعضاء فى اللجنة التأسيسية ، وسحبت من واجهة القيادة بعض عناصرها الأساسية مثل محمد على عامر وحسن عبد الرحمن وسيد ترك •

ثم عقدت اللجنة التأسيسية لاتحاد عام النقابات اجتماعا فى مساء ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ بدار نقابة الشركة الشرقية بالجيزة ، وبحثت موضوع تنظيم المؤتمر العام الأول للنقابات الذى تقرر انعقاده فى أيام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ لانتخاب المجلس الأعلى للاتحاد وهيئة مكتبه •

---

(١) ووقع على ذلك اعضاء اللجنة التنفيذية : عبد العزيز مصطفى رئيس اتحاد النقل المشترك ، وفتحى كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجاير بالجيزة ، وسيد قنديل رئيس نقابة عمال المطابع المصرية ، ومحمد عبد الخالق رئيس نقابة مستخدمى شركة سوكونى فاكوم ، ومحمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم ، وأحمد طه سكرتير نقابة مستخدمى شركة ماركونى ، وعبد المنعم على سكرتير نقابة عمال شركة المياه ، وأنور مقار سكرتير نقابة المطابع والفنادق بالقاهرة والجيزة ، ومحمد أحمد رئيس نقابة عمال المدابغ ، ومحمود فرغلى وسيد مصطفى من نقابة ترام القاهرة ، وأحمد اسماعيل رئيس نقابة البيبسى كولا •

وذهبت بعثة اللجنة التأسيسية الى المحلة للاجتماع برؤساء نقابات عمالها ، ورئيس نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بصفة خاصة ، للتشاور معهم فى أمر انضمام النقابات الى الاتحاد وحضور مؤتمره السنوى الأول ـ يبلغ عدد عمال المحلة نيف ومائة ألف عامل ـ ووافق رؤساء النقابات والعمال وأرسلوا قيمة الاشتراك فى المؤتمر النقابى الأول ، كما انضم اليهم أيضا نقيب عمال السكر الحاج محمود رجب والذى كان يرأس اتحاد نقابات عمال السكر ، المؤلف من ثلاثين ألف عامل ٠

وأرسلت اللجنة دعوة الى الرئيس محمد نجيب ليشرف والسيد وزير الشئون الاجتماعية حفل افتتاح مؤتمر الاتحاد بدار المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين بشارع الملكة بالقاهرة ، كما وصل الى القاهرة السيد محمد سلام رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ولحق به ثلاثة من أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد السودانى لينضموا الى رئيسهم فى تمثيل اتحاد نقابات الجنوب فى مؤتمر نقابات الشمال ٠

وفجأة أجل انعقاد المؤتمر ، اذ تلقت الجهات المختصة ـ كما زعمت الاذاعة ـ كثيرا من الشكاوى ،

ذكر فيهـا أن انتخابات كثير من النقابات قد تمت فى العهـد المـاضى ، وشابها كثـير من الضغط والتـأثير الخـارجى ، وأن تصحيح الأوضاع النقـابية يجب أن يسبق تكوين الاتحاد العام ، ولذا رأت الوزارة تأجيل ذلك المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد ٠

وعلى أثر هذا الموقف عقدت اللجنة التأسيسية فى ١٢ سبتمبر اجتماعا بدار نقابة عمال الشركة الشرقية بالجيزة شـهده ممثلو النقابة ونقابات عمـال التنظيم وعمال التـرام وعمال المطـابع وعمال المدابغ وعمال ماركونى وعمال الفنادق والمحال العامة وعمال الميـاه ومستخدمو وعمال دور السينما وعمال شركة الأتوبيس المصرية العمومية ٠ وبعـد البحث والتشاور أصـدرت الهيئة بيانا جاء به « اطلعت الهيئـة التأسيسية لاتحاد عام النقابات على ما نشر بالصحف يوم ١٢ سبتمبر عام ١٩٥٢ بشأن تأجيل انعقاد المؤتمر التأسيسى للاتحاد ٠٠ ولا يسع اللجنة الا أن ترضى بهذا التأجيل اظهارا لنوايا العمال الطيبة » ٠

وترجع أسباب التأجيل الى أن سلطات الأمن وكمـا عارضت تكوين الاتحاد العـام فى يناير عـام ١٩٥٢ عارضت هـذه المرة أيضا فحركت من يبعثون بالتقارير

والنصائح الى مجلس قيادة الثورة منبهة الى خطورة تكوين الاتحاد ، مما جعل مجلس قيادة الثورة يؤجل تكوين الاتحاد العام حتى تنكشف الحقائق ٠

وعلى ذلك أصدرت وزارة الداخلية أمرا بمنع اجتماعات اللجنة التأسيسية ولجانها الفرعية وعطل المؤتمر وأغلقت دور النقابات لمدة ثلاثة أيام ، وتلت ذلك نصائح بابعاد العناصر الحمراء الموجودة باللجنة ، ومنهم أحمد طه وفتحى كامل وسيد ترك ومحمد عامر وأنور مقار ، وهؤلاء يكونون ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة وبذا اتضح نفوذهم الذى أقلق الثورة ٠

واحتجبت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام بعد هذا ، ولم يسمع لها صوت اللهم الا اذا كان صوتا فرديا فان أحداث كفر الدوار وما حدث من اعدام لخميس والبقرى وما ناله غيرهم من أشغال شاقة وسجن ٠٠ الخ ، كل هذا كان ماثلا فى أذهان العمال ولهذا آثروا التريث وعدم مناصبة الثورة العداء ٠

والجدير بالذكر أن أحمد طه يذكر ان هذه اللجنة تغير اسمها الى اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات ، وخالفه فى هذا الرأى رفعت السعيد عندما ذكر أنه

بانفراط الهيئة التأسيسية لاتحـاد العمال تحت ضغط السلطة أسرعت (حدتو) بتشكيل لجنة عمالية ، وهى اللجنة النقابية للدفاع عن الحريات (١) ، ونحن نميل الى رأى رفعت السعيد ، لأن النفوذ الشيوعى كان واضحا تماما فى مجلة الواجب وفى بياناتها ٠

فقد أصدرت اللجنة النقابية مجلة الواجب ، كما أعدت ميثاق الحريات النقابية ـ ميثاق الطبقة العاملة ـ لتدافع عن حقوقها ٠ وطالبت بتوقيعه من عمال مصر لتوحيدهم ، وقد طالبت فيــه بالجلاء الكامل عن مصر والسودان ، ورفض أى تحالف مع الاستعمار ، واجراء انتخابات برلمانية سريعة ، والغاء الأحكام العرفية فورا وكافة القوانين المقيدة للحريات ، والموافقة على مطلب الجلاء أولا ثم تقرير المصير ، وحماية تطور الصناعة ، والغاء أمــر منع اللجنة التأسيسية من مزاولة نشاطها والسماح لها بعقد مؤتمرها العام،وتعديل كافة القوانين العمالية ، وفى نهاية هذا البيان دعت العمال للتوقيع على هذا البيان ، ثم ما لبثت السلطات أن أوقفت نشاط المجلة الذى ظهر بصورة مهيجة ومثيرة ٠

***

(١) رفعت الســعيد : منظمات اليســار المصرى ، ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ ٠ ص ٦٤ ، ٦٩ ٠

وبالرغم من كل هذه البيانات والصرخات فانها لم تأت بنتيجـة مع قادة الثورة واسـتمر حجب الهيئـة التأسيسية للاتحاد العام حتى أنشئت هيئة التحرير وتولى أحمد عبد الله طعيمة ادارة شئون العمل والعمال بها ٠

وأمكن انشاء الاتحاد العام ، ولكن باسـم المؤتمر الدائم كمـا هو الحال فى بريطانيا والصـين ، وكان اختيار اسم المؤتمر الدائم مؤقتا على أساس أنه سيمارس نشاطا واقعيا وليس قانونيا رسميا ، فهو لا يقدم على ايداع أوراقه فى مصلحة العمـل كاتحـاد وانما يؤدى وظيفته كجهـاز تحت التجـربة الى آن تتبـدد مخاوف الثورة ، ويتضح أنه جهاز لا يعمل لحساب أى حزب أو تنظيم سياسى سابق ، وأنه متجاوب مع الثورة ويعمل لخدمة أهدافها ولصالح العمال ، وقد اتخذ المؤتمر مقره بهيئة التحرير (بمبنى الحرس الملكى سابقا بميـدان عابدين) ٠

وهكذا تكون الاتحاد العـام باسـم المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ، وظل يمارس نشاطه بهذا الاسم من أواخر عام ١٩٥٣ حتى أوائل عام ١٩٥٧ ، وقد شارك فى تأسيس الاتحاد الدولى لنقابات العمـال العرب منذ بداية التفكير فى تكوينه حتى انعقاد مؤتمره

التأسيسى فى دمشق فى مارس ١٩٥٦ ، كما أنه تعاون مع هيئـة التحرير على تكوين بعض المؤسسات العمالية لخدمة الطبقة العاملة ٠

ويمكن القول أن من أسباب سماح الثورة بتكوين المؤتمر الدائم ، محاولتها آن تلعب دورا عربيا ، ولهذا أوحت للقيـادات العمـالية المصرية بأن تكون المؤتمر وتدخل به فى محاولات لتكوين اتحـاد العمال العرب ، ويمكن القول أيضا أن الثورة عنـدما شعرت بضرورة تكوين جهـاز عمالى لمقـابلة الوفود وارسالها ويتحمل مسئولية قيادة الحركة العمالية سمحت بتكوينه ، وأيضا كخطوة أولى للاعتراف بهذه الحركة ٠

ولذا تولت هيئة التحرير وهى كجهاز شعبى دعوة النقابيين المعروفين فى القـاهرة بقاعة عرابى بهيئـة التحرير ، ورأس الجلسة أحمد عبد الله طعيمة بصفته موجه الدعوة ، ثم طرحت فكرة تكوين مؤتمر دائم لعمال مصر ، ووفق عليها بالاجماع من الحاضرين ، واختار هـؤلاء النقابيون فتحى كامل بالاجماع سكرتيرا عاما للمؤتمر ، على آن يختـار ٢٠ عضـوا من النقـابيين الموجودين أو من غيرهم ، وفى هذه الجلسة اختار فتحى كامل الأعضـاء العشرين ومنهم أسـعد راجح سـكرتيرا

مساعدا له ، وفى اليوم التالى أجريت عليهم الانتخابات وفازوا كما اختارهم (١) ٠

ويلاحظ على هذا التكوين اختفاء أسماء المنظمين الشيوعيين الذين كانوا ضمن أعضاء اللجنة التحضيرية ومن بعدها اللجنة التأسيسية ــ أحمد طه ، أنور مقار ، سيد ترك ، محمد عامر ــ وان ضم المؤتمر أحمد فهيم وفتحى كامل وهما المعروفان بميولهما ، ويبدو أن النقابيين اختاروا ممثليهم فى المؤتمر وفق هوى السلطة ، فقد كانوا يعرفون أن الثورة فى موقف مع الشيوعيين وأنها تتقرب الى الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا نهجوا النهج الذى يجعلها توافق على تكوين مؤتمرهم ٠

---

(١) ومن هؤلاء عبد المقصود قطب رئيس رابطة عمال الدريسة ، وعبد الحليم محمد رئيس رابطة عمال البلوك ، سعيد عايد رئيس رابطة الوابورات ـ هؤلاء انضموا بروابطهم ـ نظرا لأنهم عمال حكومة والقانون يحرم عليهم عمل النقابات ، ومحمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم ، ومنصور عبد المنعم رئيس نقابة الكهرباء والغاز ، أمين القرموطى رئيس اتحاد العمال الزراعيين ، وأسعد راجح رئيس نقابة عمال الكيماويات ، وأنور سلامة رئيس نقابة عمال شل ، ومحمود منصور رئيس نقابة عمال السكر ، وأحمد فهيم رئيس اتحاد عمال النسيج ، والصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ، وسيد خلاف رئيس اتحاد عمال المحلات التجارية ، وكامل العقيلى رئيس نقابة السيارات ، صبحى رمضان رئيس نقابة الميكانيكا والكهرباء ، وابراهيم النحاس رئيس نقابة عمال بنك مصر ٠

ولم يكن لهذا المؤتمر أى أثر فعال فى مجال العمل المحلى للحركة العمالية المصرية ، فقد فهم لعبة الثورة باتخاذه تجربة لتجمع عمالى ، وأنها من الممكن أن تقضى عليه اذا اقتضت الظروف ، لأنه لا يمثل شرعية عمالية ، وانما هو اسم يجتمع عندما تكون الثورة فى حاجة الى عمل شىء أو تريد القيام بدور ، ومن هنا كان صمته وتريثه وعدم اشـتراكه فى الحركة العمالية المحلية ، لكى يثبت للثورة امكانية قيام تجمع عمالى دون أن يمثل ذلك خطورة عليها ٠

كما يجدر بالذكر أن تواجد النقابيين بهذا الشكل الهلامى وفى هذه الصورة غير الشرعية كان يلح عليهم بضرورة تغييرها الى الشكل الرسمى والقانونى ، لذلك تحتم عليهم النجاح فى الامتحان للحفاظ على مؤتمرهم الذى انبثق عنه الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٧ ٠

***

يرجع ظهور مؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر الى وقت اعلان مجلس قيادة الثورة لقراراته المعروفة فى مارس ١٩٥٤ ، حيث أحس العمـال عنـدها أنهم سيرجعون للوراء لو نفذت هذه القرارات ، وهنا كونوا مؤتمرهم الذى أعلن الاضراب العام حتى يسحب مجلس

قيادة الثورة قراراته (١) • ولم يتوقف المؤتمر بعد الاضراب بل سار فى طريقه يجمع طوائف العمال المؤمنين بالثورة ويوحد جهودهم ،حتى أعلن قيام الاتحاد العام لعمال مصر •

وعقدت الهيئة العليا للمؤتمر (٢) أول اجتماع لها بعد أحداث مارس فى ٧ أبريل عام ١٩٥٤ ، وحضر الاجتماع ممثلو الاتحادات والنقابات والروابط العمالية بأنحاء الجمهورية المصرية ، ورأس هذا الاجتماع عبد العزيز محمد السيد واتخذ سكرتيرا له محمد حسن أبو الحسن ، ووضع خلاله النظام الأساسى للمؤتمر ثم أصدر المؤتمر عدة قرارات أهمها اعلان تأييد المؤتمر لمبادىء الثورة وانشاء منصب وزير دولة لشئون العمال من العمال واعادة النظر فى كافة القوانين العمالية ،

---

(١) كان هذا المؤتمر يتكون من عبد العزيز السيد ، ومحمد حسن أبو الحسن ، وأحمد عثمان رئيس نقابة البواخر بالبوستة الخديوية بالسويس ، ومحمد أبو ليل رئيس نقابة عمال ومستخدمى شركة أتوبيس الفيوم ، وسليمان محمود سليمان رئيس اتحاد عمال ومستخدمى صناعة الأقمشة ، وحسن عبد الفتاح وكيل نقابة شركة أبو زعبل ، ويحيى أحمد عب الخالق رئيس نقابة الشركة الأهلية للصناعات المعدنية ، ومحمد مخلص رئيس نقابة عمال ومستخدمى مصنع سورناجا ، ومحمد أسماعيل محمد رئيس نقابة عمال المدابغ وسيد بدوى قنديل رئيس نقابة عمال المطابع بالقاهرة •

(٢) كانت دار المؤتمر تتخذ من ٧٢ شارع الجيش مقرا لها •

والاتصال بجميع الهيئات العمالية فى العالم ومطالبتها بالتضامن مع عمال مصر لاجلاء الانجليز ·

ويلاحظ أن هذه المطالب من أهم المطالب العمالية وقتها ، فقد طالبوا بانشاء منصب وزير دولة لشئون العمال من العمـــال ، وباعادة النظر فى كافة القوانين العمالية ، اذ كانوا يحسون بظلم أصحاب الأعمال لهم ، ومن هنا كانت مطالبهم لمحاولة تغيير هذا الوضع ·

وعلى أثر هذا الاجتماع ، اجتمعت اللجنة المركزية للمؤتمر لمنطقـــة الشرابية وغمرة وأصـــدرت قرارات بتأييد المؤتمر العام للنقابات فى قراراته ، وانتخبت محمد قبارى وســيد ترك للسكرتارية ·

كما اجتمعت اللجنة الفرعية للمؤتمر فى دار نقابة عمال ســكونى فاكوم بمنطقـــة غمرة ، وحضر الجلسة ممثلو النقابات بالمنطقـــة ، وفى هـــذا الاجتماع لخص عبد العزيز محمـــد الســيد رئيس المؤتمر أهدافه فى العمل على رفع مستوى العمال الثقافى والفنى والمطالبة بحقوقهم وتنظيم صفوفهم ·

واستمر المؤتمر فى تكوين لجانه المركزية بالقاهرة

وضـــواحيها (١) لتسهيل مهمة النقابات وجمع كلمـــة العمال . ثم نشر المؤتمر دعوة لجميع الهيئات العمالية للاتصال به لتأليف اللجان المركزية للمؤتمر فى جميع مدن ومناطق الجمهورية .

وكان لهذه الدعوة أثرها فاتسع نشاط المؤتمر ، وكون اللجان المركزية فى معظم أنحاء الجمهورية ، وفى ٢١ يوليـــو ١٩٥٤ اجتمعت الهيئـــة العليـــا للمؤتمر وانتخبت هيئـــة المؤتمر التنفيذية العليـــا من السادة عبد العزيز السيد رئيسا وعبد الفتـــاح العشرى وكيلا أولا ومحمد عفيفى حمودة وكيـــلا ثانيا ومحمد زكى جاب الله وفريد ابراهيم سكرتيرين ومحمد السيد مجاهد أمينا للصندوق وخمسة عشر عضوا آخرين .

واستمر المؤتمر فى أداء دوره هـــذا ، وهو عقـــد اجتماعات ولقاءات فى جميع أنحاء الجمهورية ، فكان المتنفس الوحيد للحركة العمالية ، حتى أنه يمكن القول بأنه كان محور الحركة العمـــالية وقائدها حتى قيـــام الاتحاد العام ، ولكن يلاحظ على كل قرارات اتخذها أنه كان يغلفها بتأييده للثورة ، ويدل هذا على أنه سار

(١) تآلفت بها سبعة لجان تضم كل منها مجموعة نقابات ، فى شبرا ، وغمرة ، والوايلى ، ومصر القديمة ، وباب الشعرية ، والمرج ، والأزبكية .

على الخط ـ خط المؤتمر الدائم ـ الذى رسمته السلطة لكليهما • والذى يتلخص فى أنه يجب أن يكون مؤيدا لها وموجها للحركة العمالية وجهة ترضى عنها ، وكان هذا الخط بالنسبة له ـ بعكس المؤتمر الدائم ـ أمرا يسيرا لأنه ولد ولادة موالية للثورة •

وعندما ظهر نشاط المؤتمر الدائم لعمال جمهورية مصر ، اجتمع مؤتمر عمال جمهورية مصر بقاعة عرابى فى صباح السبت ٦ فبراير ١٩٥٦ ، وقرروا أن تكون تسـمية المؤتمر ـ منظمة نقابات العمـال الأحرار ـ توحيدا للصفوف وللصالح العام ، وحتى لا يكون هناك لبس فى التسمية بين المؤتمرين •

أما فيما يخص العمال الحكوميين فقد قام لهم مؤتمر عام لنقابات واتحـادات عمـال ومستخدمى الحـكومة المصرية ، بعـد ان كان غـير مسموح بتكوينه ، وفى ٩ يوليو عام ١٩٥٤ اجتمع بقاعة عرابى بهيئة التحرير ممثلو ٣٣ نقابة ورابطة واتحـاد لعمـال ومستخدمى الحكومة المصرية لانتخاب الهيئة التنفيذية للمؤتمر(١)•

(١) انتخب محمد الموجى ابراهيم سـكرتيرا عاما ، ومحمد حسن سـكرتيرا مساعدا ، ومصطفى حسن قطب ، ويوسف على ، وأحمد عنان فى هيئة السكرتارية ، ومختار حسن امينا للصندوق وابراهيم الطوخى مراقبا ماليا ، ومحمد عبد الحليم مراقبا عاما •

واستقر رأيهم على أن تكون رئاسة المؤتمر دورية بين رؤساء ومندوبى النقابات والروابط .

وان دل هـذا على شىء فانمـا يدل على أن الحركة العمالية مرت بفترة استقرار لم تتعرض فيها للخطر . ولم لا ؟ ما دامت تسير فى الخط الذى رسم لها بأن تكون موالية للسلطات أولا ثم تطلب ما تشاء ثانيا داخل اطار لا يهدد الأمن ، ومن الواضح والمؤكد أن العمال قبلوا هذا الوضع لكى يحصلوا على حق تكوين الاتحاد العام ، الذى بدأ اتخاذ خطوات تكوينه منذ أواخر عام ١٩٥٦ ، حيث أتمت اللجنـة التأسيسية للاتحاد العام للعمال فى مصر وضع مشروع اللائحة الأساسية للاتحاد، وتقرر أن يعقـد المجلس التنفيـذى للمؤتمـر الدائم لنقابات العمال فى مصر جلسة مساء ٤ أكتوبر ١٩٥٦ للمراجعة النهائية للمشروع ، ولاتخاذ الخطوة العملية للاجتماع لتكوين الاتحاد .

وعندما تكون الاتحاد العام للعمال أعلنت منظمة نقابات العمال الأحرار بيانا جاء به « قامت هذه المنظمة فى ظروف وطنية معروفة .. حتى شاء الله أن يحقق قيـام اتحاد العمال ... مما يوجب على المنظمـة حلا اختياريا حتى يمكن أن تتـوحد جهـود جميع عمـال

مصر ... فى الاتحاد العام» وبحل المنظمة خلت سماء الحركة النقابية للاتحاد العام ، والذى بدأ مزاولة نشاطه كقائد للحركة العمالية منذ آخر يناير عام ١٩٥٧ .

ويتضح مما سبق أن الطبقة العاملة المصرية بعد الثورة كانت تحت قيادتين عماليتين هما : القيادة المتمثلة فى المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وأما القيادة النقابية الثانية فهى مؤتمر عمال جمهورية مصر والذى ولد بعد المؤتمر الدائم بشهور قليلة ، واستمر التنظيمان المذكوران حتى كون الاتحاد العام للعمال فى يناير عام ١٩٥٧ ، وبذلك توحدت الحركة العمالية فى قيادة واحدة .

***

ان استعراض حركة النقابات العمالية يكشف عن مدى التطور أو التدهور الذى أصابها فى فترة الدراسة ، ولعل أبرز المظاهر التى تكشف عن مسار حركة النقابات العمالية هى : أعداد النقابات ، والجهاز الادارى للنقابات ، ومصروفات النقابات ... الخ .

أما بالنسبة للأعداد : فقد كان عدد النقابات فى عام ١٩٥٢ ، وقبل تعديل قانون النقابات (١) ٥٦٨ نقابة وعدد أعضائها ١٥٩٫٦٠٨ عضوا ، وبذلك كان متوسط العضوية ٢٨١ عضوا ، ثم تطور عدد النقابات وزادت نسبة العضوية فيها الى أن وصلت فى عام ١٩٥٨ الى ١٣٧٧ نقابة بعدد أعضائها قدره (٤٣٣٫٠٠٠ عضوا) وبمتوسط عضوية بلغ حوالى ٣١٤ عضوا .

ومع زيادة عدد النقابات وزيادة نسبة العضوية بها الا أن ذلك لم يكن خيرا على طول الخط ، فقد ارتفع عدد النقابات بعد تعديل قانون النقابات عام ١٩٥٢ الى ٩٤٧ نقابة عام ١٩٥٣ ،وبهذا تتضح مساوىء تعديل القانون الذى فتت الحركة النقابية ، واستمر هذا التدهور حتى وصل منتهاه فى عام ١٩٥٨ ، وتدرك الحركة العمالية هذا الوضع فتعدل القانون مرة أخرى ويصدر قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ ، وبه انخفض عدد النقابات مرة آخرى الى ما يقرب من عام ١٩٥٣ مع زيادة عدد الأعضاء ومتوسط العضوية ، وبه أيضا توحدت وتكتلت الحركة النقابية .

---

(١) عدل القانون فى نهاية ديسمبر عام ١٩٥٢ .

وأما بالنسبة للجهاز الادارى للنقابات ، فقد كان أكثر من نصف عدد النقابات ليس لها لجان متخصصة مما أثر على الناحية الفنية للنقابات وجعلها فى موقف ضعيف عند بحثها لمشاكل العمال ، فكانت فى حاجة الى العلم الذى عن طريقه تنجح فى المفاوضة الجماعية ، اذ لم يكن من بين (٤٩) اتحادا مهنيا الا (١٣) اتحاد فقط يتمتع بلجان متخصصة ٠

كما كان بمجالس النقابات نقطة ضعف ، وتكمن فى آن حوالى ٧٠٪ من أعضاء مجالس الادارات لايعرفون القراءة والكتابة ، وبذلك يتبين هبوط المستوى الثقافى للأعضاء ، وارتفاع نسبة الأمية فى هذه المجالس التى تقود الطبقة العاملة ، فالعضو الأمى ماذا يبحث وماذا يقدم وكيف يحل المشكلة العمالية ٠٠٠ الخ ٠

وفيما يخص مصروفات النقابات : فقد بلغت جملة المصروفات بالنسبة للايرادات حوالى ٩٨ر٨٨ ٪ وهى نسبة مرتفعة ، اذ نجد أن المصروفات الادارية قد وصلت الى ٦ر٢٩ ٪ فى الوقت الذى يجب ألا تتعدى فيه نسبة ١٠٪كما أن المصروفات الاجتماعية والصحية الدورية وغير الدورية قد بلغت ٧٨ر٣٦٪ من جملة الايرادات وبذلك

تزيد عن ما هـو منصـوص عليه فى قانون النقـابات بمقدار ٣ر٤٥ ٪ ٠

والأكثر سوءا من هذا أن جزءا لا يستهان به من المصروفات الادارية صرف في وجوه لا ينتفع بها أعضاء النقابات ٠ وكان يجب أن تلتزم النقابات بالقانون بدلا من تساهلها الذى أدى الى خروجها عليه ، ومن ثم وجب علينا تقييم الحركة النقابية ، ونتناولها فى فترتين ، وأولهما من عام ١٩٥٢ الى عـام ١٩٥٩ وهى الفترة السابقة على قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، وثانيهما من عام ١٩٥٩ الى نهاية فترة الدراسة وهى الفترة التى طبق فيها قانون العمل الموحد ٠

الفترة الأولى : ونجد فيهـا أن النقابات لم تؤد واجبها ولم تجتذب العمال بل الحقيقة أن التدهور فى الحركة النقابية كان واضحا ، بدليل أن حالات الفصل من النقابات بلغت فى عام ١٩٥٥ والستة شهور الأولى من عـام ١٩٥٦ حوالى ٢٤٧٤٥ حالة وهو عـدد ليس بالبسيط أو الهين ، ولم يتقـدم سـوى ٢٢ شخص من أصحابها بالطعن فى قرار الفصل ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على أن باقى الحالات غير مقتنعة بالنقابة وما تقوم به من خدمات ٠ وهـذا يؤكد قول ابراهيم

غبـاشي (١) «ان ثلث عمـال مصر لايشـتركون فى النقابات ، وما لا يقـل عن ٨٠ ٪ من الثلث المشترك يدفعون اشتراكاتهم بقـوة القـانون عن غير اقتناع ، والباقى هم أعضاء مجالس الادارات » .

وتكمن عوامل ضعف النقابات وتفتتها خلال هذه الفترة فى العوامل التالية :

أولا ـ فى النقابة ذاتها : ان معظم نقابات المنشآت تتكون باشراف أصحاب الأعمـال وتعمل لصـالحهم ، ورؤساء هذه النقابات هم رؤساء العمال ، ولا ينال فيها منصبا الا من كان حائزا على ثقة أصحاب الأعمال .

ثانيا ـ الفـردية : ان النقـابيين تنتشر بينهم الفردية ، والبارزون فى الحركة النقـابية لا يشغلون أنفسهم بالفكرة النقـابية بل يركزون جهـودهم حـول الانتصار فى المشكلات الفردية السريعة ، ولذا فالحركة النقابية فى مصر تقوم عادة على مجهود فرد أو اثنين .

ثالثا ـ عـدم التقارب بين النقابيين : لا يوجـد تعاطف أو تقارب بين النقابيين نتيجة لعـدم الاتصال بينهم ، وكذلك لموقف النقـابات المالى الضعيف والذى

---

(١) رئيس قسم البحوث بادارة العمل وقتها .

جعلها تقف من المسائل العمالية العامة موقف المتفرج ·

رابعا ـ الأمية : ان سبب ضعف الحركة النقابية يرجع الى عدم معرفة بعض أعضاء مجالس الادارة للقراءة والكتابة · والغريب أن من هؤلاء الأميين من هم فى لجان الشكاوى ·

خامسا ـ العلاقة بين القيادات النقابية وقواعدها : لقد فترت العلاقة بينهما لأن العضوية الالزامية والتحصيل التلقائى للاشتراكات جعل القيادة النقابية لا تهتم بتوطيد علاقاتها بالقاعدة ، كما أن القيادة النقابية لم تأخذ بنظام المندوبين فى جمع اشتراكات الأعضاء واجتذاب أعضاء جدد وتنمية الصلات بالقاعدة ·

وهكذا يتضح ان التعديل الذى أدخل على قانون النقابات عام ١٩٥٢ لم يؤثر التأثير الكافى ، بل زاد تفتت الحركة العمالية ، واستمرت هذه الظاهرة ـ التفتت ـ باستمرار نقابة المنشأة ، كما ظلت أمراض الطبقة العاملة كما هى ولم تعالج ·

ثم أدرك العمال ظاهرة التفتت هذه فدعوا فى المؤتمر الثانى للاتحاد العام المنعقد فى ٣٠ يناير عام

١٩٥٨ الى الارتفاع بمستوى التنظيم النقابى من مستوى نقابة المنشأة الى مستوى النقــابة العــامة على مستوى الصناعة ، الأمر الذى هبط بعدد النقابات الى ٥٩ نقابة تتفرع عنها كمجرد تنظيمــات داخلية لها ٨٨٥ لجنــة نقابية على مســتوى المنشآت ، وبهذا تم القضــاء على التفتت النقابى ، وبدأت الفترة الثانية ٠

الفترة الثانية من عام ١٩٥٩ ــ ١٩٦١ : وبدأت هذه الفترة بصدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعــام ١٩٥٩ ، والذى على ضوئه وأساسه سارت النقابات فى اعادة تكوين نفسها داخل النقابة العامة ، فتكونت نقابة عامة لعمــال المخــابز ونقــابة عامة لعمــال الغــزل والنسيج ٠٠٠ وهكذا حتى تكونت ٦٤ نقابة ثم خفضت بعد ذلك الى ٥٩ نقابة ، وبذلك حدث التكتل العمالى ، فالنقابة العامة أقوى من نقابة المؤسسة كما أنها أكثر تأثيرا داخل المجتمع العمالى ، ومع هذا فقد كانت هناك عدة ملاحظات على النظام النقــابى الجديد (النقــابة العامة) بعد عام ١٩٥٩ ومنها :

أولا ــ لائحة النظام الأساسى : ان معظم أو كل النقابات فى ج٠ ع٠ م لا توجــد بلائحتها ديباجة على الاطلاق ، ولا نجد بها أية اشارة عن فلسفة النقــابة

بصفة عامة ولزومها للعمال ، وكما نجد حديثها عن أغراض النقابات لا يتعدى المادة الواحدة ، وأيضا لا نجد بها أية اشارة الى الوسائل التى يمكن أن تحقق هذه الأغراض ٠

ثانيا ـ النقابة العامة : ان معظم النقابات العامة لم تشكل لها نقابات فرعية فى المحافظات حتى أن عددا كبيرا من عمالهاكانوا لايعرفون عنوانها للانضمام اليها ٠ ولم يكلف مجلس ادارتها نفسه عناء البحث عن عمال المهنة لانضمامهم الى عضويتها ٠

ثالثا ـ الانتخابات : منذ فترة هيئة التحرير الى الاتحاد القومى والانتخابات تجرى وينجح القادة العماليين هم هم ، ولا يتغيرون فى أى انتخابات ، مما أوقف عملية دفع دماء جديدة الى الحركة النقابية ، كما أنه ثبت القيادات النقابية بلا تغيير ولهذا ما له وعليه ما عليه ٠

رابعا ـ ميوعة الحركة النقابية : اننا لا نجد أثرا لكلمات ساعات العمل أو التأمينات الاجتماعية أو الأجور ٠٠٠ الخ ، وهى الأسس التى تشيد عليها النقابات ، وبقدر ميوعة هذا الأساس بقدر ما تتميع

الحركة النقابية ، مما زعزع من ثقة العمال فى قدرة الحركة النقابية •

خامسا ـ بروز طابع الشكلية : بمعنى ظهور الأجهزة بكامل خصائصها ومميزاتها على حساب فعالية العمل النقابى ، ونتج عن هذا تركز السلطات فى النقابات العامة والاقلال من سلطات اللجان النقابية •

ويتضح من كل هذا أن النقابة العامة ظلت حتى بداية القوانين الاشتراكية فى المراحل الأولى لها فلم تتعمق فى الوسط العمالى ولم تحدد لها منهجا واضحا مما أثر على حركتها فى الوسط العمالى •

***

كما أن استعراض حركة الاتحادات العمالية يوضح مدى التقدم الذى أحرزته ، ففى عام ١٩٥٦ بلغ عدد الاتحادات العمالية (٤٩) اتحادا ، وتتركز هذه الاتحادات بالقاهرة اذ يوجد بها (٢٨) اتحادا منها (١٩) اتحادا نشطا وهى تبلغ حوالى ثلثى الاتحادات النشطة فى جمهورية مصر تقريبا ، ويرجع هذا التركز الى التركز الصناعى بها ، وتليها الاسكندرية وبها (٧) اتحادات منها (٥) اتحادات نشطة •

وقد بلغ عــدد النقابات العمــالية المنضمــة الى الاتحــادات فى عــام ١٩٥٦ (٣٩٨) نقــابة تضــم ٢٥٠ر٣٥٨ عضوا من بين ١٢٤٩ نقابة موجودة بالبلاد تضم ٠٢٩ر٤٥٩ عضــوا ، والقيــاس هنا ليس بعــدد النقابات لأن عدد النقابات المنضمة الى الاتحادات أقل من ثلث عدد النقابات المشكلة بالبلاد ، وانما هو بعدد الأعضاء المنضمين الى هــذه النقابات ، والذى يوضح أنها من أقوى وأكبر النقابات العمالية ٠

ولم تكن الاتحادات نشطة بالشكل الذى يمكنها من أن تلعب دورا وسط الطبقة العاملة مثل اتحاد الغزل والنسيج ، واتحــاد البترول والكيمــاويات الذى كان اندماج لاتحادين ، وانما كان دور الاتحادات النشطة الأخرى قاصرا على نقاباتها ومشاكلها المحلية،وسنتناول بعض الاتحادات النشطة بشىء من التفصيل ٠

أولا ــ اتحاد البترول والكيماويات :

اجتمع مجلس ادارته فى منتصف ابريل عام ١٩٥٤ برئاسة أنور سلامة ، والذى كان رئيسا لنقابة شــل بالسويس ، وفى هــذا الاجتماع قرر الاتحاد دعــوة الاتحادات المهنيــة المختلفة لدراســة مشروعات تكوين

اتحــاد عمال جمهورية مصر ، كما كون لجنة اتصــال مهمتها الاتصــال بالاتحادات والنقابات والمساهمة فى تكوين الاتحــادات المهنية والاتحاد العــام ، وهى خطوة قوية استهدفت ايقاظ الوعى العمالى ·

وفى ١١ أكتوبر عــام ١٩٥٧ اجتمع مجلس ادارة الاتحاد ، وقرر تكوين جهاز للعلاقات العامة ، واتخذت له فروع فى القاهرة والسويس والأسكندرية ، وتولى أسعد راجح نائب رئيس الاتحاد مراقبة أعمال هذا الجهاز ، الذى كان يهدف الى تدعيم الصلات بين نقابات الاتحاد والى تثقيف الرأى العــام العمالى ، وزاول هذا الجهــاز نشــاطه ففى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٥٧ قام كل من أنور سلامة وأسعد راجح وعلى السيد على بزيارة الاسكندرية والاجتماع بأعضاء النقابة العامة للمدابغ ونقابة شل والملح والصودا وموظفى الحرير الصناعى ، وقد أسفرت هــذه الرحلة عن انضــمام نقــابة الحرير الصــناعى بالاسكندرية الى اتحاد البترول والكيماويات ·

وفى المجال الثقافى عقدت نقابة مستخدمى شــل برامج ثقافية منها برنامج لاعداد فصــول لتعلم اللغة الانجليزية ، كمــا نظمت مناظرة حول موضوع « هل

أدت النقابة المصرية رسالتها » حضرها عـدد كبير من أعضاء النقابة والنقابات الأخرى ، وفى نهاية المناظرة أصدرت النقابة توصياتها وجاء بها ضرورة النص فى التشريع على وجوب اعادة العامل النقابى المفصول بسبب نشاطه النقابى ، وتعديل القانون لكى ينص على جعل الحد الأدنى لتكوين النقابة ٥٠٠ عضوا ، وكذلك مطالبة النقابات بالاهتمام بالثقافة والتربية النقابية السليمة التى تبصر العمال • ويجدر بالذكر أن كل توصية من هذه التوصيات قد أخـذ بها عند تعـديل قانون العمل الموحد رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ، مما يدل على جدية هذه التوصيات وهذه المناظرة •

ومن ذلك يتضح أن هذا الاتحاد قد أثرى الحركة العمـالية ، ولهذا لم يكن غريبـا أن يأتى أول رئيس للاتحاد العام ــ أنور سلامة ــ من هذا الاتحاد ، ولكن الحق يقال فقد كان لثراء الاتحاد المادى الدور الكبير والمؤثر فى نشـاطه ، فمن المعروف وكما مـر بنا أن الضـعف المادى قد أثر على نشـاط كثير من النقابات والاتحادات فى هذه الفترة •

ثانيا ــ اتحاد النسيج :

تكونت لجنة سميت (لجنة مشروع اتحاد نقابات الغزل والنسيج بجمهورية مصر) لدعوة النقابات لانشاء هذا الاتحاد ، وأرسلت الخطابات الى مجالس ادارات النقابات ، تدعوهم فيها لحضور المؤتمر بدار الاتحاد بشبرا مصر فى يوم ٩ أغسطس عام ١٩٥٣ .

ثم عقد اجتماع لنقابات الغزل والنسيج بالجمهورية المصرية ، وحضره الصاغ أحمد عبد الله طعيمة رئيس ادارة الاتحادات والنقابات بهيئة التحرير ، وحضره أيضا محمد مصطفى مفتش مصلحة العمل ومندوبو ١٣ نقابة ، وفى هذا الاجتماع انتخب مجلس ادارة الاتحاد (١) .

وبدأ الاتحاد يعقد مؤتمراته فعقد فى مدينة الاسكندرية فى يوم ٦ يوليو ١٩٥٦ بجمعية الاسعاف المؤتمر الثالث للنسيج ، واستمر المؤتمر ثلاثة أيام ، درس خلالها موضوع الأجور وطريقة تحديدها وتسوية المنازعات القائمة حولها ، ثم أصدر عدة توصيات

---

(١) تالف هذا المجلس من : أحمد فهيم ومحمد الشعراوى وأحمد مختار وانور مناع ومحمد عامر ومحمد عبد الجواد القطان وعلى أحمد وعباس شافعى وكمال الزينى واحمد اليابانى ومتولى محمد عبد الله ومحمد عامر وفتحى عبد ربه وعلى خلف فرغلى وعبده جيدة ومحمدد عبد القوى وعبد المعطى شحاته وصلاح ربيع وأبو العينين حتاته وصلاح الدين فهمى ، وسيد عبد الصمد ، ورأس هذا الاتحاد أحمد فهيم .

أهمها : أولا جعل الحد الأدنى لأجر العامل فى الصناعة ٢٥ قرشا فى اليوم ، ثانيا اصدار تشريع بانشاء مجالس الأجور ، وثالثا يجب أن تتضافر جهود الاتحادات المهنية الأخرى لتكوين اتحاد عام ، وهذه التوصيات أيضا نظرا لجديتها فقد أخذ بها عند اصدار القوانين الجديدة ، وكان أول ماأخذ به هو تكوين الاتحاد العام ٠

وبعد نجاحه فى هذا المؤتمر بدأ يعقد مؤتمرات ثقافية كل ستة شهور لمناقشة أهم المشكلات الاقتصادية والعمالية العامة المرتبطة بصناعة النسيج،فعقد مؤتمره الثقافى الرابع فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٧ وختمه فى ٢٦ منه ، وحضره مندوبو ٣٥ نقابة من نقابات النسيج بالجمهورية ٠ وقرر فى نهاية مؤتمره تأييد الشعب العراقى فى كفاحه ضد الاستعمار وتأييد الشعوب المكافحة فى قبرص والجزائر والبحرين ٠ ثم رجا المسئولين سرعة البت فى حل مشكلات مهنة النسيج ٠

وبعد ذلك قدم اتحاد نقابات الغزل والنسيج مذكرة الى المسئولين (١) لخص فيها الصعوبات التى يجتازها

---

(١) وزير الشئون الاجتماعية والعمل والصناعة ومدير عام الادارة العامة للعمل ٠

عمال الغزل والنسيج ، وفيها أيضا تعرض لمشكلات العمال بمصانع نسيج الألياف والحراير بشبرا الخيمة ـ عبد الفتاح بشير وشركاه ولويس شحاتة ـ وشركة مصر لنسيج الحرير بحلوان ، كما تناولت المذكرة المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردى والخاصة بفترة الاختبار ، وذكرت أنها استغلت بما يتنافى مع غرض المشرع وأنها السبب الرئيسى فى معظم مشكلات عمال النسيج ، ومن هذه المذكرة يتضح اهتمام الاتحاد ببحث مشاكل أعضائه ووضع الحلول لها ودفعها للمسئولين للعمل بها ·

ويتضح من هذا النشاط أن اتحاد النسيج كان من أنشط الاتحادات العمالية المصرية وسط الطبقة العاملة نظرا لاتساع قاعدته العمالية المنتشرة هنا وهناك ، ولذلك كان بحق مركزا من مراكز الاشعاع الثقافى النقابى · والدليل على هذا مؤتمراته الثقافية التى نظمها · ثم مشاركته فى القضايا الدولية ·

أما الاتحادات النشطة الأخرى والتى اقتصرت على دائرة نقاباتها فهى عديدة ومنها اتحاد نقابات النقل المشترك الذى كون لجنة خاصة لفض المشكلات العمالية وهى مكونة من النقابيين صاوى أحمد صاوى رئيس

الاتحــاد وزكى مخيمر السكرتير العــام وعلى المهــدى وعبد المنعم طنطاوى والحاج امام ، وهم من أعضــاء مجلس ادارة الاتحاد ، والهدف من هذه اللجنة هو حل كل نزاع قائم بين أعضــاء الاتحــاد وشركات النقــل المشترك وأيضا بين أعضاء النقابات •

وهذه الصــورة تعطينــا فكرة نسبية عن نجــاح الاتحادات فى أداء رسالتها بالرغم من الظروف الصعبة التى كانت تمــر بهــا ، فقد اعتمدت على بعض الأفراد النقابيين المتطوعين أساسا ، ويرجع هذا الى ضعف المركز المالى للاتحادات ، والذى أدى الى ضعف تنظيم الخدمات النقابية لأنها تحتــاج الى مصروفات ، ودليــل الضعف هذا نجده فى مديرية قنا التى لا يوجد بها أى اتحــاد يقدم خدمات للعمال ، كما يتضح بصورة أكثر عندما نجد أن محافظة الاسكندرية ورغم أهميتها الصــناعية وتركز جزء هام من العمال بها لا يوجد بها سوى اتحاد واحد يقدم خدمة واحدة للعمال ، كما أدى الضعف المالى أيضا الى قلة اعتمادها على اللجان المتخصصة •

ولنــا أن نتســاءل بصفة عامة ومع الظروف التى عاشتها هذه الاتحادات هل حققت هذه الاتحادات الغرض من انشائها ؟

الواقع يقول أن غالبية الاتحادات المصرية لا تزيد عن كونها مجرد صورة من صور النقابات التى أنشأتها، وعلى هذا الأساس لم تحقق التكتل الأكثر قوة ، والذى يتيح لها أن تحقق الأغراض التى تعجز عنها النقابات ، كما أن هذه الاتحادات لم تضم سوى ٣٩٨ نقابة أى أقل من ثلث مجموع النقابات والباقى لايزال خارجها ، فالقاهرة هى المحافظة الوحيدة التى ترتفع بها نسبة النقابات المنضمة الى الاتحادات اذ تصل فيها الى ٢٤٩ نقابة ، بينما لاتزيد فى الاسكندرية عن ٣١ وفى الغربية أيضا لا تتجاوز ١٢ نقابة ٠

وفى الحقيقة يرجع عدم تحقيق الاتحادات للقوة المطلوبة منها الى عدة أسباب منها :

أولا ــ نص القانون : فقد نص على أن مهمة الاتحادات هى الدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات الأعضاء ، والمصالح المشتركة شىء والمسائل الفردية شىء آخر ، والواقع الذى كانت تعانيه الاتحادات هو أن العمال حملت الاتحادات مسئولية حل مشاكلها الفردية ولذا كانت لاتستطيع أن تتفرغ لعملها الأساسى وهو الدفاع عن المصالح المشتركة ٠

ثانيا ـ زيادة الأعباء : كثير من الاتحادات يتكون من نقابة أو نقابتين كبيرتين أنشأتا الاتحاد ، الى جانب مجموعة كبيرة من النقابات الصغيرة التى تنقصها الخبرة الفنية ، وتحتل النقابة أو النقابتان المراكز الرئيسية فى الاتحاد ، وتكون النتيجة أن تزيد على أعبائها النقابية أعباء جديدة ـ أعباء الاتحاد ـ وتتوزع الجهود ، وتكون فى النهاية جهود الاتحاد أضعف من جهود النقابة التى أنشأته ٠

ثالثا ـ دور الأسماء : ان الاتحادات ترتبط بالأسماء ، فاذا سألت عن اتحاد النقل المشترك ، قالوا (الصاوى) واذا سألت عن اتحاد النسيج قالوا (فهيم) ، والمعمار (التونى) ، ولتوضيح ذلك نجد آنه عندما ذهب التونى الى الحجاز لا تجد لاتحاده أثرا ، وأيضا عندما اختلفت نقابات المحال التجارية ضاع الاتحاد نتيجة للخلاف ، كل هذا لأن سيد خلاف رئيسه لم يذهب اليه ، وهكذا نجد الاتحادات ترتبط بالأسماء التى بدونها تضيع الاتحادات ٠

وهكذا تتضــح أسباب ضعف الاتحــادات ، والتى تكمن فى عــدم فهم الفكرة النقابية السليمة وأيضــا للخــلاف بين الأعضــاء وللضعف المــالى ولصغر حجم النقابات · كما أن اشراف الحكومة المالى والادارى عليها زادها ضــعفا الا أنه فى الحقيقــة أفادها من الناحيــة التشريعية ·

الاتحاد العام للعمال

من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦١

- تكوين الاتحاد العام للعمال ومؤثراته •
- اللائحة التنظيمية •
- استقالة أنور سلامة وأسبابها •
- اللجنة الودية ـ ودورها •
- اعادة تنظيم الحركة العمالية ومعوقاته •
- العمال فى مجلس الأمة •

ان الاتحاد العام للعمال هو ممثل العمال ، يساهم فى الاشراف والتوجيه الصحيح للحركة العمالية • والدفاع عن القضايا العامة للعمال ويحمى الاتحادات والنقابات الأعضاء من أى ظلم •

وفى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ كان لكل نقابة كيانها الذاتى المنفرد ، وكانت هذه خطة مرسومة من الثورة لتكوين الحركة العمالية ، فمنذ قيام الثورة

والقيادات العمالية تطالب كما نص القانون على تكوين اتحاد عام ، ولكن محاولاتها ــ وكما مر بنا ــ لم تسفر عن شيء خلال هذه الفترة ، ومع هذا فلم تغامر القيادات العمالية بمعاداة الثورة عندما كان يطلب منها الانتظار أو تعطى وعدا •

وفي الحقيقة فقد كانت هناك عدة جهات تتحد في رأيها وفي نظرتها بالنسبة لقيام الاتحاد • وأولها جهات الأمن ، التي كانت ترفض قيامه خشية أن تسيطر عليه فئة معينة ذات فكر معين ، وثانيها هيئة التحرير ، لأنه سوف يفقدها ادعاء تمثيل العمال في مصر ، وثالثها الثورة ، والتي كانت تفضل أن تتعامل مع ألف نقابي وهم مفككون بدلا من أن تتعامل مع هيئة شرعية لها كيانها ، اذ كانت تخشى هذا التجمع •

وكما ذكر بعد أن اطمأنت سلطات الأمن الى تجربة المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ولم ترى فيه أية خطورة أو فاعلية يمكن أن تجعله مصدر خطر ، وافقت على انهاء التجربة والسماح بتكوين الاتحاد العام المصرى للعمال ، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت القيادات العمالية بالاتصال بهيئة التحرير لعدم معارضتها ، كما قام عبد الناصر بالاجتماع ببعض

النقابيين ، عسى أن تسفر هــذه الاجتماعات عن تفهم شخصى لبعض الأفراد الذين كان من المحتمل أن يقوموا بتكوين الاتحاد العام ، فاجتمع على انفراد مع كثير من النقابيين مثل الصاوى وأنور سلامه وأحمد فهيم وسيد قنديل ، ودار حــديثه مع الواحــد منهم عن شخصيته وخلفيته وتطلعاته وأهدافه وأطماعه وطموحه .

وعلى أثر هذه اللقاءات بدأوا فى تكوين الاتحاد العام ، فاجتمعت لجنة السبعة (١) ـ كما أشيع وقتها ـ حوالى ٢٠ جلسة فى مكان لايعرفه أحد بمدينة القاهرة بقصد تكتم الخبر ،وذلك بدلا منأن تخرج عملية تكوين الاتحاد يومئذ على أساس شــعبى ولو من حيث الشــكل والمظهر على الأقل .

وكان أنور سلامه رئيس اتحاد البترول والمرشح رئيسا للاتحاد العام ـ كما كان واضحا ـ هو الذى يدير كل عمليات تكوين الاتحاد مع طعيمه ،ومن هذه الفردية وكما ذكر عبد الغنى نشأت ثغرة بمشروع لائحة النظام الأساسى ، وتتمثل فى النص الذى من شــأنه أن يجعل

---

(١) تكونت اللجنة من احمد فهيم وسيد خلاف ومحمد كامل العقيل وانور سلامة وصبحى رمضان وصاوى أحمد صاوى ومحمد أمين القرموطى .

عضوية ممثلى الاتحادات والنقابات العـامة فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام عضوية شخصية وليست بعضوية منظمات أعضـاء ، وهذا النص لايوجد ما يمـاثله فى لوائح اتحادات العمال الأخرى .

وبهذا النص تصبح حرية القاعدة العمالية لاقيمة لها ، لأنه اذا فقد أحد أعضاء المجلس صفته النقابية بالسقوط فى انتخابات الاتحاد الذى يمثله أو النقابة العامة التى يمثلها ، أستمر عضوا فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام ، ولايكون للاتحاد العام أو النقابة الحق فى طلب تعين مندوب غيره ، وبذلك يتضح أن الغرض من هذا النص تثبيت القيادات النقابية التى ترتاح اليها السلطات وسـد الطريق فى وجه وصول أى نقـابى لاترغب فيه هيئة الاتحاد العام اذا نجح فى كسب ثقة القاعدة العمالية للاتحاد المهنى أو نقابته .

ورفضت سلطات الأمن التصحيح وجعلت موافقتها على تكوين الاتحاد العـام مقترنة بهـذا النص واتخذ العمال موقفا سلبيا ازاء هذا النص ، لم يبدوا فيه رأيا واضحا حيث كانت تعوزهم الوسيلة الى ذلك .

وتجنبا للصراعات بين العمال رأت الثورة أن على

القيادات النقابية أن توحد نفسها وتكون قائمة تختارها الجمعية العمومية للاتحاد ، وآرتضت القيادات النقابية أيضا هذه الصورة ، سواء عن طواعية أو عن كرة طالما هذه ارادة الثورة ، ورأت آن تكسب قيام الاتحاد العام الشرعي والزمن كفيل بعد هذا بتصحيح الوضع ٠

وعلى كل هـذا تلاقت القيـادات النقـابية (١) للموافقة على تكوين الاتحاد العام ودستوره ، فكان يمثل التأمين عبد اللطيف بلطية ومثل النقل الصاوى وكذلك مثل التاكسيات العقيلى ، كما مثل أنور سلامة وعلى سيد على البترول وأحمد فهيم أيضا مثل عمال النسيج ، بينما مثل عمـال التـرام عبد العزيز مصطفى ، ثم مثـل المسلمانى نقابات عمال البنوك،وكذلك مثل عبدالرحيم عز الدين نقابات المحلات التجارية ، وأيضا مثل سيد قنديل نقابات عمال الطباعة ، وهؤلاء النقابيون كانوا بصفة عامة متجاوبين مع الثورة ، كما كانت مؤهلاتهم النقابية تسمح بتمثيلهم للعمال ، فهم آعضاء منتخبون فى نقاباتهم ، ومن هنـا كان الشـكل مقبولا لتحقيق

---

(١) وكلهم ممثلون لنقابات كبيرة ٠ كما اتصلوا أيضا بالنقابات الأخرى واختاروا منها ممثليها فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام ٠

الهدف وهو قيام الاتحاد العام ، وأن خطوة الانتخابات للاتحاد العام بصفة عامة ستأتى على مر الأيام ٠

وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام المصرى للعمال فى الثلاثين من يناير عام ١٩٥٧ بقاعة المحاضرات بالغرفة التجارية للقاهرة ولم يعقد المؤتمر سوى جلسة واحدة قصيرة ٠

وحضر هذا المؤتمر ١٠١ عضوا يمثلون ١٥ اتحادا ونقابتين ، وانتخب الحاضرون أنور سلامه رئيسا للجلسة وأحمد فهيم سكرتيرا لها ـ وقد ضم الاتحاد العام حتى يوم تأسيسه ٤٤٢ر٤٨٥ عاملا ،وهم منضمون الى الاتحادات والنقابات المؤسسة له ـ وقد أجريت فى هذه الجلسة الانتخابات لاختيار هيئة المكتب ، وأعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد (١) ٠ كما وافق الحاضرون أيضا فى هذه الجلسة على لائحة النظام الأساسى (٢) ٠

---

(١) وانتخب أنور سلامة رئيسا للاتحاد العام ، أحمد فيهم نائبا له ، صاوى أحمد صاوى وكيلا ، محمود العجمى سكرتيرا عاما ، زكى سلامة مساعدا للسكرتير العام ، محمود المسلمانى أمينا للصندوق ، وانتخب لعضوية المجلس التنفيذى للاتحاد محمد أحمد العقيلى ، عبد الرحيم عز الدين ، حامد عبد السلام بكير ، سلامة خليل ، سيد قنديل ، محمود منصور القرموطى ، محمد التونى ، محمد مصطفى ، منصور عبد المنعم ، عبادى محمد عثمان ، والجدير بالذكر أن هؤلاء الأعضاء قد فازوا بالتزكية ٠

(٢) اتخذ الاتحاد مقرا له شقة كانت للأستاذ عبد الفتاح حسن المحامى قبل اعتقاله ، وقد كان وزيرا وفديا ٠

وبدأ الاتحاد العام يمارس نشاطه تحت وصاية السلطات بسبب كل الظروف التى أوردناها والخارجة عن ارادة أعضائه وأيضا لأن أشتراكات النقابات الأعضاء لم تكن كافية لتغطية النفقات ، مما دفعه دفعا للاعتماد على الصاغ طعيمه فى تأثيثه وتمويله • مما أزاد الصورة هزالا ،ومع هذا تشبث به العمال واعتبروه خطوه للأمام يمكن الارتكاز عليها لتعديل الوضع مستقبلا •

***

وتتكون لائحة النظام الأساسى للاتحاد من مقدمة وخمسة أبواب واللائحة الداخلية • وسنعطى فكرة بسيطة عن هذه اللائحة •

يطلق على الاتحاد العام اسم ـ الاتحاد العام المصرى للعمال ـ ومقره مدينة القاهرة ، والهدف منه تحقيق الغايات العمالية • ومنها : تمثيل عمال جمهورية مصر فى اللجان والمؤتمرات الداخلية والخارجية ، المساهمة الفعالة فى التكوين الاتحادى والنقابى ، التوجيه الصحيح للحركة العمالية والدفاع عن القضايا العامة للعمال ، دعم الكيان العمالى العربى والعالمى ، العمل

على تحسين واستكمال التشريعات العمالية ... الخ .

والمؤتمر هو السلطة العليا ويرأسه رئيس الاتحاد العام ، ويتكون من ممثلي الاتحادات والنقابات الأعضاء، ويكون تمثيل كل اتحاد أو نقابة عضوا في المؤتمر مرتبطا بعدد أعضائها فنجد أن لكل ٢٠٠٠ عضو ٣ ممثلين بينما لكل ١٥ و ٢٠ ألف ٧ ، ٨ ممثلين ومعنى هذا أن النقابة كلما كبرت كلما قل عدد ممثليها نسبيا حتى تتقارب في عدد ممثليها مع النقابات الصغيرة ، حتى يحدث التوازن بينهما ولا تأكل النقابات الكبيرة الصغيرة ، فيكون الرأى متوازنا في هذا البرلمان العمالي .

ويقوم المجلس التنفيذي بادارة شئون الاتحاد العام وهو مسئول أمام المؤتمر وينتخب لمدة عامين ، ويتألف من أعضاء ينتخبون من بينهم هيئة المكتب . كما يتكون الجهاز الداخلي للاتحاد العام من شعب لعمال الصناعة والتجارة ... الخ ، وتتكون كل شعبة من لجان تمثل مختلف النشاط ، وهكذا .

واشترط الاتحاد للانضمام له أن يكون عدد أعضاء النقابة التي ترغب في الانضمام ١٠٠٠ عضو فأكثر ،

وألا يكون لهذه النقابة اتحاد ولا نظير لهـا فى المهنة ، وتدفع رسم انضمام ١٥ جنيهاوالاشتراك الشهرى ١٠٪ من اشـتراكات النقـابة أو الاتحـــاد الراغبين فى الانضمام .

***

وما أن مرت بضعة شهور على تكوين الاتحاد حتى بدأ الصراع بين رئيسه أنور سلامه وبين فتحى كامل الأمين العام لاتحاد العمال العرب ، فلم يكن فتحى كامل راضيا عن رئاسة أنور سـلامه للاتحاد ، وأدى هــذا الصراع الى اساءة العــلاقات بين اتحــاد العمال العرب والاتحاد العام المصرى للعمال ، كما أصبح لكل منهما تكتله الذى يناصره سواء من النقابيين العماليين مثل حلمى ابراهيم أو من هيئة التحرير مثل الصاغ طعيمة ووفاء حجازى ، ولم يتوقف الأمر عند هــذا الحــد بل استعان فريق فتحى كامل بالصاغ طعيمة لاقصاء أنور سلامه من الاتحاد العام ، وكان هذا الدور فى الحقيقة فى غير صالح الحركة النقابية واسـتقلالها ، بل زادها تصدعا على تصدعها .

وعندما جرت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ ،

تقدم لها طعيمة بقائمة وآيضا تقدم لها زكريا محى الدين بقائمة آخرى ، وآسفرت نتيجة الانتخابات عن سقوط معظم مرشحى طعيمة ، وعزا هذا طعيمة الى تدخل زكريا محى الدين فى الانتخابات ، وآنه عمل على انجاح قائمته واسقاط قائمة طعيمة ، وغضب لذلك طعيمة واعتكف فى بيته وأراد آن تخرج مظاهرات من الشركات فى اضرابات لصالحه ، تطالب بانجاح مرشحيه ، مما يشكل ضغط على القيادة السياسية لتعيد تقييم الموقف ٠

ورفض أنور سلامة آن يكون للعمال دور كهذا لتمثيل ضغط على القيادة السياسية ، ولذا اعتبر غير متعاون مع طعيمه ، ومن هنا قام الأخير بالاتصال ببعض أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد للاثارة ، مما ترتب عليه تعذر قيادة أنور سلامه للاتحاد فقدم استقالته للاتحاد الذى قبلها فى آواخر شهر فبراير عام ١٩٥٨ ٠ الا أنه لم يعين أحدا فى منصبه ٠ وآيضا قدمت هيئة المكتب استقالتها وشكلت هيئة جديدة (١) وعاد آنور

---

(١) من احمد فهيم ، محمود العجمى ، كامل العقيلى ، أمين القرموطى ، منصور عبد المنعم ، وتولى الأخير أمانة الصندوق بدلا من محمود المسلمانى ، وعين العقيلى سكرتيرا عاما للاتحاد ، العجمى عين وكيلا ، القرموطى سكرتيرا مساعدا ٠ بينما ظل احمد فيهم كما هو وكيلا يدير أعمال الاتحاد بدلا من أنور سلامة ٠

سلامه الى رئاسة اتحاد البترول والكيماويات .

وبذلك استبعد آنور سلامه من قيادة الاتحاد العام – نتيجة لموقف سياسى لا علاقة له بالحركة العمالية – وكان المفروض آن يؤدى ذلك الى وقف الحرب الباردة بين الاتحادين المصرى واتحاد العمال العرب ، ولكن العلاقات بين الاتحادين لم تتحسن ، لأن آحمد فهيم وأغلبية أعضاء المجلس التنفيذى تعاطفوا مع آنور سلامه ، وآبوا الا آن يتركوا مقعد الرئاسة شاغرا ورفضه آحمد فهيم آكثر من مرة ، وشجعهم على هذا تصريح عبد الناصر لبعض آصدقائه بآن آنور سلامه سيعود الى رئاسة الاتحاد بعد آن يفرغ من مهمة الوحدة، لكل هذا لم يكن فتحى كامل مرتاحا لهذا الوضع لأنه كان يخشى عودة أنور سلامه من جديد الى رئاسة الاتحاد .

ومما مر بنا يتضح آن الاتحاد العام للعمال عانى من صراعات النقابيين فتحى كامل وآنور سلامه مع بعضهما البعض ، وكل منهما له اتجاه وتيار وآنصار ومعارضون ، وصراع آخر مع السلطة ، ودون النظر الى المنتصر أو المنهزم فى هذا الصراع أو ذاك فعلى من كانت تعود النتيجة النهائية ؟ لقد كانت تعود بالطبع على الطبقة

العاملة التى ظلت مطالبها كمـا هى بلا تحقيق ، فمن يبحث مطالبها أو مشاكلها وسط هذا المعترك ، بالطبع لا أحد ، فلقد امتصت هذه الصراعات كل جهود قيادتها ٠

***

ومنعا لتكرار الصراع بين فتحى كامل وأنور سلامة، اتصل عبد المغني سعيد (١) بأنور السادات أمين عـام الاتحـاد القومي واقترح عليـه تكوين لجنة للعلاقـات الدولية تقوم بدور دولى مصرى لعلاج هذه المسـائل ، وتضم هذه اللجنة ، الاتحـاد القومي ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل واتحاد العمال العـرب والاتحـاد المصرى للعمال ومندوبا عن رئاسة الجمهورية ، وتكون اللجنة على مستوى غير رسمى للمحافظة على سريتها ، حتى لا يقـال ان الحكومة تتدخل فى الحـركة النقابية وتوجهها ٠

وتكونت بالفعل هـذه اللجنـة وسميت ــ اللجنة الودية للعـلاقات النقابية الدولية ــ ورأسـها أنـور السادات وضمت فى عضويتها حسين الشافعى وكمال

(١) وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المركزى ٠

رفعت وأحمد فهيم عن اتحاد عمال مصر وفتحى كامل عن اتحاد العمال العرب ،وكان عبد المغنى سعيد مقرر اللجنة وسكرتيرها الفنى ، وامتنع طعيمه عن المشاركة فى اللجنة ، ولكنه فجأة نحى عن مكتب العمل والعمال فى الاتحاد القومى، وتولى بدلا منه خالد فوزى شئون المكتب فتعاون مع اللجنة ٠

وقبل انعقاد المؤتمر الثانى لاتحاد العمال العرب فى ٢٤ ابريل عام ١٩٥٩ ، انعقدت لجنة العلاقات النقابية الدولية للنظر فى ترشيح الأمين العام (١) وقررت صراحة أن لايجدد فتحى كامل ترشيح نفسه تلافيا للخلافات وحرصا على صالح الاتحاد ، وقررت أيضا بعد موافقة رئاسة الجمهورية أن يكون أسعد راجح هو المرشح الوحيد للأمانة العامة لاتحاد العمال العرب ٠

وانتخبت وفود الدول العربية أسعد راجح أمينا عاما لاتحاد العمال العرب بالاجماع ، وبذلك ذهب فتحى كامل من اتحاد العمال العرب وكان قد سبقه أيضا الصاغ طعيمه من مكتب العمل والعمال فى الاتحاد القومى ٠

---

(١) كانت تعقد جلساتها بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة ٠

وهــذا يدل على تدخل السلطة فى كل شىء ، وأن العمــال ليس لهم من أمرهم شىء ، فقد كونت الحكومة اتحاد العمال ولكنها افرغته من كل مضمون فهى تأتى بمن تريد وتخرج من تشاء فبيدها ناصية الأمور .

وفى الحقيقة فقد كانت هناك عدة أسباب ساعدت السلطة على هذا المسلك ومنهــا الصراع على النفوذ فى المحيط النقابى بين فتحى كامل وأنور سلامه ، ويمكن القول بان القيــادة الســياسية رآت فيه صراعا داخل الحركة العمالية فأنتهزت الفرصة وتركته ينمو ، وقد نتج عنه عدم تكوين اتحادات محلية أو فرعية للاتحاد العام ، وهو ما سعت اليه الثورة .

وكان من الأسباب التى ساعدت السلطة على مسلكها هذا أيضا أنه لم يكن هناك تجانس فى مستوى الوعى النقابى والثقافة النقابية بين أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام عند انشائه ، فبعض هؤلاء الأعضاء صعدوا الى القمة عن غير طريق التمرس النقابى ، كما انه لم يكن بين هؤلاء الأعضاء تجانس فى الدوافع التى تدفع الى العمل والفلسفات التى تحرك الأشخاص .

وكانت هذه التجربة مفيدة للحركة العمالية اذ رأت

فيها أنها لم تحقق خلال السنتين من عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩
التقدم المطلوب ، ورأت فيها أيضا ابعاد رئيس اتحادها ٠
كما أوضحت التجربة ضعف الحـركة العمالية وتفككها
وعدم توافر الحماية النقابية لقادتها ، لكل هذا بدأت
فكرة اعادة تنظيم الحركة العمالية تراود الجميع ٠

***

بعد أن تمت الاجـراءات التمهيدية التى اتخـذت
لتنفيـذ التنظيم النقابى الجـديد ـ والذى كان من
المفروض أن يتم ـ فى يسر وبدون آية معوقات ، لأن
المؤتمر الثـانى لاتحـاد نقابات العمال هو الذى تبنى
الدعوة اليه ، ورحبت الحكومة بذلك ، وهيـأت الاطار
القانونى للتنفيذ فى القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ بشأن
قانون العمل الموحد ، كما أن جميع الخطـوات الخاصة
بذلك تمت بعلم رئاسة الجمهورية وموافقتها ٠

وبدأ عمال البترول والنسـيج تكوين نقـاباتهم
العامة ، ولكنهم فوجئوا عندما ذهبوا الى مصلحة العمل
لايداع مسـتندات تكوين النقابتين ، بامتناع موظفى
المصلحة عن قبول المستندات مع أن هذا الامتناع مخالف
للقانون ، فلجأوا الى اشهار تكوين النقابتين فى الشهر
العقارى وهو وسيلة قانونية آخرى فصـدموا بامتناع

موظفى الشهر العقارى عن القيام باجراءات الاشهار ، ثم استدعى العمال الى سلطات الأمن لاستجوابهم والتنبيه عليهم بوجوب الامتثال والامتناع عن التحدى .

وظل التنظيم النقابى الجديد معلقا فى الاقليم المصرى رغم نجاحه فى الاقليم السورى ، وكان تعنت سلطات الأمن المصرى ، وتخوفها من تكتل التنظيم الجديد للعمال فى نقابات قوية قليلة العدد سببا فى تعليق التنظيم النقابى الجديد ، واستعان حسين الشافعى بسلطات الأمن فى سوريا ممثلة فى عبد الحميد السراج لتبديد هذه المخاوف عند عبد الناصر وليوضح حقيقة الأمر له ، لأن السراج كان موضع ثقة عبد الناصر ، وفعلا قام بالمهمة وأفرج عن التنظيم النقابى الجديد ، وتم اجراء انتخابات اللجان النقابية والنقابات دون معوقات .

وأعلن أحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد العام فى المؤتمر الثانى للاتحاد العام المصرى للعمال اعادة تنظيم الحركة النقابية على أساس نقابات صناعية عامة ، وذلك فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٩ ، وحدد القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ عدد النقابات العامة بـ ٦٥ نقابة شكل منها ٥٩

نقابة عامة على مستوى الجمهورية فى الدورة النقابية التى بدأت عام ١٩٦١ ٠

وقد نظم المشرع النقابات العمالية فى القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ تنظيما هرميا يبدأ من القمة ويتدرج هبوطا حتى ينتهى باللجان النقابية ، وبعد صدور القانون تدارك المشرع موقفه الذى تعارض مع النظام الذى يستوجب الرجوع الى القاعدة العمالية ثم تتدرج حتى تصل الى القمة ، ولذلك أصدر القانون رقم ١٣٢ لعام ١٩٦٠ منظما النقابات العمالية تنظيما هرميا قاعدته اللجان النقابية وقمته النقابة العامة ٠

وعندما جاءت مرحلة انتخابات أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام تفاهم عبد المغنى سعيد ـ على حد قوله ـ مع خالد فوزى بشأن الترشيحات للمجلس التنفيذى ولمكتب الاتحاد العام ، ووافق على ترشيح أنور سلامه لرئاسة الاتحاد ، وفى يناير عام ١٩٦٠ تم عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام فى دار نقابة الصحفيين ٠

وأيا ماكان الوضع الذى تم به فهو ولاشك انتصار لاعادة التنظيم النقابى ونقطة تحول هامة فى تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ولكن المؤسف أن يتم التنظيم

النقابى الجديد مرة آخرى بعد مماطلات الأمن والحكومة فهى التى تعطى وتمنح ،وكما ذكر فان العمال لايملكون شيئا ، وكل من يتكلم منهم مصيره الى سلطات الأمن وليس ثمة قانون غيره ، فمن يستطيع فى ظل هذا الوضع أن يجرؤ على عمل شيء ، وقد رأى اتحاده بلا رئيس لمدة تقرب من عامين من عام ١٩٥٨ ــ ١٩٦٠ ، ورأى أيضا أصابع السلطة فى كل مكان ، ولذلك انصاع العمال للأمر ، ومن هنا فان الاتحاد العام بهذا الشكل لم يكن حرا ولم يمارس حريته نظرا لسيطرة السلطة عليه ، والتى كانت لاتسمح بانتخاب ــ والأصل تعيين ــ أعضاء المجلس التنفيذى الا بعد أخذ موافقتها ·

وفى أواخر ديسمبر عام ١٩٦٠ بدأ الاعداد للدورة الثانية للاتحاد العام ، فاجتمعت اللجنة التحضيرية ، ووافقت ٥٢ نقابة عامة على مشروع لائحة الاتحاد الأساسية ، وفى أول يناير عام ١٩٦١ عقد المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات المصرى بحضور ٢٦٧ مندوبا للنقابات العامة ، وفاز آيضا العمال المرشحون لعضوية المجلس التنفيذى للاتحاد بالتزكية ، وتم انتخاب آنور سلامه رئيسا للاتحاد · وبذلك بدآت فترة جديدة من

عمر الاتحـاد الذى بدأ يناقش القـوانين العمـالية ويعدها ٠

ومع ايماننا بالظروف الصعبة التى مر بها الاتحاد، الا أنه لابد من الاشارة الى عدة ملاحظات ، أخذت عليه طوال مدة الدراسة ولم يأخذ بها وهى : ــ

أولا ــ لم يأخذ الاتحاد بنظام المندوبين النقابيين فى الأقسام والورش داخل المصانع والمنشآت ٠

ثانيا ــ لم يكون جهازا محاسـبيا للنقابات ليقوم بالاشراف المالى على المنظمات النقابية ٠

ثالثا ــ لم يأخذ بنظام السكرتاريات المتخصصة الا فى دورة عام ١٩٦١ ولكنها لم تكن مدعمة بأجهزة فنية تعاونها ٠

رابعا ــ لم يشكل الاتحادات المحلية بالمحافظات ، مع أهميتها كوسيلة ربط وتنسيق بين اللجان النقابية فى دائرة المحافظة ٠

خامسا ــ لم يشارك الاتحاد العام فى مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة ٠

والحق يقال فمع كل هـذه الثغرات الا أن قيـام

الاتحاد العام كان أفضل من لاشيء ، فأمام هـذه القوى والظروف كان لابد من اتباع العمال لسـياسة الخطوة خطوة لكى يحصلوا على حقوقهم •

***

وبعد عدة أيام من انشاء الاتحاد عام ١٩٥٧ قرر خوض المعركة الانتخابية لمجلس الأمة فى نفس العام ، فاتصل الاتحاد بالمنظمات العمالية ليعـرف المرشـحين والمناطق التى سـيتقدمون للترشـيح فيها ، لتزكيتهم ومساعدتهم ، على ألا يكون للاتحاد أكثر من مرشح واحد فى منطقة واحدة •

وقد تلقى الاتحاذ العام ٤٥٠ طلبا للترشيح وافق على ترشيح ١٧ طلبا منهم ، ولكن الاتحاد القومى وتبعا للسـلطة الممنوحة له شطب منهم ٦ مرشحين وبقى ١١ عـاملا ، وكان أبرز المرشحين أنـور سـلامة رئيس الاتحاد (١) ، وأحمد فهيم نائبه (٢) ، وصاوى أحمد صاوى وكيل الاتحاد (٣) ومحمد أحمد العقيلى عضو

(١) رشح بالزيتية فى السويس •
(٢) رشح بشبرا الخيمة •
(٣) رشح فى بولاق •

المجلس التنفيذى للاتحاد (١) وصلاح غريب رئيس شركة الغزل الأهلية ونائب رئيس اتحاد الغزل والنسيج (٢) ، ومحمد متولى الشعراوى عضو مجلس نقابة كفر الدوار وعضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل (٣) ، وعبد العزيز مصطفى (٤) ، وزكى مخيمر (٥) .

وشرح أنور سلامة سياسة الاتحاد العام والتى تعتبر فى حد ذاتها كبرنامج لمرشحيه ، فذكر أن سياسته تقوم على التمسك بالحياد الايجابى ، واحباط وسائل الضغط الاقتصادى ومناهضة الاستعمار ، والتعاون مع الدول الأسيوية والأفريقية على أساس مبادىء باندونج ، ومحاربة الأحلاف وتأييد الشعوب العربية فى كفاحها ضد الاستعمار ؛ وأن سياسة الاتحاد العام فى المجال الاقتصادى هى تخطيط الاقتصاد باستغلال كافة الامكانات والموارد بأحدث الوسائل ، والمضى فى سياسة الاصلاح الزراعى واقامة النظام الضرائبى على أساس

---

(١) رشح فى أسوان .
(٢) رشح فى دائرة ديوان كرموز .
(٣) رشح عن دائرة كفر الدوار .
(٤) رشح لدائرة الوايلى .
(٥) رشح لدائرة شبرا مصر ١٧ .

العدالة وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن الطبقات المحدودة الدخل ٠

وفى مجال الحريات العامة طالب بتصفية مالايزال معمولا بـه من القوانين والتشريعات المنافية لهذة الحريات ، وتأمين المواطن ضد المرض وتحديد ساعات العمل بما لايزيد عن ٤٨ ساعة فى الاسبوع ، وضمان عدالة الاجور وتحريم نظـام مقاولى العمال ، وتعميم التعليم المجانى وصيانة الحريات النقابية واقرار التفرغ النقابى ٠

وفيما يتعلق بالسياسة التى طرحها الاتحاد كنهج لنفسه نجد أنه نهج سياسة الدولة وأيدها فى سياستها الخارجية ، وبالفعل بدراستنا لسياسة الاتحاد الخارجية نجده قد نفذ ذلك ، وهـو ماورد تفصيليا فى فصـل العـلاقات الخـارجية ، وفى المجـال الداخلى نجـد أن سياسته تهدف الى المزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية، وفيما يخص المطالب العمالية نجـده يبلورها بطريقة معقولة ، وأيضا نجـد أنهـا قد تحققت بنهاية فترة الدراسة ، ومن هنا يتضح أنه بكل حق برنامج اصلاحى واجتماعى جيد ٠

وقد أنفق الاتحاد العـام ١٠ آلاف جنيه فى هذه

المعركة الانتخابية على المرشحين ، كما اسهمت النقابات في مساعدة بعض المرشحين بالمال واللافتات واستعمال أماكنها في الدعاية ، ومع هذا خسر العمال مناطق صناعية هامة مثل شبرا الخيمة وكفر الدوار وامبابة وكرموز ومحرم بك ، ولكن بحساب الأرباح والخسائر فهي ولا شك في صالح العمال ٠

فلأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر يدخل العمال مجلس الأمة ، فقد دخلت منهم مجموعة لا بأس بها ؛ اذ نجح أنور سلامة وعبد العزيز مصطفى وكمال مروان (١) ومحمد الغزالي (٢) وأبو اليزيد يوسف (٣) ونظمي عمر مكاوى (٤) ونجاح العمال هذا في مناطق غير عمالية يدل على تعاطف طوائف الشعب من غير العمال وانتخابهم لهم ، كما يدل على نمو الوعي الفكرى عند الجماهير وانتمائهم للعمال ، وهذا اللقاء الجماهيرى بين العمال والشعب هو الذى شجع فئة من العمال لترشيح نفسها من خارج الاتحاد معتمدة على هذه الثقة وفعلا تنجح في هذه الانتخابات ٠

---

(١) نجح في الدائرة الثانية بورسعيد ٠
(٢) نجح في دائرة حدائق القبة ٠
(٣) نجح في مدينة طنطا ٠
(٤) نجح بدائرة كرداسة ٠

واذا كان العمال قد خسروا فى بعض المناطق الصناعية الهامة ، فان ذلك فى الحقيقة يرجع الى أن انتخابات أعضاء هذا البرلمان قد خضعت لمجموعة من الشروط والتدخلات من قبل السلطة ، فذكر أنور سلامة صراحة أن هذه الانتخابات لم تكن حرة تماما ، فكانت النتائج معدة من قبل أن تبدأ الانتخابات ، اذ كان المطلوب أن ينجح هذا هنا وذاك هناك · وبذلك كان بعض العمال المرشحين سىء الحظ ، أمام خطة السلطة ، وفى الحقيقة فان قول أنور سلامة هذا لايختلف عليه اثنان من معاصريه ·

وفى بداية اجتماعات مجلس الآمة عرض العمال مطالبهم ، ففى اجتماع للمجلس فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٧ ، طالب أنور سلامة بتعديل قانون ساعات العمل ، كما ذكر أيضا أن العمال يئسوا كل اليأس من النظام الذى يطبق به قانون التحكيم الاجبارى بين العمال وأصحاب الأعمال . وفى هذه الجلسة أيضا ذكر العضو كمال مروان أن الدستور قرر وألزم الأحداث بالتعليم الاجبارى من ٦ سنوات وحتى سن ١٤ سنة ، ومع هذا فان هناك أطفالا يعملون فى التاسعة طبقا لقانون العمل ، وعلى ذلك فقد طالب بألا يسمح بتشغيل

العامل الا بعد ١٤ سنة ، كما ذكر آن الدستور نص على احترام حرية الاجتماع ، ولكن النقابات تعانى صعوبة فى عقد جمعياتها العمومية ٠

ويتضـح من هـذا آن العمـال قد عرفوا دورهم وتناولوا قضايامجتمعهم وبذلك آخذوا وضعهم داخل المجلس ،وتعززت مكانتهم آكثر عندما آنتخبت لجنة العمل فى المجلس من أنور سـلامة مقررا وكمـال مـروان سكرتيرا ، وبرئاسة عبد العزيز مصطفى ٠

الفصل السادس

التشريعات العمالية

- تعديل قوانين العمل عام ١٩٥٢ ·
- التشريعات بعد ١٩٥٢ وحتى صدور قانون العمل الموحد
- قانون العمل الموحد ٩١ لعام ١٩٥٩ ·
- قانون التامينات الاجتماعية ٩٢ لعام ١٩٥٩ ·

يقصد بتشريع العمل ذلك النوع من القانون الذى يحكم الروابط الناشئة عن آداء عمل لحساب الغير ، كلما كان تنفيذ هذا العمل يقترن بنوع من التبعية قبل صاحب العمل ·

ولذلك التشريع طابعة المميز ، لأنه تشريع حركى متطور ، لأن المسائل التى ينظمها دائمة الحركة ، فشئون العمل والعمال تتبع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تطوراتها ، ولذا كان من المحتم تعديلة لمواكبة هذه الظروف من وقت لآخر ·

وعلى أثر قيام الثورة صدر القرار الوزارى رقم ٢٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٢ من وزارة الشئون الاجتماعية بشأن تعديل لجنة بحث واعداد قانون موحد كامل للعمل ، ولكن تقرر ادخال تعلايلات عاجلة على القوانين الأساسية نظرا لأنه رؤى آن اعداد مثل هذا القانون الموحد سيستغرق وقتا طويلا فعدلت القوانين الأساسية وهى قانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم وقانون تنظيم النقابات العمالية ، ويمكن تلخيص أهم التعديلات فى هذه القوانين فيما يلى : —

أولا — القانون المعدل لعقد العمل الفردى — القانون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ — وقد حل محل القانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤ ، وزيدت به فئات مكافأة نهاية الخدمة للعمال وأيام الاجازات السنوية فضلا عن توفير وسائل الانتقال للعمال فى الأماكن التى لاتصل اليها المواصلات العادية ، كما كفل الرعاية الطبية والعلاج للعمال ، وقرر حقهم فى الاجازة فى بعض الاعياد والمواسم بأجر كامل ، وجعل من حق العامل الذى آمضى خمس سنوات فى استحقاق نصف مكافأة نهاية الخدمة ، كما ضمن حقوق العمال فى تصفية المنشأة أو حلها ٠٠ ألخ من التصرفات ٠

ثانيا — القانون رقم ٣١٨ لعام ١٩٥٢ الخاص

بالتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، وهو المعدل للقانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٤٨ ، وتضمن أيضا عدة تعديلات وأحكام نورد أهمها : سرعة الفصل فى المنازعات بتحديد فترات قصيرة للمراحل التى يمر بها النزاع، وشمول اختصاص لجان التوفيق وهيئات التحكيم كافة المنازعات العمالية الجماعية المتعلقة بتطبيق أحكام القانون ، كما عدد لجان التوفيق على مستوى المحافظات وجعل التحكيم اجباريا ، وكذلك آجاز حضور المحامين أمام هيئات التحكيم فقط . وجواز الزام صاحب العمل بمصاريف انتقال واقامة ممثل العمال خلال فترة نظر النزاع ، اذا صدر القرار فى صالح العمال .

ثالثا ــ القانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ الخاص بنقابات العمال والذى حل محل القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ ، وتضمن عدة تعديلات : فقد رفع الوصاية الادارية عن النقابات واكتساب النقابة لشخصيتها المعنوية ، جعل من حقها مزاولة نشاطها بمجرد ايداع أوراقها الخاصة بالتأسيس ، كما كفل الحرية النقابية للعمال ، وجعل العضوية بالنقابة اجبارية لجميع العمال بالمؤسسة اذا أنضم ثلاثة أخماسهم الى النقابة ، وأيضا ألزم المؤسسة بخصم قيمة الاشتراك من العمال وتأسيس

اتحادات للنقابات ، كما جعل حل النقابة من حق القضاء وحدة .

هذه هى المزايا التى كفلها قانون النقابات المعدل ، ولكن لابد من الاشارة الى المآخذ التى آخذت عليه : اطلاقه للحريات النقابية مع بقاء نقابة المنشأة ، مماأدى الى استمرار ظاهرة التفتت فى الحركة النقابية بلى زادها ، كما حرم موظفى ومستخدمى الحكومة من حق تكوين النقابات ، وأيضا أوجد تفرقة بين العمال والموظفين داخل المنشأة الواحدة بجواز تكوين نقابة لكل منهم ، كما حرم على العمال الاشتغال بالمسائل السياسية ، ثم ان هذا القانون قد حرم الخدم والسائقين والبوابين من التمتع بمزاياة ، كماحرم أيضا القانون العمال من حرية الاجتماع الا بتصريح من المسئولين .

وبذلك يتبين أن الحكومة بهذا القانون عملت على تفريق العمال وبعثرة جهودهم فى نقابات صغيرة ، فزادت وضع العمال سوءا ، واستمر هذا الوضع حوالى سبع سنوات ـ حيث بدأ ينتهى بصدور القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ ـ عانى فيها العمال الهول من أصحاب الأعمال .

***

وفى عام ١٩٥٣ أضيف للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى مبدأ جديد تضمنته المادة ٣٩ مكرر والتى قررت آن من حق العامل المفصول من عمله بلا مبرر آن يطلب من القضاء وقف تنفيذ هذا القرار ، كما جعلت للقضاء حق اعادة العامل المفصول الى عمله اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى ٠

كما صدر فى نفس العام القانون رقم ٢٤٤ لعام ١٩٥٣ بشأن تنظيم وتوظيف وتخديم العاطلين ، وقد نظم توظيفهم بتسجيل آسمائهم فى مكاتب التخديم ، كما ألزم أصحاب الأعمال بالتبليغ عن الوظائف الخالية لديهم ، وحظر عليهم تشغيل العاطلين الا اذا كانوا حاصلين على شهادة القيد ، وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤١٩ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار وألزم أصحاب الأعمال بالاشتراك فيها ، بنسبة ٢٪ من الاجور الاجمالية للعمال فى صندوق التأمين ، و ٥٪ فى صندوق الادخار كما آلزم العمال بدفع ٥٪ آيضا فى صندوق الادخار ٠

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٤٦ بتنظم تشغيل العمال فى المناجم والمحاجر ، والهدف منه

المحافظة على صحة العمال ، وفى نفس السـنة صـدر القانون رقم ٧٨ لعام ١٩٥٨ المعـدل لفترة الاختبـار بجعلها مرة واحدة بدلا من مرتين ، وأيضا صـدر فى نفس العام القانون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٥٨ بشأن التامين والتعويض عن اصابات العمل والذى حل محل القانون رقم ٨٩ لعام ١٩٥٠ ٠

ورغم كثرة هذه القوانين وتنوعها ، الا آن أهمها هو القـانون رقم ٧٨ لعام ١٩٥٨ والذى عـدل فترة الاختبـار بجعلهـا مرة واحـدة بدلا من مرتين ، فهذه القوانين فيما عدا هذا القانون لم تلعب فى جملتها دورا أساسيا للطبقة العاملة بل ان الكثير منهـا فسر فى غير صالح العمال وكما أتضح من الشكاوى العمالية ٠

***

وبعد آن لمس النقابيون مساوىء نقابات المنشآت وما ترتب على انتشـارها من ضـعف الحركة النقابية بدأت تنمو عندهم فكرة اعادة تنظيم النقابات بشـكل جديد ، وتبنى الاتحاد العام للنقابات الموضوع ، حيث أصدر فى مؤتمره الثانى المنعقد فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٩ قرارا دعـا فيه الى تطوير التنظيم النقابى المصرى من النمط البدائى لنقابة المنشأة الى نمط النقابة الصناعية

العامة ، ولكن استدعت الوحدة مع سوريا توحيد التشريعات فى الاقليمين ، واتفق على آسس معينة لتوحيدها وهى :التسوية فى المعاملة بين آبناء الوطن الواحد ، والأخذ بالوضع الأفضل بالنسبة للقوانين العمالية فى آى من الأقليمين ، والتسوية فى المعاملة بين مختلف فئات العمال ·

وفعلا صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ بأصدار قانون العمل الموحد ، وأيضا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية (١) على الأسس التى سبقت الاشارة اليها ــ حتى قيل انه طفرة ــ وبذلك حصل العمال على مزايا جديدة ، وارتفع مستواهم الاجتماعى بأخذهم بعض حقوقهم التى آعطاهم أياها هذا القانون ·

ولقد تضمن قانون العمل الموحد عدة آحكام ومبادىء وتعديلات جديدة نورد آهمها فيما يلى : ــ

استحدث نصا يقضى بجواز تشكيل لجان استشارية لتعاون مكاتب التوظيف والتخديم من ممثلى العمال

---

(١) صدر القانونان فى ٧ أبريل عام ١٩٥٩ ·

وأصحاب الأعمال مما يجعلهم يشتركون فى رسم وتنفيذ سياسات الاستخدام ، كما قرر سريان أحكام عقد العمل الفردى على العمال الذين يعملون فى منشأة تستخدم أقل من خمسة افراد ، وأيضا حدد ساعات العمل الفعلية بثمانى ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع ولا تدخل فيها الفترات المخصصة للراحة ، وكذلك استحدث نظام اللجان المشتركة الخاصة باقتراح الأجور على مستوى المحافظات والمراكز الصناعية الهامة ٠

ولقد يسر هذا القانون للنقابات أن تتحول الى نقابات عامة صناعية ، كما منع تكوين أكثر من نقابة للصناعة الواحدة ، وأنقص مدة اختبار العامل من ستة أشهر الى ثلاثة أشهر ، كما زاد الأجر الاضافى من ٢٥٪ الى ٥٠٪ للعمل الليلى ٠

***

أما القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فقد قرر حق العمال فى التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة ، كما أمن العمال ضد العجز والوفاة وحول نظام التعويض النقدى الى نظام المعاشات ، وقد سرى هذا القانون من أول أغسطس عام ١٩٥٩ على جميع عمال الجمهورية وحل محل القانون

رقم ٤١٩ لعام ١٩٥٥ بشأن التأمين والادخار والقانون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٥٨ بشـأن التأمينات الاجتماعيـة ، وبتنفيذ ذلك القانون يكون قد تحقق للعمال جزء كبير من أملهم .

ومع هـذا فقد كانت هناك عـدة مآخـذ عـلى القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وهى : حرمان موظفى الحكومة من حق تكوين النقابات ، كما حرم النقابات العمالية من الاشتغال بالمسائل السياسية ، ولم يحسم مسئولية النقابات الفرعية بالنسبة للعمال المشتغلين فى المؤسسات التى تضم أقل من ٥٠ عاملا وبقاء هؤلاء العمال خارج العضـوية النقابية ، وأيضـا لم يمنح اللجان النقابية الشخصـية الاعتبـارية ، مما نتج عنة تعطيل الأعمال نظرا لأنها تلجأ الى النقـابة العـامة فى كل مسـائلها العمالية .

وبصفة عامة فان أهم ما يلاحظ على هذه الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ أنها فترة عـامرة بالتشريعـات العمالية التى أعطت للعمال حقوقهم ـ نظريا ـ أما عند التطبيق فكما مر بنا كان ذلك من أعقد الأمور ، ومع هذا فان الأستاذ عصمت الهوارى (١) يذكر أن صدور

(١) عصمت الهوارى : كتاب العمل ٣٥ ، التطور التاريخى لتشريعات العمل ص ٣٢ .

التشريعات لم يكن وليدضغط الطبقة العاملة او مطالبها وأنما نتيجة احساس الثورة بالآم وآمال الطبقة العاملة ، وأن هذه التشريعات حمت النشــاط النقابى على نحو لم يسبق له مثيل ، والحقيقة أنه لم يوفق فى هذا الرأى فكما اوضحنا كانت مطالب العمال من الكثرة والتعدد لدرجة ضــاقت بها صفحات الصحف ، هذا عن الشــق الأول من رأيه أما عن الشــق الثانى والخاص بحماية النشاط النقابى فكما ذكرنا ايضا لم يعد نقابى واحد الى عملة بعد فصــلة بســبب هذا النشــاط فأين هى الحماية النقابية وقد وضح انتهاكها •

الفصل السابع

العلاقات الخارجية للطبقة العاملة المصرية

- الحركة النقابية المصرية ودول الكتلتين .
- الحركة النقابية المصرية والعمال العرب .
- الحركة النقابية المصرية والعمال الأفريقيين .
- أثر العلاقات الخارجية للطبقة العاملة المصرية على مجرى الأحداث الرئيسية .

كانت الشئون العمالية تبدو غالبا فى اطار محلى أكثر مما تبدو فى اطار دولى حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث ظهرت مكانتها الدولية بوضوح فى القرن العشرين ، فقد ظهرت على المستوى العالمى نظم للعمل وحركة نقابية دولية ومستويات لظروف العمل وشروطه ، كفيلة بأن تحقق وضعا أفضل للعمال فى بلاد العالم التى آخذت بها .

وبنشاط الحركة النقابية نشطت داخلها التيارات السياسية المتعارضة والتى برزت بشدة فى الحرب

البـاردة بين الكتلتين ، ممـا آدى الى انقسام الحـركة النقابية الدولية الى قسمين ـ عام ١٩٤٩ ـ أحـدهما الاتحـاد العـالمى للنقابات (١) ويمثل الكتلة الشرقية ومقره براغ ، والآخر الاتحـاد الدولى للنقابات الحرة ويمثل الكتلة الغربية ومقره بروكسل ٠

وحرصت الحـركة النقابية المصرية على الاحتفاظ بشخصيتها المستقلة فى المجتمع العمالى العالمى ، وعدم التـورط فى الانتماء الى آى من الاتحـادات العمالية الدولية المتنافسة ، عندما تأسس الاتحـاد العام لعمال مصر فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٧ كان عليه أن يتخذ لنفسه موقفا يحدد به سياسته التى لاتخـرج فى اطارها عن السياسة العامة للدولة ، ومن هنا كانت سياسته ـ الحياد الايجابى وعدم الانحياز ـ وهى نفس السياسة العامة للدولة ، ومع ذلك لم تنعزل الحركة النقابية المصرية عن الحركة النقـابية الدولية فشاركت فى قيـام الاتحـاد العربى والاتحاد الأفريقى ٠

وعلى الرغم من هذه السياسة المعلنة فقد حاول كل من الاتحادين العماليين ـ الشرقى والغربى ـ استقطابها

---

(١) انشا هذا الاتحاد عام ١٩٤٥ فى باريس ، وحضر مؤتمره التاسيسى وفد من مصر ، وانتخب محمد يوسف المدرك عضوا للمجلس العام للاتحاد ، واستمرت عضوية مصر فى الأتحاد العالمى واشتركت فى تنفيذ قراراته ٠

دون جدوى ، والحقيقة التى لايمكن اغفالها بالنسبة لهذه السياسة ، آنها وجـدت مجـالا آوسـع بين المنظمات النقابية فى الدول الاشتراكية والافريقية والآسيوية ، وحققت هذه العلاقات آوسع دعاية للقضايا الرئيسية وفى مقدمتها الكفاح ضد الوجود الاسرائيلى على الأرض الفلسطينية .

وبمجرد وقوع العدوان الثـلاثى على مصر أرسل الاتحاد العالمى برقية احتجاج ، وطلب من الأمم المتحدة أن ترغم حكومات الدول المعتدية على دفع تعويضات عن خسائر الحرب التى آوقعتها بالشعب المصرى ، ثم حول ٥٧٩٠٠ فرنكا سويسريا تأييدا لعمال مصر وشعبها ، ومع ذلك صرح أنور سلامه آن مصر لن تنضم الى الاتحاد العالمى للنقابات ، لأنها لاتدفع ثمن تأييد قضاياها أكثر من الاعتراف بالجميل لان عمال مصر يدينون بسياسة الحيـاد الايجـابى ويعتبرون أنفسـهم أصـدقاء للجميع .

الا أنه قد ظهر ميل واضح فى كفـة التعامل مع الدول أعضاء الاتحاد العالمى للنقابات ، ففى ٢٥ أبريل

عام ١٩٥٧ سافر وفد عمال مصر (١) الى موسكو لحضور احتفالات اتحاد عام الاتحــاد السوفيتى بعيد العمال ، وفى أكتوبر من نفس العام توجــه وفد عمالى مصرى برئاسة أحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد (٢) لمشاركة الاتحاد السوفيتى بأعياد الثورة الاشتراكية الروسية ٠

ولم يتوقف الأمــر على زيارة الاتحــاد السوفيتى فحسب بل تعــداه الى معظم دول هــذه الكتلة ، فيقوم رئيس الاتحاد المصرى فى أول مايو عام ١٩٥٧ بزيارة ألمانيا الشرقية احتفالا بعيد العمال ، وتقوم وفود أخرى بزيارة يوغوسلافياورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وتجىء الوفود من الصين ومن هذه الدول ،وهكذا كانت العلاقات والصــلات متوطدة بين العمــال المصريين والعمال فى الكتلة الشرقية ٠

ولقد دفع الى هذه العلاقات ظــروف العلاقات بين مصر والكتلة الغربية والتى كانت سيئة نتيجة للعدوان الثلاثى ، ونتيجة أيضا لمساندة الاتحاد الحر لاسرائيل ،

---

(١) تكون الوفد من : محمود العجمى ، محمد أحمد العقيل ، سلامة خليل ، الدكتور فوزى السيد ، محمد التونى ، عبد الحى حمام ، مختار حسن ، فؤاد عطا مستشار الاتحاد العام المصرى للعمال ٠

(٢) تكون الوفد من : كمال مروان ، عبد العزيز مصطفى ، يوسف على ، محمود المسلمانى ٠

فتوجهت مصر الى الكتلة الشرقية ، وتوجهت تبعا لها العلاقات العمالية جهة الشرق ، وهكذا يمكن القول ان النقابات العمالية المصرية نفذت السياسة المرسومة لها ووطدت العلاقات مع هذه الكتلة ·

أما بالنسبة للكتلة الغربية فبعد آن تمت اتفاقية الجلاء تكونت بعثة عمالية (١) لزيارة انجلترا لمدة أربعة أسابيع لدراسة شئون النقابات والاتحادات · ثم بعد ذلك قام الاتحاد العام لنقابات المحال التجارية بجمهورية مصر بدعوة « هرمان باتيت » المندوب الدائم لاتحاد النقابات الحرة فى مكتب العمل الدولى ، وعندما ألتقى به أعضاء المؤتمر الدائم لنقابات العمال المصرية طالبوه بضرورة وضع اللغة العربية فى مقامها الأول بين مطبوعات الاتحاد ، وأبدوا آحتجاجهم لما تقدمة الاتحادات العمالية البريطانية من مساعدات وتوصيات لمساندة اسرائيل ، ثم وجه اتحاد النقابات الحرة فى بروكسل الدعوة الى المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر لحضور المؤتمر العمالى الذى يعقده الاتحاد للمنظمات العمالية الأفريقية فى آكرا بساحل الذهب

---

(٢) تكونت من : محمد أحمد السبع عن اتحاد البترول ، أحمد فهيم عن اتحاد النسيج ، عبد الفتاح صقر عن اتحاد مواد البناء ·

فى ٤ يناير عام ١٩٥٧ . وبالفعل أوفد المؤتمر اثنين من النقابيين (١) لحضور هذا المؤتمر كمراقبين .

ومع هذا فقد كان ظل العدوان الثلاثى سببا لوجود علاقات عداء بين العمال المصريين والاتحاد الحر ، كما كانت حملات العمال العرب على هذاالاتحاد تؤكد العداء القائم بينهما ، وان وجدت علاقات بين العمال المصريين والكتلة الغربية فقد كانت علاقات محدودة ولم تأخذ طابع العلاقات الشعبية وذلك على الرغم من اشتراك مصر فى تأسيس اتحاد البترول الدولى ـ أبريل عام ١٩٥٤ ـ وانتخابها عضوا فى مجلس ادارته (٢) .

***

كان أول اقتراح لانشاء اتحاد العمال العرب فى حفل استقبال العمال العرب بالاسكندرية ، حيث أستقبلت وفود نقابات عمال مصر ، وفود عمال البلاد العربية فى ميناء الاسكندرية ظهر يوم آخر أكتوبر ١٩٤٥ ، وتكلم فى هذا الحفل محمود مصطفى رئيس

(١) وهما : حامد عبد السلام بكير رئيس نقابة عمال القنال ببورسعيد ، أحمد يوسف أحمد رئيس اتحاد نقابات الصناعات المعدنية والميكانيكية بالاسكندرية .

(٢) أعضاء مجلس الادارة هم : الولايات المتحدة ، هولندا ، كولومبيا ، فرنسا ، بريطانيا ، مصر ، الهند ، ايطاليا .

نقابة عمال السيارات بالاسكندرية وطالب بوجوب تشكيل اتحاد عام لعمال الشرق العربى (١) .

بينما كان الاقتراح الثانى فى عام ١٩٤٩ ، حيث كان قد تم اختيار فتحى كامل ومحمد ابراهيم زين الدين رئيس نقابة سائقى السيارات الخاصة لتمثيل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، وكان معهما من العرب وفد من جامعة النقابات الحرة فى لبنان ووفد من تونس ، والتقى الوفد المصرى بمندوب لبنان محمد وهبه المصرى ، وهنا فكر فتحى كامل فى قيام تنظيم موحد للنقابات العربية ، وتحدث مع زميله زين الدين فى هذه الفكرة فشاركه الحماس لها ، وبعد عودتهم من لندن التقوا مرارا لمناقشة الوسيلة لاخراج الفكرة ، وشاركهم فى بعض هذه اللقاءات جمال بغدادى أباظة رئيس نقابة

---

(١) وكان على رأس الوفود العربية النقابى مصطفى العريس رئيس وفد نقابات لبنان فى المؤتمر التأسيس للاتحاد العالمى لعمال العالم وعضو اللجنة التنفيذية فى الاتحاد العالمى ممثلا للشرق الأوسط ، وكان معه بقية زملائه ، ومنهم وفد نقابات وعمال سوريا برئاسة النقابى ابراهيم البكرى رئيس الوفد وعضو المجلس العام للاتحاد العالمى ، وكان معهم أيضا النقابى المصرى محمد يوسف المدرك رئيس وفد نقابات عمال مصر وعضو المجلس العام للاتحاد العالمى ، وكان معهم كذلك الياس شاهين وجورج فريحة من لبنان ، وجميل عثمان من سوريه ، وغيرهم الكثير .

شركة مصر للملاحة النهرية ، وقرروا الذهاب الى جامعة الدول العربية لطلب المساعدة وأعدوا مذكرة حول هذا الموضوع •

وذهب فتحى كامل وجمال أباظة لمقابلة الأمين العام للجامعة ، الذى أحالهما الى مسئول الشئون الاجتماعية ــ وكان لبنانيا ــ وعرضا عليه أفكارهما، فبين لهما أن كثيرا من الحكومات الأعضاء فى الجامعة لاتنظر بعين الرضا لقيام تنظيمات نقابية فى دولها ، وعندما وجد منهما اصرارا على موقفهما وآفكارهما وجه لهما سؤالا ، اذا كان يوجد آتحاد عام لعمال مصر ، وكانت اجابتهما بالنفى ، فما كان من الرجل الا أن قال لهما «اعملوا لكم اتحاد لعمال مصر ، حتى تجىء لكم الناس بعد ذلك» ، وكان ذلك فى الحقيقة رد مفحم مما جعلهما يعتذرا وينصرفا •

وبعد ذلك تبنت مصلحة العمل فى مصر فكرة تكوين اتحاد نقابات العمال العرب ، بعد أن تلقت عدة تقارير خلال عام ١٩٥٥ من ملحقها فى واشنطن (١) نبه فيها الى خطورة نشاط الهستدروت ــ اتحاد عمال أسرائيل

---

(١) وكان الملحق هو عبد الرؤوف أبو علم ••

ـ فى آمـريكا الى التغلغل الصـهيونى فى الحـركة الأمريكية ، بدراسة المصلحة لتقارير ملحقيها العماليين بصفة عامة ، اتضح لها كذلك آن الأمر يحتاج الى جهود أقوى وأعمق من شبكة ملحقيها العماليين فى الخارج ٠

ولذا رأت المصلحة ان من الأصوب تجميع امكانيات الحركة النقابية العربية فى جهاز قومى ـ اتحاد عمالى ـ يضم اتحادات ونقابات العمـال فى الدول العربية جميعا ، وكان فى مصر يومئذ المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وكان قد اختير لأمانته العامة آسعد راجح، الذى تحمس للمشروع كمـا حظى المشروع أيضـا بتأييد وتشجيع جمال عبد الناصر ، فتقرر ايفاد بعثات عمالية مصرية الى بعض الدول العربية لبحث امكانية تكوينه ، ومن هـذه البعثات بعثـة المؤتمر الدائم فى ٣ سبتمبر ١٩٥٥ (١) ٠

ويجدر بالذكر آن هذه الفكرة نبتت آيضا فى نفس هذه الفترة لدى العمال السوريين والأردنيين ، كامتداد لفكرة اتحـاد المحـامين العـرب واتحـاد الخـريجين العرب ، وبهذا التقت آفـكار عمـال مصر مع آفـكار

(١) رأس هذه البعثة اسعد راجح ، وزارت سوريا ولبنان ، بهدف توثيق الروابط مع نقاباتها ٠

أخوانهم عمال سوريا والأردن ، وتقرر تكوين لجنة تحضيرية فى دمشق شارك فيها آسعد راجح مع بعض زملائه ، وبذلك تكون رحلته قد حققت الهدف منها ، وتكونت هذه اللجنة من ممثلى الحركات العمالية فى سوريا ولبنان ومصر والأردن ٠

وعقب انتهاء أعمال مؤتمر الحريجين العرب ، والذى أنعقد فى القدس خلال شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، قام الوفد (١) المصرى بزيارة سوريا ولبنان ، وأنتهز عبد المغنى سعيد هذه الفرصة وكان عضوا فى وفد مصر للمؤتمر ، واجتمع ببعض القادة النقابيين (٢) لبحث اجراءات تكوين اتحاد العمال العرب ، وبعد عودته الى القاهرة أستأنف بحث هذه الاجراءات مع المسئولين ومع النقابيين فى المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر ، وكان أسعد راجح قد استقال فى ذلك الوقت من الأمانة العامة ، وحل محله فتحى كامل ٠

---

(١) ومما يدل على اهتمام عبد الناصر بهذا لموضوع ، أنه اجتمع بالوفد قبل سفره واوصى اعضاءه بالعمل على دعم فكرة الوحدة العربية فى جميع المجالات ٠

(٢) ومنهم زيدان يونس رئيس اتحاد عمال الأردن وصبحى الخطيب رئيس اتحاد عمال سوريا والياس الهبر رئيس نقابة عمال الفنادق فى لبنان ٠

وزار فتحي كامل سـوريا فى أوائل عام ١٩٥٦ كرئيس للوفدالمصرى (١) واستقبله هناك صبحي الخطيب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ، وتحاور الوفد المصرى مع السوريين بشأن تأسيس اتحاد العمال العرب وانتهيا الى اتفاق بشأن مسودة دستوره وهيكله ، على أن يعقد المؤتمر التأسيسى فى مارس عام ١٩٥٦ بدمشق، وعلى أثر ذلك عاد الوفد المصرى الى القاهرة .

وكما هو متفق عليه عقد المؤتمر التأسيسى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب فى جامعة دمشق فى الفترة من ٢٤ ــ ٢٦ مارس عام ١٩٥٦ . وبالاضافة الى مصر وسوريا حضر هذا المؤتمر وفـد من اتحـادعمال ليبيا ووفد من اتحاد عمال الأردن . كما حضر الى دمشـق أيضـا عمار العزيز ورضـ الجـابرى من قيادات العمل النقابى السرى فى العراق ، اذ كان نور السعيد يمنع

(١) كان الوفد يضم : الصاوى أحمد الصاوى ، كامل العقيلى ، عبد المقصـود قطب ، أمين القرموطى ، سعيد عابد ، عبد العزيز السيد ، صبحى رمضان ، منصور عبد المنعم ، عدلى نخلة ، مراد مرقص .

قيام تنظيم نقابى عراقى رسمى (١) وكانت المشكلة التى واجهتهم هى مشكلة لبنان ، اذ كان بهـا اتحادان للعمال ـ اتحـاد نقابات الشـمال واتحـاد النقابات المستقلة ـ الا أنهم نجحوا بعد مشقة فى تذليلها •

وتم انتخاب محمد صبحى الخطيب رئيسا للاتحاد ، ثم أنتخب صاوى أحمد صاوى من مصر ، وزكى الشيخ يسن من الأردن ، سالم شيتا من ليبيا ، محمد على فخروا من لبنان نوابا للرئيس ، كما انتخب فتحى كامل أمينا عـاما للاتحـاد ، زيـدان يونس من الأردن ، يوسف العماوى من سوريا ، رجب النيهوم من ليبيا ، مدحت كوسا من لبنان أمناء مسـاعدين ، محمد أحمد العقيلى مراقبا عاما ، وأيضا آنتخب عشرة أعضاء هم : منصور عبد المنعم وأنور سلامة من مصر ، صلاح زنزول وعلى تلجينى من سوريا ، عبد المجيد محيو من لبنان ، محمد عصام من لبنـان الشـمالى ، حسان محمد ومصطفى عسقلان من الأردن ، أحمد الهاشمى وعضوا آخـر ـ سيختار فيما بعد ـ من ليبيا ، وتم الاتفاق على اختيار القاهرة مقرا دائما للأمانة العامة للاتحاد •

(١) كان الوفد المصرى برئاسة فتحى كامل ، وعضوية : صاوى أحمد صاوى ، محمد أحمد العقيلى ، أنور سلامة ، منصور عبد المنعم •

وقد وقع ميثاق الاتحاد العربى للعمال بهيئة التحرير بمصر ، ووقعه عن عمال سوريا صبحي الخطيب ومعه أحد عشر عاملا سوريا من رؤساء النقابات ، ووقعه باسم العمال المصرين فتحى كامل ومعه آحد عشر عضوا من أعضاء المؤتمر • وفى الحقيقة فان كل هذه الجهود من زيارات ولقاءات توضح دور العمال المصريين فى بناء الحركة العمالية العربية منذ بداية التفكير فيها الى أن عقد مؤتمرها التأسيسى ، كما توضح آن جمال عبد الناصر قد دعم اقامة هذا الاتحاد ، لشعوره بأنه أداة من آدوات الوحدة العربية التى كان يسعى لها •

وقد تلخصت أهداف الاتحاد فى رفع مستوى معيشة عمال البلاد العربية ، وتحسين شروط العمل ، والسعي لتوحيد التشريعات العمالية العربية ، ادخال أساليب التدريب المهنى فى الصناعة ، تعميم الدراسة العمالية والنهوض بمستوى التنظيم النقابى ، دعوة العمال للاهتمام بموضوعات الكفاية الانتاجية ، الدعوة لتصنيع البلاد العربية والسعى لازالة الحواجز التى أوجدها الاستعمار فى الوطن العربى •

وفى أواخر يناير عام ١٩٦٠ جاء الى القاهرة وفد عمال البترول السورى ضمن برنامج تبادل للزيارات

بين عمال الاقليمين الشمالى والجنوبى ، ونزل الوفد فى ضيافة اتحـاد البترول والكيماويات المصرى ، ولقـد أسفرت هذه الزيارات عن تكوين الاتحاد العربى لعمال البترول والذى انعقد مؤتمره التأسيسى بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٩٦١ ، وقد اشترك فى عضويته اتحاد عمال النفط بعدن ، الاتحاد التونسى للشغل ، نقابة عمـال ومستخدمى خطوط أنابيب العراق بطرابلس بلبنان ، نقابة عمال ومستخدمى مصفاة طرابلس بلبنان ، نقابة عمال ومستخدمى البترول بطرابلس بليبيا ، النقابة العامة لعمال نقل النفط بسوريا والنقابة العامة لعمال البترول بمصر (١) ٠

وقد انتخب مختار التواكلى رئيسا للاتحاد ، وعلى سيد على ، عبد الله عبيد خضور ، نصوح نكدس ، سعيد جرنار نوابا للرئيس ٠ كمـا انتخب آنور سلامه أمينا عاما للاتحاد ، ويعتبر هذا الاتحاد هو آول اتحاد مهنى للعمال العرب ٠

وهدف الاتحاد ارساء قواعد العـلاقات الصناعية لجميع المنظمات الأعضاء ، تحقيق مستوى معيشى كريم

(١) كانت دار الاتحاد فى : ٥ شارع زكى بالتوفيقية بالقاهرة ٠

وعـدالة اجتماعية ، اقامة دورات ثقافية ودراسـية وتدريبية لاعداد القادة النقابيين والمثقفين العماليين ، توحيد الصف لعمال البترول ، تدعيم اتحـاد العمـال العرب ، ومد يد المعونة المادية والأدبية والفنية لكافة المنظمات البترولية العربية .

وهذا الاتحـاد المهنى يدل على انتشار الحـركة العمالية العـربية ووعى العمال العـرب نحـو التكتل والتجمع لمواجهة القوى المنـاوئة لهم فى داخـل بلادهم وخارجها ، فيصلوا بهذا الى مستوى معيشى مرتفع عن طريق المطالبة بتعديل التشريعات لصالحهم ، بمساعدة بعضهم البعض .

***

وكان أول لقـاء بين الحـركة النقابية المصرية والعمال الافريقيين فى عام ١٩٥٨ عندما شارك ممثلوا الاتحاد المصرى للعمال فى المؤتمر الأول لكل الشعوب الافـريقية ، الذى أنعقد فى آكرا ، وكان من أهـم قراراته الدعوة الى تكوين اتحـاد عـام لكل النقابات الافريقية .

وواصلت الحـركة النقـابية الافريقية خطواتها

لتكوين هذا الاتحاد ، وعقد مؤتمر للشعوب الافريقية في يناير عام ١٩٦٠ بمدينة تونس ، وحضر هذا المؤتمر وفد مصرى (١) ، وخرجت افريقيا من هذا المؤتمر بتكوين لجنة السكرتارية لمؤتمر عمال افريقيا، وشارك الوفد المصرى فى اجتماعات هذه اللجنة ٠

وفى عام ١٩٦١ عقد بالدار البيضاء مؤتمر العمال الافريقيين واشتركت فيه الاتحادات العمالية فى ج٠ع٠م ، غينيا ، غانا ، مالى ، وقرر انشاء اتحاد لنقابات العمال الافريقيين ، واتخذت الدار البيضاء مقرا له ، وانتخب المؤتمر المحجوب بن صديق السكرتير العام لاتحاد العمال المغربى رئيسا للاتحاد العمالى الافريقى الجديد ، كما انتخب ستة من السكرتريين للاتحاد ، من بينهم سكرتير من ج٠ع٠م ٠

ونص ميثاق الاتحاد على أن الاتحادات العمالية التى ستنضم الى عضويته يجب ألا ترتبط بأية منظمات عمالية دولية ، وأن سياسته هى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، واختيرت أربع مكاتب اقليمية فرعية للاتحاد فى كل من ، لاجوس ، القاهرة ، دار السلام ، برازفيل، وهى من أهم العواصم الأفريقية ٠

(١) تكون الوفد من : أسعد راجح ، أحمد فهيم ، حامد بكير ، محمد نوح ٠

وفى الحقيقة لم يتكون هذا الاتحاد بسهولة بل دارت معركته وراء الكواليس ، استمرت لمدة ستة آيام · ولم تقتصر على المنظمات العمالية الأفريقية وحدها بل خاضها الاتحاد الدولى للنقابات ـ غربى ـ والاتحاد العالمى للنقابات ـ شرقى ـ ولكن آنتصر صوت عمال أفريقيا فقط ·

فقد أشترك فى المؤتمر الآفريقى للعمال هذا حوالى ٤٠٠ نقابى يمثلون المنظمات العمالية فى أفريقيا ، ودارت المعركة بين كل هؤلاء حول سياسة الاتحاد ، هل هى الحياد أم عدم الحياد ·

وكان يقود فريق الحياد (جون تيتجاكابا مامارو) من غانا و (ديالوسيدو) من غينيا و (ممادو سيوكر) من مالى ومحمد آسعد راجح وآنور سلامه من ج·ع·م ، بينما كان يقود مقررو فريق الانحياز وعدم الحياد (توم ميويا) من كينيا وآحمد التلينى من تونس و (يورها كونى) من نيجيريا ويقف من ورائهم الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ·

وقرر المؤتمر أن تجتمع لجنة من رؤساء الوفود للتشاور واتخاذ قرار فى هذا الموضوع ، والتقدم به الى مؤتمر للاقتراع عليه ، واجتمع رؤساء الوفود وهم يمثلون ٣٣ دولة افريقية لها حق التصويت ، فقررت ٢٠ منظمة الحياد بين الشرق والغرب ومنح المنظمات عشرة شهور للانسحاب من الاتحادات العمالية الأخرى، وعارض الانسحاب ثلاث دول هى تونس ونيجيريا وروديسيا الشمالية، وامتنع عن التصويت تسع منظمات عمالية للرجوع الى المنظمات الرئيسية لعرض الموضوع عليها ٠

وعلى ذلك تقدمت لجنة رؤساء الوفود الى المؤتمر بقرار ، نص على قيام الاتحاد الافريقى متحررا من كل نشاط دولى ، ومنح مهلة عشرة شهور للمنظمات الوطنية للانسحاب من الاتحادات العمالية ، ووافق المؤتمر بالاجماع على مشروع توصية لجنة الرؤساء وأصبح الاتحاد الافريقى حرا من كل قيد دولى سواء من الشرق أو من الغرب ، وسمى اتحاد جميع نقابات افريقيا ٠

ويجدر بالذكر أن هذا الاتحاد لم يلق صعوبات فى

تكوينه نتيجة لتعدد ثقافات القائمين بتكوينه وميولهم ، وانما أيضا لمحـاولة كل من الكتلتين السـيطرة عليه والعمل على أن يكون تابعا لها عن طريق اتحاداتها أو بأى شكل من أشكال التبعية ٠

وبذلك يتبين آن اتحاد العمال المصرى شارك فى كل الجهود التى بذلت لتكوين اتحـاد جميع نقـابات افريقيا ، ولذا وتتويجا للدور المصرى انتخب رئيس اتحاد عمال مصر نائبا لرئيس الاتحاد الافريقى ٠ ومن هنـا يمكن القول ان الجهـد المصرى قد نجح فى تحطيم الحـائط المصطـنع بين مصر وبين الدول الافريقية ، لابعادها عن دائرة النفوذ الغربى ، المتمثلة فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة الذى كان يسيطر على ٨٠٪ من الحركة العمالية الافريقية ، كما نجح أيضا فى وقف التسلل الاسرائيلى الى داخل هذه الحركة ، ونتيجة لدور العمال المصريين فى تحرير حركتهم العمالية الافريقية من دائـرة النفـوذ الغـربى ، آن اقتربوا من الكتلة الشرقية وابتعدوا عن الكتلة الغربية ، رغم كل صيحات الحياد التى أطلقوها ٠

***

وعندما أممت قناة السويس عام ١٩٥٦ قام الغرب

بسلسلة من التهديدات قبل أن يقوم بعدوانه ، وأمام هذه التهديدات لم يقف العمال المصريون مكتوفو الأيدى رغم الظروف الصعبة التى كانوا يمرون بها ، فلم يكن لهم اتحاد عام يلم شملهم ، بل كانوا أشبه بنقابات متفرقة ومع هذا بذلوا كل جهودهم فى الداخل والخارج لتعريف العالم بحقيقة قضيتهم وسلامة موقفهم واعتداء الغرب عليهم ٠

فأرسل سيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية بمصر رسالة الى اتحادات العمال فى ٢٠ دولة ٠ وكان لهذه الرسالة صداها فى الأوساط العمالية ، فتجاوبت مع مصر وأيدت حقها فى التأميم ، ومنهم (المسيو دى بول) سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال فى بلجيكا ، كما أذاع فتحى كامل سكرتير المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر بيانا الى عمال العالم وجاء به «سنكون نحن الطبقة العاملة أول وقود يحترق ٠٠٠ وبهذا ندعوكم ٠٠٠ ندعوكم للوقوف معنا وقد وجه نفس البيان الى عمال فرنسا وانجلترا قائلا لهم « نناشدكم الزمالة والأخوة حتى تقفوا سوقفا كريما فى سبيل الدفاع عن الطبقة العاملة» وهكذا اتصل عمال مصر ومؤتمرهم بالطبقات العاملة فى جميع أنحاء العالم لشرح القضية

المصرية ومناشـدتها الوقوف بجـانب مصر ، ومن ثم استجابت لها معظم الطبقات العاملة في العالم ووقفت بجانبها .

وبالنسبة لاتحاد العمال العرب فقد كان أهم عمل تاريخي هو ماقامت به الأمانة العامة للاتحـاد أثنـاء العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦ ، وفي الوقت الذي لم يكن قد مضى على تأسيسه سوى أربعـة شهور .

فاجتمع بالقاهرة المجلس التنفيذي للاتحاد في ١٠ أغسطس عام ١٩٥٦ وحضر الاجتماع مندوبو خمس دول عربية هي ، سوريا ولبنان وليبيا ومصر والأردن ، واتخذ عدة قـرارات أهمها : منع عمـال البترول في الوطن العربي تسرب أي نقطة منه الى خارج ذلك الوطن، ومقاطعة سفن وطـائرات الدول التي تعتدي أو تؤيد الاعتداء على مصر ، ودعوة جميع العمال العرب للتطوع في جيش التحرير الوطني ، ومطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التي جمدت أو تجمد أموال وممتلكات مصر ، واعلان الاضراب العـام في جميع البلدان العـربية في يـوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦ استنكارا لمؤتمر لندن ، كما وجهت الأمانة العامة للاتحاد

نداءات الى الاتحـادات النقابية والمهنيـة والدولية ، لمؤازرة مصر فى موقفها ·

وفى الحقيقة كان أخطر عمل قامت به الشـعوب العربية تأييدا لموقف مصر ، الاضراب العـام يوم ١٦ أغسطس والذى عم البلاد كلها ، وترجع أهميته الى أنه مظهر عمالى لاستنكار العرب لحملات الضغط التى قامت بها الدول الاستعمارية ضد مصر ، وأيضا اظهاره لأول مرة لضخامة القوى التنظيمية للعمال العرب ، كما أن نجاح الاضراب يدل على شعبية الاتحاد وقوته ولم يمض على انشائه بضعة شهور ، كما كان لموقف الاتحاد أثره فى الاتحادات العمالية الدولية ·

وعندما وقع العدوان الثـلاثى على مصر ، التزم العمال العرب بقرارات يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٦ ، فقام عمال البترول بسوريا بنسف أنابيب البترول تنفيذا لهذه القرارات ، وأيضا قام عمـال اللاذقية وعمـال الموانى الهندية والأندونيسية ، وغيرهم بمقاطعة السفن البريطانية والفرنسية ردا على العدوان على مصر ·

وبنجاح العمال العرب فى موقفهم هذا ، أصـدر الاتحاد بيانا شكرهم فيه وشكر أيضـا عمـال الصين

وسيلان ... الخ لتضـامنهم مع مصر ، وجسد موقف العمال العرب أحمد عبـد الله طعيمه المراقب العـام للاتحادات والنقابات فى هيئة التحرير العليا ، عندما ذكر أن العمال العرب والعمال المصريين كانوا فى كل مكان جيشا خلف قوات الجيش العامل ، وأنهم اشتركوا اشتراكا فعليا فى وقف العدوان .

ويتبين من هذا تضامن العمال العرب مع مصر فى معركتها ، ونجاح الاتحاد العربى فى جمع شمل العمال العرب وتوحيدهم ، الأمر الذى شجع العمال الأجانب للتضـامن مع مصر ، فكان وبحق التكتل الحقيقى الذى ساعد على وقف العدوان .

ولم يتح لاتحاد العمال العرب أن ينعم بالراحـة والهدوء طويلا ، فقد اشترك فى معركة الباخرة المصرية كليوباترة ، والتى بدأت بمقاطعة الاتحـاد الأمريكى لعمال الشحن والتفريغ عن تزويد هذه الباخرة بمـا تحتاجه عند رسوها فى ميناء نيويورك فى ١٣ ابريل عام ١٩٦٠ .

والمقاطعة كانت نتيجة مباشرة لرحلة بن جوريون فى مارس عـام ١٩٦٠ الى الولايات المتحـدة والدول

الغـــربية ، ففى هـــذه الرحلة التقى فى نيـــويورك مع جول هول رئيس عمال الشحن والتفريغ ، واتفقا معا على خطة المقاطعة ٠

وهناك عـــدة حقـــائق تؤكد ذلك ، منها : آن بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل شعر فى رحلته الى أمريكا بضرورة قيام المنظمات الصهيونية بعمل حاسم يكسر الحصار العربى على اسرائيل ، كما آن قادة المنظمات الصهيونية فى أمريكا قرروا القيـــام بعمل مؤثر فى أمريكا يلفت النظر الى الحصار على اسرائيل ، ووضعت الخطة لمقاطعة كل ماهو عربى ، وكان اختيار الباخرة كليوباترة مجرد صدفة ، فقد كانت آول باخرة عربية تصل الى نيويورك بعد آن وضعت الخطة ٠

وتحولت المشكلة الى حرب مقاطعة على نطاق واسع أحد طرفيها العمال العرب بينما يقف فى الطرف الآخر تحالف الصهيونية والعمـــال الأمريكيين ، وآعلن عمال المطارات العربية آنهم سيضربون عن تموين الطائرات الأمريكية اذا لم يتم تفريغ السفينة كليوباترة ، كما اتخذ مؤتمر رؤساء وسكرتيرى نقابات العمال فى الموانى العربية نفس القرار ٠

ثم أعلن أسعد راجح الأمين العام للاتحاد الدولى

لنقابات العمال العرب ، أن جميع العمال العـرب من الخليج الى المحيط سيبداون بانتهاء الساعة الثانية عشرة من مساء ليلة ٣٠ أبريل عام ١٩٣٠ ـ حيث تمت فعلا عملية المقاطعة ـ مقاطعتهم للسفن الأمريكية والكندية دفاعا عن مصالح العرب ، وقد شـمل قرار الاتحـاد العربى كندا ، لأن عمـال الاتحـاد البحرى فى ميناء مونتريال قاطعوا السفينة العربية نجمة آسوان ٠

وتجاوب العمال العرب من المحيط الى الخليج مع بيان اتحاد العمال العرب ، فأعلنت جميع الاتحـادات العمالية العربية ، وجميع نقـابات العمال العـرب ، تأييدها التام لقراراته للرد على مقاطعة السفن فى ميناء نيويورك ٠

وخلال حركة المقاطعة العربية تظاهر عمال نيويورك الزنوج بزعـامة «جيمس لوس» ، وهـددوا بتفريغ السفينة بالقوة اذا لم يتدخل ايزنهاور ويأمـر الجيش بتفريغها ، وكان ذلك مقابل مبلغ من المال اتفق معه عليه سرا عبد الرؤوف أبو علم مستشار مصر العمالى فى واشنطن ٠

ولقد استمرت حركة المقـاطعة المضـادة للسفن الأمريكية ، التى قام بها العمال العرب لمدة أسبوع دون

أن تنجح فىاحباط المؤامرة أو تحدث ثغرةبين منفذيها، ولكن الذى اضطر البحارة الأمريكيين الى وقف مقاطعة الباخرة كليوباترة هو ضغط وزارة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأمريكى للعمال ، وبذلك أنهى العمال العرب حركتهم المضادة فى ٩ مايو عام ١٩٦٠ . ومن كل هذا يتضح موقفهم البطولى والذى استحقوا به تقدير الشعوب والحكومات العربية ، وقد منحهم جمال عبد الناصر أعلى وسام فى ج.ع.م ، يوم ١٣ مايو عام ١٩٦٠ .

الخـــاتمة

لقد قامت الثورة بعد أن ظهر برضـــوح تدهـــور النظام السياسى ، وبعد أن أثبت عجزه عن حل المشكلة الوطنية والاجتماعية التى برزت بحـــدة قبيل قيـــام الثورة ، ومن هنا فقد كان على الثورة عشية قيامها أن تتدخل فى بناء الاقتصاد المصرى ، وكان بداية ذلك هو قانون الاصلاح الزراعى ، وقد أدى تطبيق هذا القانون الى أن يصبح عدد كبير من مستأجرى الأرض ملاكا لها ، وبعد أن فرغت الثورة من مشاكلها الداخلية والخارجية بدأت خطوةخطوة تمصر وتؤممرؤوس الأموال الأجنبية، مما نتج عنه بالطبع مولد القطاع العام ، كما اعتنت الثورة بالصناعة ووضح ذلك بدخولها بكل ثقلها هـــذا المجال ، فقد شجعت بناء الجديد منها وتدعيم القديم ، ومع ذلك فقد ظل بنـــاء الاقتصـــاد المصرى فى أساسه بلا تغيير كبير .

وشعر العمال أن أهداف الثورة هى نفس أهدافهم التى طالما ناضلوا من أجلها ، وفهموا أن تحقيق العدالة

الاجتماعية كمبدأ من مبادىء الثـورة ، سيحررهم من الاســتغلال ، وماسيترتب على ذلك من رفع لمســتواهم المادى والاجتماعى ، ولذلك كان لقاؤهم بها وارتباطهم بفكرها .

ولم يكن هذا الارتبــاط مريحا للقــوى المضادة للثورة ، ولذلك حاولت الايقاع بين الثورة والعمال ، وتمثل هذا فى محاولتها تشكيك العمال فى اتجــاهات الثورة من جهة ، ومن جهة آخرى محاولة اثارة العمال وافتعال الأحداث مثل حادث كفر الدوار ، والذى وقع فى ١٣ أغسطس عام ١٩٥٢ .

ولقد بدأ حادث كفر الدوار أول مابدأ فى صورة مظاهرة ابتهاجا بقيام الثورة ، ثم اندست بعض العناصر فى هذه المظاهرة ودفعتها الى صدام بين العمال والجنود، وهنا حدث التحول الذى لم يكن للعمال به آية علاقة ، ولم تكن لهم أية مصلحة فى وقوعه ، بدليل بســيط ، وهو أن هذه المظاهرة لم تكن عمالية بحتة بل ضمت فى صفوفها الكثير من الأهالى ، مع آنها كانت لمطالب عمالية مغلفة بهتاف للثورة .

ولكن الثورة وقعت فى الفخ الذى نصب لها ، فقام البولبس بقتل عاملين ، فازداد تجمهر العمال للدفاع

عن النفس ، وفى أثناء هذا التجمهر انطلقت رصاصة من عزبة كنج عثمان ، وهى تابعة للأوقاف الملكية وتقع على ضفة ترعة المحمودية فأصابت جنديين من جنود الجيش وقضت عليهما •• وحدث ماحدث ،ومع أنه قبض على المتهم مصطفى خميس على مسافة تبعد كيلومتر من مكان اطلاق الرصاص ومعه فرع شجرة وقبل اطلاق النار بثلاث دقائق الا أنه أعدم هو وزميله محمد حسن البقرى ، وتم أيضا اقحام الكثير من الأبرياء فى هذه القضية •

وقد أكد المطلعون على مستندات المحاكمة وحيثيات الحكم عدم عدالتها وأنها رسمت للارهاب ، وهذا ماأكده قادة الثورة من أن هدف المحاكمة والأحكام العظة والعبرة ، حتى لاتنتشر هذه المظاهرات فى أماكن أخرى، وقد ظلت هذه المحاكمة فى ذهن العمال طوال فترة الدراسة مما أثر على حركتهم ، ولم يجرؤ العمال على مظاهرة كبيرة كهذه لأنهم يعرفون النتيجة • الا فى أزمة مارس عام ١٩٥٤ وبعد أن أعطوا الضوء الأخضر من الثورة •

وترجع اضرابات ومظاهرات مارس عام ١٩٥٤ الى قرارات مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ مارس ، والتى كان

أخطرها ـ من وجهة نظر العمال حل مجلس الثورة وتسليم البلاد الى ممثلى الأمة ، وعلى آثر صدور هذه القرارات استدعى الصاغ طعيمة القيادات العمالية الموالية للثورة يوم ٢٦ مارس لابلاغها هذه القرارات ٠ وفى هذا الاجتماع اقترح العقيلى فكرة اعتصام واضراب العمال لتأييد استمرار الثورة ، وفعلا أتخذ العمال قرارا بهذا ، وأعتصموا وأضربوا ونجح أضرابهم ، وقرر مجلس قيادة الثورة ارجاء قراراته ٠

وبحق فاذا كان العمال قد عملوا لبقاء الثورة فان هذا كان لمصلحتهم لأنهم يعلمون أن بقاء الثورة بقاء لمكاسبهم ، بينما لو عادت الأحزاب فإنها تعبر عن مصالح فئة قليلة تعيش على عرقهم ، لهذا خرج العمال فى مظاهراتهم ، واذا كان العمال لم يحققوا مكاسب فورية عام ١٩٥٤ ، فقد كسبوا بعد ذلك تشريعات عمالية وتحسينات اجتماعية ما كانت لتظهر الى الوجود لو عادت الأحزاب القديمة للحكم ٠

ومع هذا فقد تعاملت الثورة مع العمال بكل تحفظ وخوف ففى عام ١٩٥٢ وبعد أن وافقت على قيام الاتحاد العام للعمال تراجعت ورفضت قيامه ، خوفا من قيام اتحاد يسيطر عليه الشيوعيون أو الاخوان المسلمون ٠

ولكن عندما تشعر الثورة بحاجتها الى جهاز عمالى يلعب دورا فى خدمتها تسمح فى أواخر عام ١٩٥٣ بقيام المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر ، وهو جهاز يمارس نشاطا واقعيا وليس قانونيا رسميا فهو لايودع أوراقه فى مصلحة العمل حتى يمكن التخلص منه اذا لم يتجاوب مع الثورة ويعمل لخدمة أهدافها وأيضا لصالح العمال ، ولذا آثر المؤتمر الدائم التريث ولم يشترك فى عمل عمالى الا عندما تأذن له الثورة ، ومن هنا فلم يلعب دورا عماليا وسط الطبقة العاملة خوفا من أن يتهم بشىء ·

ولذا ترك هذا الميدان لمؤتمر نقابات عمال جمهورية مصر ، الذى ولد فى ظروف اضرابات مارس عام ١٩٥٤ ، بمعنى أنه ولد ولادة موالية للثورة ومؤيدة لها ، ومن ثم كان اتجاهه وسط الطبقة العاملة مؤيدا للثورة وموجها لها وجهة ترضى عنها ·

واستمرت خطة الثورة من العمال كما هى حتى عام ١٩٥٧ ، وذلك بجعلها لكل نقابة كيانها الذاتى المنفرد ، فكان الأمن لايرضى بتكوين الاتحاد العام وهيئة التحرير ترفض ذلك لأنه سوف يفقدها ادعاء تمثيل العمال فى مصر ، وعندما اطمأنت أجهزة الأمن لعدم

خطورة تكوين الاتحاد العام سمحت بقيامه ، ومعنى هذا أن الاتحاد العام بدأ ومارس نشاطه تحت وصاية السلطات ، كما أن العمال جردوا من آية وسيلة لتدعيم الاتحاد ، وقبلوا هذا الوضع حتى يتكون الاتحاد ويمكن تعديل الوضع مستقبلا ٠

وفى ظل هذا الوضع تعددت وتنوعت الشكاوى العمالية ، فالباحث فى مشاكل عمال الحكومة يجد عند عمال الخدمة السايرة مفارقات غريبة بين الداخلين فى الكادر والخارجين عليه ، ونشأ عن هذا الوضع حرمان طوائف كثيرة من العلاوات الاجتماعية وعلاوة الزواج ٠٠٠ الخ ، وأيضا كان هناك قصور فى الخدمات الاجتماعية والمطالب الاقتصادية التى طالب بها بكثرة عمال المصانع والمتاجر والعمال الأهليون ، وفوق هذا فقد كانت هناك مشكلات عامة عانت منها الطبقة العاملة بأسرها ٠ مثل مشكلة الأجور وانخفاضها ، وساعات العمل وطولها ، اذ بلغ متوسط ساعات عملهم فى المتوسط مابين ٩ ـ ٨ ساعات ، وفى هذا استهلاك لطاقتهم وصحتهم وقد استمرت هذه المشكلات طوال فترة الدراسة ، وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل كانت هناك مشكلات اصطنعها أصحاب الأعمال ، ومنها

فصل العمال بسبب النشاط النقابى استنادا الى مادة الاختبار ، أو الى حق التوفير ، وتفضيل العمال الأجانب على العمال المصريين •

كل هذه المشكلات جعلت من الطبقة العاملة طبقة مهضومة الحقوق ، ولم يكن لها كما رأينا هيكل عمالى قوى يدافع عنها ، فحتى اتحادها العام الذى أنشىء عام ١٩٥٧ لم يكن لديه الحرية الكاملة ليقدم مطالب الطبقة ويبحثها ، بل كان اتحادا ضعيفا أمام السلطة التى كانت تنشد ود الرأسمالية رغبة منها فى أن يزيد الرأسماليين من استثمار أموالهم ، وبذلك لم يحقق تدخل الحكومة بتشريعاتها هدفها لحماية هذه الطبقة •

وفى وسط هذا الخضم الهائل الذى عاشته الطبقة العاملة كان للعمال علاقات خارجية ، وضح فيها اتباعهم لسياسة الحياد الايجابى بين الكتلتين الشرقية والغربية، وان وجدت سياستهم هذه أوسع مدى لها مع الكتلة الشرقية نظرا لظروف علاقات الكتلة الغربية باسرائيل وللعدوان الثلاثى ولغيره •

أما بالنسبة لدور العمال المصريين العربى ، فقد كان محمود مصطفى رئيس نقابة عمال السيارات بالاسكندرية أول من أقترح ــ من المصريين والعرب ــ

اقامة كيان عمالى عربى عام ١٩٤٥ ، وفعلا أسهموا فى تأسيس وقيام هذا الاتحاد فى عام ١٩٥٦ ، وكان أول أمين عام له فتحى كامل ، كما أسسوا الاتحـاد العربى لعمـال البترول عـام ١٩٥٦ ، وكان أنـور سـلامة هو أول أمين عام له ، ولم ينس العمال المصريون دورهم الأفريقى فقد شـاركوا عمـال هذه القـارة جهودهم للوحدة • وفى عام ١٩٦١ تكلل جهودهم وينشأ بالدار البيضاء اتحاد نقابات العمال الأفريقيين ، والذى لعب فى تأسيسه عمال مصر دورا كبيرا •

لكل هذا لم يكن غريبا أن يؤازر عمال العالم عمال مصر وشعبها عندما حدث العدوان الثلاثى عليها وأيضا عندما تعرضت لحادث الباخرة كليوباترة •

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٣٤١٠

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ١٣٣٣ ـ ٦

اعتقد أن القارىء الذى رسخت فى ذهنه ثورة يوليو بعد قرارات التأميم ، قد يصاب بخيبة أمل لما سوف يقرأه فى هذه الدراسة العلمية عن موقف الثورة من الطبقة العاملة فى الفترة السابقة على التأميم ! . ولكن هذه الدهشة وخيبة الأمل يتبددان على الفور إذا هو عرف أن ثورة يوليو فى تلك المرحلة كانت تمر بمرحلتها الرأسمالية ـ أو بمعنى أدق ـ كانت تمر بمرحلة « الثورة البورجوازية الديمقراطية » وهى ثورة تسبق عادة الثورة الاشتراكية فى المجتمعات التى خضعت للاستعمار .

عبد السلام عبد الحليم



٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية ...